الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (410)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	34
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	48
حقوق الانسان في العالم	131

عقدت ورشة عمل للمحامين والمحاميات بفرع الدمام

حقوق الإنسان بالشرقية تستقبل 34 ألف قضية خلال 9 سنوات

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/15/article867663.html

الدمام - محمد الغامدي تصوير - عصام عبدالله

كشف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف عن عدد القضايا الواردة إلى الجمعية خلال 9 سنوات حيث بلغت 34.180 قضية.

وعدد الدكتور السيف القضايا التي تلقتها الجمعية منذ إنشائها على هامش ورشة عمل خاصة بالمحامين عقدت أمس بمقر فرع الجمعية بالدمام، وحضرها عدد من المحامين والمحاميات السعوديين. موضحاً، أن منها 10539 قضية إدارية، و 5861 قضية خاصة بالسجناء، و 3827 قضية عمالية، و 328 قضية عنف ضد الأطفال، و 2631 قضية خاصة بالعنف الأسري، و 2453 قضية أحوال شخصية، و 2635 قضية بالأحوال المدنية، و 1491 قضية قضائية، و 4415 قضية متفرقة في مجالات عدة.

وبين الدكتور السيف بأن هذه الورشة عقدت تحت عنوان "المحامون وحقوق الإنسان" وتهدف إلى مواصلة رؤيتها للمساهمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة، وكذلك في إطار جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتقديم خدمتها الحقوقية من خلال فروع الجمعية في مناطق المملكة ومن بينها فرع الشرقية.

وقال الدكتور السيف إن الجمعية تبادر في دعم أهداف المحامين للدفاع عن الحق والعدالة وترسيخ المبادئ المهنية الحقوقية وفهم القواعد والإجراءات المنظمة للتعامل.

يشار إلى أن محاور ورشة العمل ركزت على دور الجمعية في دعم قضايا حقوق الإنسان وأهمية دور المحامين، والتكاملية وأساليب المساهمة في دعم حقوق الإنسان، والصعوبات والعقبات والنتائج المتوقعة، ونماذج من مساهمة سلك المحاماة في دعم قضايا حقوق الإنسان، وصياغة رؤية ومنهج للمساهمة في دعم قضايا حقوق الإنسان.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك: عملنا استشاري معنوي.. وارتفاع الأسعار ليس من اختصاصنا

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/15/article867791.html

الرياض - حسنة القرني

انتقد لقاءً عن "حقوق المستهلك" أقامته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول في الرياض عددا من التجاوزات التي يقوم بها التجار ضد المستهلك وشملت التكتلات التجارية ولا سيما في المواد الغذائية بهدف رفع الأسعار كما شملت تلك الانتهاكات المتاجرة في السلع الرديئة والمقلدة كقطع غيار السيارات والمواد الكهربائية المستخدمة في

الجهات الحكومية والمدارس ودور المعوقين ما نتج عن تكرر حدوث الحرائق والحوادث دون وجود حد أدنى للالتزام بالمقاييس ما اعتبر اجحافًا بحقوق المستهلك.
وأوصى اللقاء بضرورة إصدار نظام حماية المستهلك "قانون الغش الموحد" وذلك بهدف إيجاد قاعدة نظامية تعطي المستهلك الحق في التظلم ضد الانتهاكات الحاصلة له. مع ضرورة جمع الأنظمة ذات العلاقة بحماية المستهلك حاليًا وتفعيلها إلى جانب وضع آلية واضحة ضمن قانون حماية المستهلك لتنظيم ارتفاعات أسعار الخدمات بدون ضوابط من أضرار تلحق بالمستهلكين ورفع لتكلفة المعيشة في المملكة بالإضافة إلى إلزام المحلات والأسواق بإعلان حقوق المستهلكين في أماكن بارزة مع وضع تلفونات الجهات الرقابية.
واعترف نائب رئيس الجمعية السعودية لحماية المستهلك الدكتور رشود الشقراوي ل "الرياض" بعجز الجمعية عن حماية حقوق المستهلك بالشكل الذي يتطلع له وأرجع سبب ذلك إلى غياب الجانب التنفيذي وغموض الجانب الرقابي التشريعي فيها مؤكدًا أن الجمعية جهة لا تملك كثيرا من الصلاحيات ولا قوة التأثير وليس من اختصاصها مراقبة ارتفاع الأسعار ودعا المجتمع إلى ضرورة تفهم آلية عمل الجمعية فهي ليست صاحبة قرار وإنما هي جهة استشارية معنوية.
وشكا الشقراوي خلال اللقاء من عدم تعاون وزارة التجارة بالإضافة إلى بلديات المناطق مع الجمعية مستثنيًا من ذلك الهيئة العامة للسياحة والآثار والمصلحة العامة الجمارك، كما شكا من ضعف موارد الجمعية مؤكدًا استمرارية المراسلات مع عدد من الجهات ذات العلاقة للحصول على الدعم المالي الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للجمعية في وقت سابق بقيمة 10 ملايين ريال.
وأشاد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بالتقدم الملحوظ الذي تقدمه وزارة التجارة في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بتوظيف مراقبين وفتح مجالات إلكترونية لتسهيل الشكوى والتبليغ للمستهلك في تقديم البلاغات مطالبًا الوزارة بضرورة تطبيق إجراءات علاجية وأخرى وقائية مرتبطة بالعقوبة وذلك لتكرار انتهاك حقوق المستهلك.

إمارة الرياض توجه باتخاذ الإجراءات للحفاظ على حقوق المرضى من الاستغلال

11 لجنة إدارية وحقوقية ورقابية تنفي سوء العمل بمجمع الأمل

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130914/Con20130914637991.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
كشفت إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية أن إمارة الرياض وجهت الجهات المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة حفاظا على سرية المرضى وحقوقهم، بعدما رفعت إليها مؤخرا استغلال المرضى والمريضات غير المستبصرين ونشر صورهم في بعض الصحف ومن الأسماء الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدة أن التنسيق مستمر مع الإمارة في هذا الجانب.
فند بيان صادر من إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض ما ينشر عن مجمع الأمل في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض الصحف، معتبرة تلك الأخبار تفتقد للدقة والمصداقية.

وقال المجمع إن ذلك لا يؤكده فقط سير العمل والإنجازات بل لجان عدة مشكلة من جهات متخصصة وجدت أن ما ينشر لا يعدو كونه كذبا أو تهويلا ونتاج مشاكل من بعض العاملين بالمجمع للضغط على الإدارة من أجل عدم تطبيق الأنظمة عليهم.

وقال البيان: لقد عانى المجمع خلال الفترة الماضية من تشويه لسمعته عبر معلومات مغلوطة وملفقة ومن أشخاص يكتبون بأسماء وهمية في موقع تويتر ويقومون بالتواصل مع الكتاب والصحفيين إلكترونيا بمعلومات مغلوطة ويدعون وجود فساد بالمجمع ويرفضون التقدم للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو هيئة الرقابة والتحقيق أو أي جهة حكومية لأنهم يعلمون ان كذبهم سينكشف، ويقومون باستغلال عملهم بالمجمع وتصوير المرضى غير المستبصرين في مخالفة صريحة وامتهان لحق المريض وتتكاثر هذه الهجمات الإعلامية كلما حاول المجمع تطبيق الأنظمة والتعليمات وقد سبق أن نشر مواضيع متشابهة في صحف إلكترونية ومن بعض الكتاب في بعض الصحف وتم الرد عليهم من المجمع في حينها ولكن هذه الأسماء ما زالت تواصل تهجمها على المجمع وتستغل الإثارة الصحفية لتحقيق الضغط على إدارة المجمع، كما أنه وبعد هذه النشرات الصحفية زارت المجمع لجان للتثبت مما نشر ووجد أن ما نشر في هذه الصحف لا يعدو كونه أمورا مختلقة أو قضايا شخصية وخلافات لبعض الموظفين يتم تحويلها وإيصالها إلى وسائل الإعلام لإثارة الرأي العام والضغط على إدارة المجمع، وحيث وصل الأمر بهم إلى كسر سرية المرضى وتصوير بعض المرضى والمريضات ونشر صورهم في «تويتر» فقد سبق وتم إطلاع المسؤولين بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض ووزارة الصحة حول حيثيات مثل ذلك وكيف أن الأمر قد وصل إلى هذا المستوى واستغلال المرضى والمريضات غير المستبصرين ونشر صورهم في بعض الصحف ومن الأسماء الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي، كما تم الرفع أيضا حول ذلك لمقام إمارة منطقة الرياض ووجهت مشكورة الجهات المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة حفاظا على سرية المرضى وحقوقهم، والتنسيق مستمر في هذا الجانب.

وأضافت: «نؤكد بأنه ولله الحمد قد زارت المجمع خلال الفترة الماضية عدة لجان متخصصة من جهات رقابية وإدارية عدة، وقد اطلعت على جميع الأعمال التي يقدمها المجمع وأشادت بمستوى العمل ولم تجد ولله الحمد أيا من المخالفات التي تم النشر عنها، ونظرا لأنه قد تم النشر سلبيا عن المجمع في بعض الصحف الإلكترونية وصحف أخرى ومن بعض الكتاب فقد زارت المجمع لجان عدة للتحقق من العمل والتثبت مما نشر ومنها لجنة مشكلة من إمارة منطقة الرياض للتحقق مما نشر بإحدى الصحف عن تجاوزات بالمجمع ودخول المخدرات للمرضى، وقد أكد تقرير اللجنة بعد انتهاء أعمالها كذب كل ما نشر عن إدخال المخدرات للمرضى وأنه لم يتم ضبط أي قضية ترويج داخل المجمع أو حيازة مخدرات مع المرضى في التنويم، وما ذكر في الصحيفة لا يعدو كونه تهويلا وتحريفا لما تم ضبطه من قضية تعاط في القسم الأمني للمرضى الذين عليهم تحفظات أمنية والذي تشرف عليه شعبة مكافحة المخدرات وليس حيازة، أو ما يتم ضبطه مع المرضى أثناء تفتيشهم وقبل إدخالهم للتنويم، وأشاد تقرير اللجنة بمستوى العمل بالمجمع.

كما زارت المجمع لجنة من وزارة الصحة بتوجيه من وزير الصحة بناء على مقال كاتب بإحدى الصحف الذي اعتمد فيه على ما ينشر في تويتر بأسماء وهمية عن سوء النظافة وانتشار القطط والقاذورات، وقد تبين للجنة بناء على تقريرها الذي وصلنا نسخة منه أن ما نشر في الصحيفة في مجمله غير صحيح وأن مستوى النظافة العامة جيد وليس هناك تكاثر للقطط، وأكدت اللجنة سلامة إجراءات المجمع وامتلاكه لأفضل التجهيزات الطبية وعدم تدني مستوى الخدمات الطبية.

وزارت المجمع أيضا لجنة من الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بتوجيه من معالي نائب وزير الصحة بناء على تقرير نشر بإحدى الصحف عن سوء النظافة بالمجمع وإهمال المرضى ويؤكد تقرير اللجنة وتوصياتها التي وصلتنا أن مجمل ما نشر غير صحيح ويثبت أن الأمر مبالغ فيه بشكل كبير، وينبه أن مثل هذه القضايا يتم تداولها إعلاميا من أطراف تعمل بالمجمع كلما تم تطبيق الأنظمة بحقها ومطالبتها الالتزام بقواعد وأنظمة العمل.

وتمت زيارة المجمع من قبل لجنة من إدارة المراجعة الداخلية بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض بناء على توجيه من المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة الرياض بشأن ما نشر صحفيا عن تدني مستوى النظافة وبناء على تقرير هذه اللجنة فإن مستوى النظافة والعمل بالمجمع جيد جدا.

كما أن المجمع استقبل خلال الفترات الماضية وضمن زيارات مجدولة وفجائية لجانا عدة من اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وجمعية حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق وجميعها ولله الحمد أشادت بمستوى العمل ولم ترصد أيا من المخالفات المذكورة ونقدر لهم عملهم وحريصون على التعاون معهم لما فيه مصلحة المرضى.

كما أن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قد عبرت عن استيائها لما نشر عن المجمع سابقا وقد وصل المجمع خطاب منها يفند ويكذب ما نشر سابقا في إحدى الصحف عن ممارسات خاطئة بحق المرضى في مجمع الأمل أثناء عقد امتحانات الزمالة واستياء أعضاء المجلس العلمي للطب النفسي مما نشر بالصحيفة من المعلومات المغلوطة وإشادة بمستوى العمل في المجمع وخدماته التي يقدمها للمرضى وضمان لحقوقهم.
وتمت زيارة لجنة نسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمجمع بناء على ما نشر سابقا في إحدى الصحف عن تدني مستوى العمل بالقسم النسائي بالمجمع، حيث وصلت توصيات اللجنة التي تثني على الجهود التي يبذلها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض، وحسن تعامله مع المرضى، وإشادته بتعاون المجمع مع الجمعية لزيارة أي موقع ترغبه بالمجمع، وتمكين وفد الجمعية من التواصل المباشر مع المرضى، والتجول في كافة أنحاء المجمع.
وأشاد تقرير اللجنة النسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد زيارة المجمع بمشاريع العلاج والتأهيل ولم يرصد تقرير اللجنة أي ملاحظات سلبية تؤثر على سير العمل بالمجمع، كما أثبت أن ما نشر لا يعدو كونه تهويلا لملاحظات بسيطة وأشاد التقرير باهتمام المجمع بحقوق المرضى، بالإضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة.
وبين المجمع أنه يعمل بالمجمع داخليا عدة لجان مشكلة لسلامة المرضى وحقوقهم وتطوير العمل والرقابة ولديها نظام عمل متميز وتطبيق على أرض الواقع وبناء على ذلك فإننا نؤكد سعي العاملين المخلصين بالمجمع لتقديم أفضل الخدمات ومعاقبة كل مقصر في حق المرضى رغم ما يعانيه العاملون من الهجوم عليهم من أطراف تكتب بأسماء وهمية في مواقع التواصل الاجتماعي وتحارب كل موظف مخلص وتراسل الصحفيين والكتاب بمعلومات مغلوطة.
وأضاف البيان: «نؤكد أيضا للإعلاميين والكتاب الصحفيين وقادة الرأي بأن أبواب المجمع مفتوحة لكل مهتم بتحري الدقة والحرص على مصلحة المرضى وعدم النشر السلبي غير المدروس تصديقا لبعض مصالح المقصرين من الموظفين ونشكر كل من زار المجمع سابقا من الإعلاميين وتأكد من مستوى العمل المتميز حرصا منه على تغليب المصلحة العامة واهتمامه بالتوثيق الإعلامي الصحيح.
مستمرون في الخدمة
أضاف مجمع الأمل للصحة النفسية: «نؤكد أن كل ما ينشر لن يثنينا كمسؤولين عن المجمع عن تطوير العمل والاستمرار في خدمة المرضى ولن نرضخ لتهديدات واتهامات سخيفة من أسماء وهمية كاذبة في مواقع التواصل أو صناعة كذب مبرمجة».

الأمل" يتهم موظفيه بـ"الشخصنة"!

المصدر: صحيفة الوطن الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=159922&CategoryID=5

الرياض: الوطن
تصدرت الخلافات الشخصية القائمة داخل مجمع الأمل للصحة النفسية، محور رد المجمع على ما نشرته "الوطن" أمس، حول تجاوزات ومخالفات المنشأة الطبية، إذ وصف الرد هذه الخلافات بـ"المعاناة" التي تتعرض لها إدارة المجمع من أجل مشاكل شخصية أو سعي أولئك الموظفين لعدم تطبيق الأنظمة عليهم، في إشارة تعكس مدى عمق الخلافات بين موظفي مجمع الأمل.
وفي بيان مفصل، أرفقت إدارة المجمع بعضا من نتائج 11 لجنة متخصصة زارت المجمع خلال الفترة الماضية؛ للتحقق عما ينشر في الإعلام حول التجاوزات، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول هذا العدد من اللجان، مما يؤكد وجود مشاكل كبيرة في إدارة المجمع لم تعالج من الداخل، وسط تدخل جهات رقابية من وزارة الصحة وإمارة منطقة الرياض والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق.
إستقالة الموظفين

ولم يتضمن البيان أي رد حول استقالة 20 موظفا سعوديا، مكتفيا بإيضاح حول الاحتطاب الذي وصفه بـ"التقليم" فقط، ومستوى النظافة الذي صنفه البيان بـ"جيد جدا"، إلا أن الصور التي رصدتها "الوطن" داخل المجمع تخالف ما ذهب إليه البيان.

فيما لم يتطرق البيان لأي توضيح حول المعاملة السيئة التي يتعرض لها المرضى، خاصة افتراش الأرض من قبل الفتيات ببطانيات قديمة ومتسخة، وغرف طبية لا تلائم المرضى وتفتقر للحياة الكريمة.

وأورد البيان تجاوزات حققت فيها إمارة منطقة الرياض، حول دخول المخدرات للمرضى، وهو الأمر الذي لم تذكره "الوطن" جملة وتفصيلا في تقريرها!، إذ أكد البيان عدم ضبط أي قضية ترويج داخل المجمع أو حيازة مخدرات مع المرضى في التنويم.

وأشار البيان إلى نتيجة واحدة فقط من نتائج لجنة سرية، إذ ذكر البيان أن اللجنة وصفت مستوى النظافة بالجيد، في حين لم يتطرق البيان إلى باقي نتائج اللجنة ـ تحتفظ "الوطن" بنسخة منها ـ إذ جاء فيها أن فريق اللجنة توصل بعد التحقيق إلى أن أحد مساعدي المدير التنفيذي، لم يكن قادرا على حل المشاكل المتصاعدة بالمجمع، خاصة بقسم الصحة النفسية، ولم يبذل جهودا ملموسة لنزع فتيل الأزمة ـ وفقا لوصف التقرير السري ـ وحل مشاكل فريق العمل وتوحيد جهودهم لخدمة أهداف المجتمع.

الألفاظ النابية

وبحسب التقرير السري، فقد أثبتت القرائن والمؤشرات وجود تجاوزات في الألفاظ النابية، وسوء معاملة من بعض مسؤولي المجمع مع الموظفين والمرضى على حد سواء، إضافة إلى وجود تجاوزات ضد بعض الموظفين، وإيقاف نظام البصمة عليهم؛ للحسم من رواتبهم والتضييق عليهم، كما تضمن التقرير تحكم مدير قسم الصحة النفسية في الأسرة، من خلال توفير أسرة محدودة في بعض الفلل، إضافة إلى تحكم أحد المديرين في تحريك المرضى بين الفلل خارج أوقات الدوام الرسمي وفي الإجازات.

بيان الأمل

وأضاف البيان: نود أن نرفق لكم ما خلصت إليه أكثر من 11 لجنة متخصصة زارت المجمع خلال الفترة الماضية للتحقق عن ما نشر في الصحف وكررته الوطن في ما نشرته الآن ومنها:

1- لجنة مشكلة من إمارة منطقة الرياض للتحقق مما نشر بإحدى الصحف عن تجاوزات بالمجمع ودخول المخدرات للمرضى، وقد أكد تقرير اللجنة بعد انتهاء أعمالها كذب كل ما نشر عن إدخال المخدرات للمرضى وأنه لم يتم ضبط أي قضية ترويج داخل المجمع أو حيازة مخدرات مع المرضى في التنويم، وما ذكر في الصحيفة لا يعدو كونه تهويلاً وتحريفاً لما تم ضبطه من قضية تعاطي في القسم الأمني للمرضى الذين عليهم تحفظات أمنية والذي تشرف عليه شعبة مكافحة المخدرات وليس حيازة، أو ما يتم ضبطه مع المرضى أثناء تفتيشهم وقبل إدخالهم للتنويم. وأشاد تقرير اللجنة بمستوى العمل بالمجمع.

2- لجنة من وزارة الصحة بتوجيه من معالي وزير الصحة بناءً على مقال كاتب بإحدى الصحف والذي اعتمد فيه على ما ينشر في تويتر بأسماء وهمية عن سوء النظافة وانتشار القطط والقاذورات، وقد تبين للجنة بناء على تقريرها الذي وصلنا نسخة منه، أن ما نشر في الصحيفة في مجمله غير صحيح وأن مستوى النظافة العامة جيد وليس هناك تكاثر للقطط، وأكدت اللجنة سلامة إجراءات المجمع وامتلاكه لأفضل التجهيزات الطبية وعدم تدني مستوى الخدمات الطبية.

3- لجنة من الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بتوجيه من معالي نائب وزير الصحة بناءً على تقرير نشر بإحدى الصحف عن سوء النظافة بالمجمع وإهمال المرضى ويؤكد تقرير اللجنة وتوصياتها التي وصلتنا أن مجمل ما نشر غير صحيح ويثبت أن الأمر مبالغ فيه بشكل كبير، وينبه أن مثل هذه القضايا يتم تداولها إعلامياً من أطراف تعمل بالمجمع كلما تم تطبيق الأنظمة بحقها ومطالبتها الالتزام بقواعد وأنظمة العمل.

4- لجنة من إدارة المراجعة الداخلية بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض بناءً على توجيه من المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة الرياض بشأن ما نشر صحفيا عن تدني مستوى النظافة وبناءً على تقرير هذه اللجنة فإن مستوى النظافة والعمل بالمجمع جيد جداً.

5- كما أن المجمع استقبل خلال الفترات الماضية وضمن زيارات مجدولة أو فجائية لجانا عدة من اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وجمعية حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق وجميعها ولله الحمد، أشادت بمستوى العمل ولم ترصد أيا من المخالفات المذكورة ونقدر لهم عملهم وحريصون على التعاون معهم لما فيه مصلحة المرضى.

6- كما أن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قد عبرت عن استيائها لما نشر عن المجمع بإحدى الصحف سابقا وقد وصل المجمع خطابا منها يفنّد ويكذّب ما نشر سابقاً عن ممارسات خاطئة بحق المرضى في مجمع الأمل أثناء عقد امتحانات الزمالة واستياء أعضاء المجلس العلمي للطب النفسي مما نشر بالصحيفة من المعلومات المغلوطة وإشادة بمستوى العمل في المجمع وخدماته التي يقدمها للمرضى وضمان لحقوقهم.
7- زيارة لجنة نسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمجمع بناء على ما نشر سابقا في إحدى الصحف عن تدني مستوى العمل بالقسم النسائي بالمجمع وقد وصلتنا توصيات اللجنة والتي تثني على الجهود التي يبذلها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض، وحسن تعامله مع المرضى، وإشادته بتعاون المجمع مع الجمعية لزيارة أي موقع ترغبه بالمجمع، وتمكين وفد الجمعية من التواصل المباشر مع المرضى، والتجول في كافة أنحاء المجمع.
وأشاد تقرير اللجنة النسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد زيارة المجمع بمشاريع العلاج والتأهيل ولم يرصد تقرير اللجنة أي ملاحظات سلبية مؤثرة على حقوق المرضى أو انتهاك لحقوقهم أو توقف لسير العمل بالمجمع، كما أثبت أن ما نشر لا يعدو كونه تهويلا لملاحظات بسيطة. وأشاد التقرير باهتمام المجمع بحقوق المرضى، بالإضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة.
8- تعمل بالمجمع داخلياً عدة لجان مشكلة لسلامة المرضى وحقوقهم وتطوير العمل والرقابة ولديها نظام عمل متميز وتطبيق على أرض الواقع.
قطع الأشجار
ومن جانب آخر، فإن ما نشر بجريدة الوطن دون تثبت عن قطع الأشجار والذي نشر سابقا في إحدى الصحف وتم الرد عليه إلا أن "الوطن" زادت باتهام المسؤولين بالتنسيق مع عمال النظافة وبيع الحطب وهذا اتهام لا نقبل به، فكما تم النشر سابقا فإنه في مجمع الأمل أشجار طويلة بجانب الممرات وأمام مواقع التنويم وأثناء تعرض مدينة الرياض للعواصف الرملية قبل عدة أشهر سقطت بعض الأشجار على ممرات المجمع وأمام إحدى فلل التنويم وقررت لجنة السلامة بالمجمع الاستعجال بتقليم الأشجار وقص الخطر منها وهو ما تم حفاظا على سلامة المرضى والمراجعين، أما ما ذكر غير ذلك فهو أمر غير صحيح إطلاقا وفاقد للمصداقية ونستغرب من جريدة الوطن نشره بهذه الصيغة المجحفة دون تثبت.
وبخصوص الصور المنشورة في الخبر فإن جميعها قديمة ويثبت ذلك نشرها في عدة صحف إلكترونية قبل عدة أشهر وتم على إثرها تشكيل اللجان المذكورة والتي أثبتت أنها صور مفبركة واستغلال لعدم استبصار المرضى ولا تعكس الواقع القائم.
وبشأن النقاط الأخرى التي جاء الخبر بذكرها ومنها تعيين أحد المديرين بتخصص ليس له علاقة بالمجال الصحي، فإن الواقع يؤكد أن الشخص في منصبه الحالي منذ أكثر من عشر سنوات وليس تعيينا جديدا ومنشأ التركيز على ذلك الآن هو خلافات شخصية مع بعض زملائه مع التأكيد على امتلاكه للخبرات والدورات التخصصية وتميزه في مجال عمله بالمجمع بشهادة كل العاملين المخلصين بالمجمع والمسؤولين المشرفين عليه والمتعاونين مع المجمع من القطاعات كافة.
وختاما، فقد عانى مجمع الأمل من تجاوزات بعض الموظفين وضغطهم على إدارة المجمع من أجل مشاكل شخصية أو لسعيهم لعدم تطبيق الأنظمة عليهم، واستغلالهم لمواقع التواصل أو الإثارة الصحفية من أجل ذلك، ونتمنى أن لا تكون جريدة الوطن أو أي صحيفة متميزة كالوطن منبرا لهم لممارسة ضغوطاتهم التي اعتادوا على تكرارها في كل الصحف.
ويسرنا أن ندعو الصحيفة لزيارة المجمع والتجول فيه والتأكد مما نشر عنه لتتضح الرؤية كاملة، ونكرر دعواتنا السابقة للصحيفة بزيارة المجمع، حيث سبق وأن قدمنا لها الدعوة في أكثر من مناسبة ولا زلنا نطمح في أن نتشرف بأن تكون مساهمة مع المجمع للوقوف ضد كل موظف مقصر أو مستغل لعمله أو يحاول تشويه سمعة زملائه لمصلحة شخصية أو يقوم باستغلال المرضى ونشر صورهم في تعد كبير على حقوقهم، ونؤكد بأن مجمع الأمل لن تثنيه ضغوطات هؤلاء المقصرين وسيعمل جاهدا لمحاسبة كل موظف متخاذل وتطبيق الأنظمة وحفظ حقوق المرضى بالتعاون مع كل الجهات المختصة.

تجاوزات "اجتماعية" جازان تعفي المدير.. وتفتح تحقيقا

الوزارة لـ"الوطن": سنعاقب المقصرين بصرامة

المصدر: صحيفة الوطن الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=159923&CategoryID=5

أبها، نجران، جازان: صالح صوان، الوطن

أطاحت التجاوزات التي شهدتها مرافق الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان خلال العام الحالي، وكان آخرها المخالفات بحق نزلاء مركز التأهيل الشامل، بمدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، وتم تكليف محمد أحمد العزي معافا بهذا المنصب، بعد أن كان مديرا عاما لـ"اجتماعية" نجران.

وفيما قال العزي لـ"الوطن": هذا تكليف وليس تشريفا. لم أكمل عاما ونصف من العمل في نجران، إلا أنني مجند لخدمة وطني في أي زمان ومكان، تزامنت هذه الخطوة مع تشكيل لجنة عالية المستوى للتحقيق في التجاوزات والمعاملة غير الإنسانية التي يلقاها نزلاء "تأهيل جازان"، بعد تسرب مقاطع فيديو، عكست ما يلقاه النزلاء خلف الجدران من تغسيلهم عراة في الممرات أو وضع أدوية في الطعام.

وقال مدير عام العلاقات العامة والإعلام في "الشؤون الاجتماعية" خالد الثبيتي لـ"الوطن" أمس: إذ نشكركم على ما نشر، وعلى اهتمامكم بشأن العمل الاجتماعي، نفيدكم بأن الوزارة لا تقر ولا تقبل بأي حال من الأحوال ما حدث في مركز التأهيل الشامل بجازان".

وأعلن الثبيتي أنه "تم تشكيل لجنة للتحقيق على مستوى عال، وعليه فإن كل من يثبت عليه التقصير، ستوقع عليه أشد العقوبات".

أطاحت التجاوزات التي شهدتها مرافق الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان خلال العام الحالي، وكان آخرها المخالفات بحق نزلاء مركز التأهيل الشامل، بمدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، وتم تكليف محمد أحمد العزي معافا بهذا المنصب، بعد أن كان مديرا عاما لـ"اجتماعية" نجران، في حين شكلت لجنة عالية المستوى للتحقيق في التجاوزات والمعاملة غير الإنسانية التي يلقاها نزلاء "تأهيل جازان"، بعد تسرب مقاطع فيديو، عكست ما يلقاه النزلاء خلف الجدران من تغسيلهم عراة في الممرات أو وضع أدوية في الطعام.

وبعد تصريحات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى "الوطن" بأنها ستتقصى الوضع في المركز عبر زيارة يتم التحضير لها، قال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعية في "الشؤون الاجتماعية" خالد الثبيتي في بيان بعث به إلى "الوطن" أمس: إذ نشكركم على ما نشر وعلى اهتمامكم بشأن العمل الاجتماعي، نفيدكم بأن الوزارة لا تقر ولا تقبل بأي حال من الأحوال ما حدث في مركز التأهيل الشامل بجازان".

وأعلن الثبيتي أنه "تم تشكيل لجنة على مستوى عال للتحقيق في ما حدث والتأكد من صحة ما عرض في الفيلم، وعليه ستكون مساءلة لكل من يثبت عليه التقصير وستتم محاسبته وإيقاع أشد العقوبات لمن تثبت إدانته وسنوافيكم بما يتم التوصل إليه من نتائج فور الانتهاء من عمل اللجنة".

وبعد صدور قرار الوزارة بتكليفه نقلا من منطقة نجران، قال معافا في تصريح إلى "الوطن" أمس: هذا المنصب تكليف وليس تشريفا".

وأضاف: مع أني لم أكمل عاما ونصف العام عندما تم تكليفي مديرا عاما لفرع الوزارة بنجران إلا أنني مجند لخدمة وطني في أي زمان ومكان، وبإذن الله سأكون عند حسن ظن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين لتحقيق تطلعاته تجاه تطوير ورقي خدمات الوزارة بجازان، ولا يفوتني أن أنوه بالدعم الكبير الذي وجدته من قبل أمير منطقة نجران الأمير مشعل بن عبدالله وتوجيهاته السديدة التي تصب في مصلحة التطوير والبناء، والمحبة الصادقة التي لقيتها من أهالي نجران الأوفياء.

وكان معافا قد حصل على جائزة الأمير محمد بن ناصر أفضل موظف بمنطقة جازان قبل ثلاث سنوات عندما كان مساعدا لمدير عام فرع الوزارة بجازان، وقد وظف خبرته في سرعة تأسيس فرع الوزارة بنجران حسب ما ذكره رئيس قسم الرعاية الاجتماعية بالفرع حمد آل منصور.

"معنفة أبها": الزواج من "خطيبي" أو معاودة محاولة "الانتحار"

أكدت رفضها العودة لأهلها وأنها لن تخرج من الدار إلا لعش الزوجية أو القبر

المصدر: صحيفة الوطن السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=160019&CategoryID=3

أبها: سامية البريدي

في أول ردة فعل لمعنفة أبها "زبيدة" بعد إنقاذها من محاولة الانتحار بسبب صدور حكم المحكمة بالتفريق بينها وبين خطيبها بقرار من المحكمة لعدم تكافؤ النسب بينهما، أكدت أنها مصرة على تكرار محاولة الانتحار وإنهاء حياتها بيدها، في حال رفض زواجها بخطيبها أو محاولة الدار تسليمها إلى أهلها.

وتقول زبيدة لـ"الوطن" "أنا غير نادمة على ما فعلته وما زلت متمسكة بخطيبي، فقد أبلغتني مديرة دار الحماية صباح الأربعاء الماضي، بأن الحكم النهائي صدر من المحكمة بأنه لا يوجد تكافؤ نسب بيني وبين خطيبي إبراهيم، وبذلك لا يمكنني الارتباط به، وعندها أصبت بحالة من الانهيار العصبي لأنني لم أتوقع ذلك فقد رفعت القضية وكان أملي أن يكون الأمر في صالحي، ولكنني لن أسكت بل سأستأنف الحكم وأطعن فيه".

وأضافت زبيدة: "عندما علمت بالحكم لم أستطع أن أتمالك نفسي فقررت الموت وبدأت في تناول كمية كبيرة من الأدوية حتى دخلت في غيبوبة، وعندها نقلت إلى مستشفى عسير لإنقاذي، وأعطيت العديد من الأدوية وتم عمل غسيل معدة لي حتى أنقذوني وعدت بعدها إلى دار الحماية، والآن هم بصدد العمل على تسليمي إلى أهلي، لكنني لن أذهب إليهم بل سأبقى بالدار ولن أخرج من الدار إلا للزواج أو الموت".

وقالت: "أعاني حاليا من ضغوط ممن حولي من أجل العودة إلى أهلي وأنا لا أريد، حتى لو كتبوا تعهدات على أنفسهم بعدم التعرض لي بأي شكل من الأشكال. وإنني أثق في حكم المحكمة لكن لن أرضى بأن يتم التفريق بيني وبين خطيبي الذي اخترته".

وعن كيفية الحصول على كمية الأدوية التي تناولتها، قالت: "حصلت عليها بطرقي الخاصة".

إلى ذلك قال إبراهيم "خطيب زبيدة": "بما أن زبيدة تريد أن تستأنف الحكم وتطعن فيه فأنا معها في ذلك، وبما أنها ما زالت راغبة في الزواج مني فأنا كذلك ولن أتركها حتى ترفضني من نفسها". وكان إبراهيم قد علق فور صدور الحكم بالقول: "لا يمكنني فعل أي شيء الآن لأن القضاء فوق كل شيء، وأنا راض بالحكم وليس لدي أي اعتراض على ذلك، والله ييسر لها ابن الحلال، وبصدور الحكم ينتهي كل شيء ولا بد من تنفيذه".

"الوطن" حاولت الاتصال أكثر من مرة بمديرة الإشراف الاجتماعي شيخة الحزام، ومديرة دار الحماية عزيزة القحطاني، للحصول على تعليقيهما على ما أدلت به زبيدة إلا أننا لم نحصل على أي رد.

وكانت زبيدة قد رفعت قضية بالمحكمة حتى يتم التأكد من مسألة تكافؤ النسب من عدمه، وبعد حدوث العديد من المشاكل بينها وبين أخوانها وتعنيفها من قبلهم، انتقلت إلى دار الحماية للبقاء فيها حتى انتهاء القضية بمتابعة من الشؤون الاجتماعية.

وكان رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي، قد أكد لـ"الوطن"، أن الجمعية ستتابع مع الشؤون الاجتماعية لضمان وضع زبيدة والتأكد من أنها في حالة آمنة وليست معرضة للخطر حتى لو كان الخطر من نفسها، وأما

عندما يتم تسليمها لأهلها فإن الجمعية ستتابع الأمر وستتخذ كافة الضمانات والتعهدات لحمايتها من أي إيذاء لها وستتم المتابعة أيضا مع الشؤون الاجتماعية لضمان المكان الذي ستجلس فيه بعد خروجها من المستشفى حتى لا تتعرض للإيذاء، سواء من نفسها أو من شخص آخر.

الشريف: الثقافية الحقوقية في التعليم ما زالت بحاجة إلى جهود كبيرة ومتضافرة

المصدر: صحيفة المدينة الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478039/الشريف-«الثقافية-الحقوقية»-في-التعليم-ما-زالت-بحاجة-إلى-جهود-كبيرة-ومتضافرة.html

غازي كشميم- جدة

قال رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إنه خلال الاستقراء الشخصي أن هناك مواد ومقررات مستقلة تحت عنوان (حقوق الإنسان) في بعض الجامعات، واصفًا تلك الخطوة بالمهمة جدًا، وداعيًا بقية الجامعات إلى اتخاذ نفس النهج. وأوضح الشريف أن هناك العديد من المحاضرات التوعوية الموجهة للطلاب والمدرسين التي تنفذها الجمعية في مدارس مختلفة في منطقة مكة المكرمة خاصة.

وأشار الشريف إلى الجهود والتحركات التي تبذل من قبل الجمعية إلا أنه أوضح أننا ما زلنا نحتاج إلى جهود كبيرة تتطلب تضافر جميع الجهات التعليمية والإعلامية والحقوقية.

وأضاف الشريف أن الجمعية منذ إنشائها وهي تحرص على نشر الثقافة الحقوقية على نطاق واسع، وتعد ذلك أولوية مهمة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، مشيرًا إلى أن من أهم وسائل النشر تضمين تلك الحقوق في التعليم سواء على صورة مقررات مستقلة أو من خلال الموضوعات المختلفة داخل المناهج، وعلى جميع مسويات التعليم الأساسي والجامعي، وأوضح الشريف أن هناك جهودًا بذلت في الفترة السابقة من تشكيل لجان وورش عمل ووضع تصورات رفعت بعدها إلى الجهات المختصة في التعليم.. وعلى مستوى التعليم العام أوضح الشريف أن هناك تحركًا جيدًا داخل هذا القطاع من خلال المحاضرات واللجان التي شكلت لمواجهة العنف الأسري من قبل إدارات تعليم بعض المناطق إضافة إلى ما صرنا نلمسه من تحركات هذه الإدارات في نشر ثقافة الحقوق، مؤكدًا ضرورة تضمين المفاهيم الحقوقية داخل المناهج التعليمية من قبل تربويين متخصصين حتى تتأسس الأجيال القادمة على ثقافة حقوقية متينة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، مشيرًا إلى أن هناك استراتيجية وضعها خادم الحرمين الشريفين وتشرف عليها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

مدرسة أهلية تحتجز طالبات تأخرن في دفع الرسوم

حقوق الإنسان تنظر شكوى أولياء الأمور.. وتعليم الطائف يلتزم الصمت

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478473/مدرسة-أهلية-تحتجز-طالبات-تأخرن-في-دفع-الرسوم.html

عبدالعزيز الحارثي - الطائف

أقدمت مدرسة أهلية بالطائف على احتجاز عدد من الطالبات في غرفة مخصصة للخط بسبب عدم تسديدهن الرسوم الدراسية، وقامت المديرة بوضع معلمة لحراسة الطالبات من الحصة الثانية حتى انصراف الطالبات المسددات للرسوم فى نهاية اليوم الدراسى مما أصاب الطالبات بالخوف والهلع بسبب احتجازهن بتلك الطريقة.

وعبر عدد من أولياء أمور الطالبات من انزعاجهم من تلك الحادثة البعيدة عن أصول العملية التربوية موضحين أن هناك جهات تستطيع المدرسة بها تحصيل الرسوم بدلا من إيقاف طالبات صغيرات لا ذنب لهن في تعثر أولياء أمورهن ماليًا.

وإلى ذلك تقدم بعض أولياء الأمور بشكوى لحقوق الإنسان حيث أفاد ممثل الجمعية الوطنية لهيئة حقوق الإنسان بمحافظة الطائف عادل بن تركي الثبيتي أن الجمعية تلقت شكوى المواطن عبدالرحمن القرشي بخصوص احتجاز طالبات بمدرسة أهلية وتم إحالة الشكوى لمكتب العاصمة المقدسة مشيرًا إلى متابعة كافة تفاصيل الواقعة.

وفي شأن متصل تحدث المواطن عبدالرحمن القرشي أن ابنته تم احتجازها في مدرسة أهلية تحتفظ «المدينة» باسمها من الحصة الثانية إلى وقت الانصراف دون رحمة ولا شفقة لحال ابنته الصغيرة وتم إغلاق باب غرفة الخط على الطالبات ووضعت حراسات مشددة عليهن بسبب عدم تسديد الرسوم على الرغم أن المدرسة أرسلت خطابًا رسميًا يفيد بأن يتم تسليم المبالغ يوم الأربعاء من الأسبوع الأول الدراسي فى حين أن الاحتجاز تم الاثنين.

واستغرب من هذا التصرف الذي لا ينم عن عدم فهم بأصول العملية التربوية والتعليمية وقال: «إن مالك المدرسة لديه طرق متعددة للحصول على الرسوم بدون بث الهلع فى نفوس التلميذات».

«المدينة» تواصلت مع مدير التربية والتعليم بالطائف الدكتور محمد الشمراني الذي أحالنا لمدير الإعلام التربوي بالإدارة عبدالله الزهراني وبالتواصل مع الزهراني وشرح القضية لها طلب إرسال فاكس وبالفعل تم إرسال فاكس لكن لم يصل الرد من الإدارة حتى إعداد المادة للنشر.

عمل 12 عاماً مع كفيل لم يوفه حقه وحقوق الإنسان تنقله للمستشفى

بعد 27 عاماً بـ"صحة الطائف".. سبعيني فلسطيني على الرصيف بلا عائل

المصدر: صحيفة سبق الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/shDfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
ساهمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نقل مُسن فلسطيني مصاب بالغرغرينا والسكر والضغط لمستشفى الملك فيصل بالطائف؛ إذ كان يقيم بأحد الأرصفة بالمنطقة الصناعية في المحافظة منذ أكثر من عام، بعد أن ضاقت به السُّبل، وظل وحيداً في البلاد.
وكان المُقيم الفلسطيني "أحمد عوده الدهيني" (75 عاماً) يخدم في مجال الصحة في الطائف 27 عاماً إلى أن أُحيل للتقاعد، وبعدها سافر إلى مصر، لكنه لم يستطع البقاء، وعاد للسعودية مرة أخرى، وعملَ في ورشة حتى استغنى عنه كفيله، ولم يوف له حقوقه منذُ 12 عاماً.
وقال المُقيم الفلسطيني إنه ليس له أحد من معارفه أو قريب داخل السعودية، ويقيم أبناؤه في مصر، ولا يعلم عنهم شيئاً.
ولم يستطع "الدهيني" مقاومة ظروفه الحياتية؛ وأُصيب بالعديد من الأمراض، ولم يجد أمامه سوى تحويل جزء من أحد أرصفة المنطقة الصناعية ليكون سكناً له منذُ عام، وعرفه سالكو الطريق، وكانوا يقدمون له بعض المُساعدات.
وتدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها بالطائف "عادل بن تركي الثبيتي"، الذي اطلع على وضع المقيم الفلسطيني، وجلس معه يستمع لأقواله، وحدد حالته.
وتولى "الثبيتي" التنسيق مع الهلال الأحمر، وأحضر إسعافاً تولى نقله للمستشفى، حيث نُوّم لمُتابعة أوضاعه الصحية، ولاسيما أنه كان يُطبب نفسه بطرق خاطئة، تسببت في تدهور حالته الصحية.
وثمّن "الثبيتي" دور المستشفى في استقبال الحالة، وقال: "سيتم متابعة الوضع الصحي للمقيم، ومخاطبة محافظ الطائف ومكتب العمل فيما يتعلق بوضعه مع الكفيل."
وأكد أن الجمعية ستواصل متابعة الحالة لحين رفع تقرير مُفصل لمكتب العاصمة المقدسة.

الحد من الإيذاء مواجهة مؤسساتية ينقصها تعديل المفاهيم

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/15/943980

الدمام – ياسمين آل محمود

تباينت ردود أفعال المهتمين بإقرار مجلس الوزارة نظام الحد من الإيذاء، لكنها صبت في اتجاه استحسان النظام، حيث تعيش أسر عديدة أنواعاً متباينة من العنف الأسري، بعضها يصل إلى الجهات المعنية، وبعضها الآخر يظل حبيساً خلف الجدران. لكن النظام الذي أشارت الشؤون الاجتماعية إلى عدم إبلاغها بعدُ بلائحته التنفيذية، كشف عن توجُّه لاحتواء مظاهر العنف والإيذاء وتجريمها ووضع ضوابط للحد منها تحت إشراف هيئة وطنية تتولى رسم استراتيجيات لهذا الغرض، وتحريك الدعاوى ضد مرتكبي العنف، وتوعية المجتمع بخطورته.

بين الحق والتجريم

بداية، تصف عضو الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين وعضو لجنة الدراسات والاستشارات في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتورة سهيلة زين العابدين حمّاد، العنف الجسدي بأنه الاعتداء أو سوء المعاملة الجسدية التي تلحق الأذى بجسد المرأة أو الطفل وينتج عنه ضرر مادي، بما في ذلك ممارسة أساليب تربوية قاسية، مؤكدة أن هذا التعريف يصطدم بأحكام فقهية مبنية على مفاهيم خاطئة لدى البعض، أو أحاديث موضوعة وضعيفة تُبيح للرجل زوجاً أو أباً أو أخاً، ممارسة العنف ضد المرأة، تحت المفهوم الخاطئ لمعنى «وَاضْرِبُوهُنَّ». وتتساءل عن كيفية إيقاع العقوبات على المتسبب في إيذاء زوجته نفسياً أو مادياً أو جسدياً، بينما تعتبر الأنظمة أن ذلك حقه شرعاً. وأشارت إلى أن اجتهاد الفقهاء ومنحهم هذا الحق للرجل ساهم في غرسه كمفهوم، بل وانتقل إلى بقية رجال الأسرة؛ فمن حق الأخ والخال والعم ضرب الفتاة بحجة التأديب. وتقول كيف لا يكون هناك إكراه في الدين، بينما يُسمح بأن يكون هناك إكراه في الحياة الزوجية؟، وتضيف زين العابدين إن الأحاديث النبوية الصحيحة أثبتت أن الرسول لم يضرب امرأة قط، وإنما اكتفى بهجر نسائه لمدة 30 يوماً وبعد ذلك خيّرهن بين البقاء أو التسريح بإحسان، مؤكدة أن نظام الحد من الإيذاء لن يؤتي ثماره إلا بتصحيح المفاهيم وتعديل الأنظمة التي تتعامل مع المرأة كشخص ناقص الأهلية، مبينة أن استمرار الأنظمة بهذا السياق يساهم في زيادة العنف وليس الحد منه.

صلاحيات القاضي والزوج

ويقول عضو هيئة كبار العلماء الدكتور قيس آل مبارك إن الزواج اقترانٌ بين طرفين على سبيل الدوام والاستمرار، فهو مبنيٌ على التأبيد ومُنافٍ للتأقيت، وقِوامُهُ رغبةُ الزوجين في اقترانٍ دائم، لتحقيق مقصود شريف وميثاق عظيم وهو النسلُ والألفة، فإذا وقع تنازعٌ بين الزوجين وخيفَ من إضراره بالرابطة الزوجية، فقد وضعت الشريعةُ طرقاً لمعالجة هذا الخلاف، فإن كان النشوز من الزوج، حين يُخلُّ بشيء من عقد الزوجية، أو يضرب زوجته أو يقصّر في أداء حقوقها، فعليها أنْ تعظه وتنصحه، فإن أبى فلها أن ترفع الأمر للقاضي، وعلى القاضي أن يعظه أوّلاً، فإنْ استقام وإلا أمرها بهجره، فإنْ اتَّعَظ وإلا أدَّبه وضربه، وأما إن كان النشوز من الزوجة فللزوج أنْ يعظ زوجته، فإنْ استقام حالُها، وإلا جاز له أنْ يهجرها بترك المبيت معها في الفراش، إذْ لا يجوز له أنْ يهجرها بالخروج من البيت، فإنْ اتَّعَظتْ بالهجر، وإلا جاز له أن يضربها إنْ ظنّ أنّ الضرب يُصلحها، وإلا فلا يجوز له أنْ يضربها، بخلاف الوعظ والهجر، فيعظ ثم يهجر، سواءٌ غلب على ظنِّه أنهما يصلحانها أو لا.

الضرب آخر العلاج

وقال: على كلّ حالٍ فالأفضل ألا يؤدِّب بالضرب مطلقاً، وترتيب هذه المراحل العلاجية واجبٌ، فلا يجوز له أنْ يهجرها قبل أن يعظها، ولا أن يضربها قبل أن يهجرها، وإنما أذن الشارع الحكيم بضرب مَن يَنشُز مِن الزوجين، فيضربُ القاضي الزوجَ الناشز، ويضرب الزوجُ الزوجة الناشز، لأن الإخلال بهذا الميثاق الغليظ -وهو الرابطة الزوجية- كبيرةٌ

من الكبائر، قال الله تعالى: «وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً»، وقال إن الضرب المقصود هنا هو ضرب التأديب، وقال عطاء رحمه الله: «قلت لابن عباس، ما الضرب غير المبرح؟ قال: «بالسواك ونحوه»، ذلك أن المقصود هو التخويف وليس الضرب كما قال الفقهاء، ولذلك قالت أمُنا عائشةُ رضي الله عنها: «ما ضرب رسول الله صلى الله عليه و سلم امرأةً له ولا خادما قطُ» وبهذا الحديث استدل الفقهاء على أنّ الضرب وإنْ كان جائزاً، فإنّ عدم الضرب هو الأفضل والأليقُ بأهل المروءات.

مسؤوليات الشرطة

ويقول المتحدث باسم شرطة الشرقية زياد الرقيطي: يتم التعامل مع البلاغات التي ترد إلى المستشفى بشكل مباشر بحضور ممثل من المستشفى أو إحدى الممرضات، يتم بعدها استدعاء المدعى عليه وإحالته برفقة ملف القضية وأطرافها لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص، كما تتلقى مراكز الشرط بلاغات الاعتداء إجمالاً، ومن ضمنها ما يمكن تصنيفه بالعنف الأسري ضد الزوجات والأبناء؛ حيث تستقبل بلاغات هذا النوع والخاص بالمعتدى عليهن من النساء زوجات أو فتيات من خلال ضبط الشكوى رفقة أيٍّ من أقارب المرأة أو الفتاة، وإذا تعذّر ذلك يتم الاستعانة بالعمدة أو عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقال إن المختصين في أقسام الشرطة يتولون عملية ضبط البلاغات والتعامل معها وفق ما يقتضيه الأمر من الإثبات الجنائي ووقف الاعتداء والرفع لجهة الاختصاص لإيقاع العقوبة المناسبة لكل حالة، منوهاً بأن جهات التحقيق تحرص على إشعار المختصين بالشؤون الاجتماعية بمثل تلك الحالات للعمل على دراستها ومن ثم معالجة ما يمكن إصلاحه من وضع الأسرة وأفرادها. وأكد أن وقوع تلك القضايا ناتج عن ضعف الوازع الديني وفقد الترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى ما يلعبه الإعلام الدخيل من أدوار تتمثل في التغذية الفكرية السلبية وتأثيرها على تفكير البعض، ما قد يدفعه للقيام بمثل تلك الأمور. وبيّن الرقيطي أن حالات العنف تبدأ بسوء المعاملة والإهمال للزوجة أو الأبناء ومنعهم من التعلم وممارسة حياتهم الطبيعية وتصل إلى الاعتداء بالضرب المبرح والقتل، مؤكداً أن الانحراف الأخلاقي وتعاطي الوالدين أو أحدهما المسكرات والمخدرات يدفع في الغالب للقيام بمثل هذه التصرفات.

عقوبات متدرجة

من جانبه، يؤكد المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي أن الوزارة لم تتسلم حتى الآن اللائحة التنفيذية لنظام الحد من الإيذاء التي يفترض تسلُمها في خلال 90 يوماً من صدور القرار، مؤكداً أنه سيتم التعامل مع كافة أشكال التعنيف النفسية والجسدية بغض النظر عن الدافع إليها. وبين أن صدور النظام من شأنه أن يزيد الوعي لدى المجتمع بخصوص الإيذاء والعنف وأنها جريمة يعاقب مقترفها، بالإضافة إلى زيادة الوعي عن أهمية التبليغ عن أي حالات إيذاء وعدم السكوت عنها بأي حال من الأحوال، وستكون العقوبات متدرجة حسب نوعية الإيذاء.

أبرز ملامح نظام حماية المرأة والطفل من الإيذاء:

إنشاء هيئة وطنية لحماية المرأة والطفل من الإيذاء.

إيجاد استراتيجية وطنية لمعالجة الظواهر السلوكية المنطوية على عنف.

إيجاد الإيواء المناسب لإقامة من يتعرض للإيذاء من النساء والأطفال .

إصدار تراخيص للممارسين الإكلينيكيين في مجال الحماية من الإيذاء .

تقدم المساعدة والمعالجة الاجتماعية والنفسية التي يحتاجها مرتكب الإيذاء .

تلقي البلاغات عن الإيذاء مِمّن يتعرض له مباشرة أو عبر الجهات المختصة.

تتولى الهيئة المزمعة الطلب من «التحقيق والادعاء» التحقيق مع مرتكب الإيذاء.

تتولى المحكمة المختصة النظر في الدعوى المرفوعة ضد المتهم بارتكاب حالة الإيذاء.

يحق لمن يتعرض للإيذاء الطلب من المحكمة المختصة الحكم له بالتعويض عن الضرر.

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً كل من ثبت اطلاعه أو علمه بحالة إيذاء ولم يبلغ عنها.

يجوز الإعفاء من عقوبة عدم التبليغ إذا كان من اطلع على حالة إيذاء تربطه بمرتكب الإيذاء علاقة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الثالثة إذا ثبت أن تبليغه فيه خطورة عليه.

عقوبات مرتكبي الإيذاء:

دفع غرامة مالية لا تزيد عن خمسمائة ألف ريال.

تقديم خدمة للمجتمع.

سحب الولاية أو الوصاية مؤقتاً.

سحب الولاية أو الوصاية نهائياً.

السجن لمدة لا تتجاوز مائة وعشرين يوماً.
الفصل من العمل إذا كانت ممارسته الإيذاء تمت بناء على سلطة يخوّلها له عمله.
إذا كانت المرأة التي تعرضت للإيذاء عاملة منـزلية فيُنهى عقد العمل الذي ترتبط به على حساب صاحب العمل، ويَدْفع مستحقاتها المالية بما في ذلك أجرها عن المدة المتبقية في العقد.

تراجع معدل الجريمة في السعودية.. وسرعة في ضبط الجناة

الخبراء يرجعون الانخفاض إلى الاستقرار الأمني

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=743397&issueno=12709#.UjVRqNK8A0E

جدة: سعيد الأبيض
قالت مصادر أمنية إن معدل الجريمة في السعودية يعد الأدنى على مستوى العالم، مقارنة بما يرصد في كثير من الدول، بينما انخفضت قضايا القتل والانتحار بين المواطنين بنسب كبيرة عما كانت عليه في الأعوام السابقة؛ وذلك نتيجة الحملات التوعوية المكثفة من الجهات الأمنية، والاستقرار الأمني الذي تشهده البلاد، وفقا لخبيرين أمني وحقوقي.
وأخذت السلطات الأمنية على عاتقها حماية كافة المواطنين والمقيمين على الأراضي السعودية، وتشديد عمليات المراقبة والمتابعة على الحدود، وهو ما عده حقوقيون نجاحا يضاف للجهات المختصة في ظل ما تعيشه المنطقة العربية من أزمات وانفلات أمني، وذلك من خلال انخفاض معدل الجريمة، والوصول السريع إلى مرتكبيها.
وأرجع الدكتور حسين الشريف، المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، انخفاض معدل الجريمة إلى عدة عوامل، في مقدمتها خطوات الإصلاح والنظرة العامة السعودية في تحسين أوضاع المواطنين والمقيمين على حد سواء، حيث تعزز اللحمة الوطنية بين كافة شرائح المجتمع السعودي.
وأضاف الشريف أن سماع بعض القضايا هنا أو هناك لا يشكل رقما مقارنة بالإنجاز الأمني، والذي يعود لاحترام الثوابت التي قامت عليها البلاد، والمبنية بدورها على الشريعة الإسلامية، وهذا هو الأساس الذي ساعد على الاستقرار الأمني وانخفاض معدل الجريمة، لافتا إلى أن من خصائص المجتمع وما تقوم به الأجهزة المعنية في الوقت الراهن هو الحوار والاستماع إلى الآراء المختلفة والعمل على الإيجابيات وإصلاح السلبيات بما يتوافق وأنظمة البلاد.
وتلعب كافة مراكز الشرطة في المناطق السعودية دورا مهما في تقليص معدل الجريمة، يتضمن برامج توعية في ما يتعلق بالسلوكيات الخاطئة المؤدية لارتكاب الجرائم، «مع التركيز على دور الأسرة والمدرسة في متابعة تلك السلوكيات، كذلك برامج التوعية الأمنية المتعلقة بالاختراقات والتطفل لأجهزة الحاسب الآلي، وكيفية التعامل مع مظاهر الابتزاز وأنواعه، مع برامج للتعريف بمخاطر التفكير السلبي على الفرد وما قد يدفعه لإيذاء نفسه أو الآخرين من الأفكار السلبية والمكتسبة، ومخاطر العمالة المخالفة وأثرها على مستوى الجريمة».
وعن برامج التوعية التي تنفذها الجهات الأمنية، أشار المقدم زياد الرقيطي، المتحدث الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية، إلى أن البرامج يجري تنفيذها من خلال تمرير مجموعة من الرسائل المتنوعة تعد وتنفذ من خلال مواد إعلامية مكتوبة ومرئية لعدد من المواضيع بهذا الخصوص، وتبث عبر وسائل الإعلام المختلفة بالتنسيق مع إدارة العلاقات والإعلام بالأمن العام.
وأضاف المقدم الرقيطي أن البرامج تشمل سلسلة من المحاضرات التي يعمل على إعدادها وانتقائها لضمان تناسبها مع الفئات المستهدفة لتلك المحاضرات بالتنسيق مع الجهة التي تحتضن تلك الفئات، مثل التعليم والجامعات، موضحا أن هناك معارض أمنية مرورية يتم الإعداد لها في عدد من المواقع العامة للمساهمة في نشر المواد التوعوية بما يتناسب مع أهداف تلك المعارض.

وقال المتحدث الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية، إن المختصين الإعلاميين بالشرطة يحرصون على تناول كثير من القضايا بجوانبها التوعوية من خلال التقارير الإعلامية عبر الصحف المحلية، مثل الجرائم المعلوماتية والسرقات والابتزاز وقضايا العمالة المنزلية وعدد من القضايا الأخرى، وطرق الوقاية منها.
وشدد الرقيطي على أن القتل موجود منذ ولادة البشرية، وكذلك قضايا الانتحار والسرقة. وعزا تلك القضايا لعدد من العوامل، وقال إن لكل حادثة ظروفها ومسبباتها وحيثياتها، ويجري التعامل مع القضايا الجنائية بأنواعها من قبل أقسام التحقيق في الشرطة، من خلال ضبط الإفادات اللازمة عن القضية وأطرافها ومناقشة المتهمين ومواجهتهم، بما في ذلك العديد من الإجراءات التحقيقية، بينما تبحث أقسام التحريات والبحث الجنائي وتتحرى الجريمة ومسبباتها ورصد المشتبه بهم، إلى جانب ربط المعلومات المتوفرة مع ما تدور الشبهة حول ارتكابه للجريمة.
وحول الخطط التي تنفذها الشرطة لمواجهة الجريمة، قال المقدم الرقيطي إن الأقسام ترسم الخطط الميدانية اللازمة لمواجهة القضايا الجنائية والظواهر الإجرامية وفق ما يرد من معطيات إحصائية من أقسام الإحصاء الجنائي وشعب الدراسات والبحوث، للتصدي لأي ظاهرة إجرامية والحد من وقوعها، بما في ذلك دور الخطط الرئيسة لخفض معدلات الجريمة بأنواعها، على إحباطها قبل الوقوع من خلال عدد من الإجراءات الوقائية المناسبة.
وأكد المتحدث الرسمي في شرطة الشرقية أن رجال الشرطة يحرصون على التعامل مع قضايا محاولة القتل أو محاولة الانتحار التي يبلغون بها، بالحكمة والروية أثناء التعامل مع الشخص المعني بالواقعة، مع أخذ الاحتياطات الأمنية لضمان سلامته وسلامة الآخرين ممن حوله أو ممن يستهدفهم.
وقال الدكتور محمد أحمد، وهو متخصص نفسي، إن هناك سمات اجتماعية تقارن بين مرتكبي الجريمة وأبناء المجتمع، وتشير إلى أن غالبية مرتكبي الجريمة يعانون أمراضا نفسية سابقة، أو حالات اجتماعية غير سوية تسهم في ارتكاب الجريمة، فضلا عن ضعف التعليم.
وأشار الدكتور محمد إلى دراسات عالمية، تبين أن 90 في المائة من الأطفال الجانحين كانوا يعانون الاضطرابات الانفعالية الناجمة عن انعدام الأمان في العلاقات الأسرية، والشعور بالتهديد واضطرابات نفسية متعلقة بنظام الأسرة في تأديب الطفل، كما أنهم يعانون شعورا بالنقص والصراعات النفسية، بينما تشير الدراسات إلى أن الرجال هم الأكثر في ارتكاب الجريمة مقارنة بالنساء.

الحياة AL HAYAT

مجمع الأمل:بعض موظفينا المخالفين يثيرون الإعلام ضدنا بمعلومات مغلوطة

المصدر: صحيفة الحياة السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/551606

الرياض - إبراهيم الزاحم
أكدت أكثر من 11 جهة إدارية ورقابية وحقوقية أن سير العمل في مجمع الأمل للصحة النفسية بمدينة الرياض يجري بحسب ما هو مخطط له وبحسب اللوائح والأنظمة المتبعة، خلاف ما يصدر في عدد عن بعض الصحف وبعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
كما ذكرت إدارة المجمع أن عدداً من الموظفين الذين تمت معاقبتهم لمخالفتهم الأنظمة يستخدمون بعض وسائل الإعلام لإثارة الرأي العام ضد المجمع، ويقومون بتصوير المرضى غير المستبصرين لنشر صورهم في مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من وسائل الإعلام.
وأكدت إدارة المجمع في بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن 11 جهة إدارية ورقابية وحقوقية زارت المجمع على إثر عدد من التقارير الإعلامية، منها لجنة خاصة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ولجنة من هيئة الرقابة والتحقيق، وجمعية حقوق الإنسان، ولجنة شكلت من إمارة الرياض، ولجنة من وزارة الصحة بتوجيه من وزير

الصحة، ولجنة من الإدارة العامة للصحة النفسية، ولجان متعددة من اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين، وأثبتت التقارير الصادرة عن تلك اللجان جميعها أن العمل يسير في شكل ممتاز ولا يعاني أي مشكلات، وأن التقارير الإعلامية التي نشرت أخيراً استخدمت في غير محلها وغير صحيحة وتفتقد للدقة والمعلومة.
وأكد البيان أن عدداً من موظفي مجمع الأمل تواصلوا مع عدد من وسائل الإعلام وأرسلوا إليها معلومات مغلوطة عن سير العمل في المجمع، بغرض الضغط على إدارة المجمع بعدما صدرت في حقهم عقوبات جزائية لمخالفتهم اللوائح وأنظمة العمل في المجمع.
كما أكدت إدارة المجمع أن الأمر وصل ببعض المخالفين والمعاقبين من الموظفي إلى كسر سرية المرضى وتصوير بعض المرضى والمريضات ونشر صورهم في مواقع التواصل الإلكتروني، وسبق إطلاع المسؤولين في الشؤون الصحية بمنطقة الرياض ووزارة الصحة حول حيثيات مثل ذلك وكيف أن الأمر وصل إلى هذا المستوى، وتم رفع تقرير بهذا الخصوص وشكوى إلى إمارة منطقة الرياض، ووجهت الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة حفاظاً على سرية المرضى وحقوقهم، وما يزال التنسيق والتعاون مستمرين وفق هذا الجانب.

اليوم

2631 قضية عنف أسري تنظرها حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة اليوم الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/94654.html

جعفر تركي، وليد النهدي - الدمام
كشف تقرير صادر عن جمعية حقوق الإنسان أن مجمل عدد القضايا الواردة إلى الجمعية منذ إنشائها عام 1425هـ بلغ 34180 قضية بينها 2631 قضية عنف أسري، 328عنفا ضد الأطفال، و 10539 قضية إدارية، و 5861 قضية سجناء، و 3827 قضية عمالية، 2453 أحوالا شخصية، و2635أحوالا مدنية، و 4415 قضية أخرى.
من جهته، أكد رئيس لجنة المحامين والمستشارين القانونيين في غرفة الشرقية المحامي والمستشار القانوني خالد الصالح أن ما ذكر عن أن وزارة العدل تراقب المحامين في مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاسبة من يتعدى الحدود، فإن نظام المحاماة واللائحة التنفيذية حددت واجبات وحقوق المحامي، وأن الوزارة تقوم بتطبيق النظام واللائحة التنفيذية التي تحكم علاقتها بالمحاميين، والمحامون يقومون بمراعاة هذا الأمر بشكل جيد، وأن المحامي عليه أن يقوم بدوره تجاه موكله، وبذل عنايته في موضوع الموكل وتسخير جل خبرته وعلمه في ذلك.
وأضاف الصالح أننا نشيد بدور الجمعية ودور المحامين في مسألة التعاون من ناحية، ومن ناحية أخرى يستشعر المحامون أن دورهم الاجتماعي في تقديم المساعدة والدور القضائي للمحتاجين واجب وطني، وأن الجمعية تستطيع التواصل مع المحامين من خلال القنوات النظامية في مسألة مساعدة ذوي أصحاب القضايا بعد ما يثبت حاجته للمساعدة القضائية. وأوضح خلال تنظيم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية أمس ورشة عمل تحت عنوان (المحامون وحقوق الانسان) بمقر الجمعية بحضور نخبة من الحقوقيين والمحامين، ان كل المجتمعات تحتاج إلى تثقيف وتوعية، وأن المجتمعات التي حولنا أخذت سنين طويلة لكي تتثقف ويكون لديها وعي حقوقي، حيث نحتاج للمرحلة الحالية إلى جهود كثيرة في موضوع التثقيف والوعي من خلال المحاضرات والندوات
حدد نظام المحاماة واللائحة التنفيذية واجبات وحقوق المحامي، فيما تقوم وزارة العدل بتطبيق النظام واللائحة التنفيذية التي تحكم علاقتها بالمحامينالتعريفية، وأن دور المحامي في نشر الثقافة عن حقوق الانسان هو أن يقوم بأداء رسالته بالدفاع عن حقوق موكليه، وهذا هو الدور الأساسي للمحامي، لكن هناك مؤسسات ومجتمع مدني منوط بها القيام بنشر الثقافة الحقوقية، والمحامين يقومون بالمشاركة والتعاون في نشر هذه الثقافة مع المؤسسات والجمعيات على قدر ما يستطيعون.
بدوره، قال المشرف على فرع الجمعية الدكتور عبدالجليل السيف أن الورشة هي الحادية عشرة التي يتشرف بتنظيمها فرع الجمعية بالشرقية تواصلا مع رؤيتها المساهمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة وذلك في إطار جهود الجمعية الوطنية لحقوق الانسان لتقديم خدماتها الحقوقية من خلال فروع الجمعية في مناطق المملكة ومن بينها فرع المنطقة الشرقية الذي يحتضن هذه الورشة وما يمثلها من نشاطات تأتي استجابة للاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية لعام 1433-

1434 هـ الموافق 2013م والتي تؤكد على نشر ثقافة حقوق الإنسان وإيصالها إلى المواطن والمقيم وكذلك الأجهزة المعنية الحكومية والأهلية، وذلك من خلال وسائل إعلامية متنوعة ومتعددة، مضيفا أن من بينها: التقارير الدورية التي تصدرها الجمعية عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، وآخرها: التقرير الثالث تحت عنوان (أحوال حقوق الانسان في المملكة.. طموح قيادة.. وضعف أداء أجهزة لعام 1434هـ-2013م). ونوه إلى أن الورشة بما تضم من كفايات وقدرات ميدانية في المجالات الحقوقية على المستويين المحاضرين والمشاركين بالتأكيد تشجعنا على أن نتطلع إلى نتائج وتوصيات موضوعية وقابلة للتنفيذ وتلامس مباشرة احتياجات المواطن والمقيم، وخاصة تلك الفئة غير القادرة على الدفاع عن نفسها من المواطنين والمقيمين، إما بسبب عدم قدرتها العملية أو المالية وحتى تتم معالجة هذا الأمر المهم. وقد ناقشت الورشة عدة مقترحات منها اقتراح آليات مشتركة للتعاون والاستفادة من خدمات المحامين المتطوعين سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي أو اللجان كاللجنة الوطنية للمحامين بمجلس الغرف التجارية الصناعية على مستوى من المملكة، والتنسيق بين فرع الجمعية والجهات المعنية بهذا الشأن لعقد وتنظيم دورات تدريبية تخصصية من خلال ورش عمل أو ندوات تستهدف تحقيق الأهداف الواردة في محاور هذه الندوة خاصة وأن فرع الجمعية له تجربة ناجحة في هذا الشأن حيث نظم الدورة التدريبية بعنوان (دورة حقوق الانسان التدريبية لرجال الأمن المنعقدة في مدينة تدريب الأمن العام بالمنطقة الشرقية في الظهران في الفترة 5-8/5/1429هـ الموافق 10-13/5/2008م.

22 ألف عريس سعودي يتلقون 887 دورة تدريبية في الزواج

شملت فن "التواصل الزوجي" وأسلوب "الدخلة" وكيفية احتواء المشكلات وحلها

المصدر: صحيفة العربية الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م

http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/09/13/22-ألف-عريس-سعودي-يتلقون-دورات-تدريبية-في-الزواج.html

لرياض - العربية.نت

كشفت إحصائية حديثة عن تلقي أكثر من 22 ألف سعودي دورات تدريبية خلال العامين الماضيين، حول أسلوب العيش الزوجي الأمثل قبل خوضهم تجربة الزواج، وأشارت الإحصائية الصادرة عن "جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي" أن22 ألفاً و518 سعودياً أنهوا 887 دورة تدريبية في موضوعات مختلفة عن الزواج.

وقال أمين عام الجمعية المهندس فيصل السمنودي، إن هذه الدورات تناولت عدة محاورة، من أبرزها المودة والرحمة، وآداب التواصل بين الزوجين قبل ليلة الزفاف، وآداب الدخلة، وفن احتواء المشاكل الزوجية، والتعامل مع الأقارب، وتجديد الحياة.

ويأتي ذلك وسط تأكيدات من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مجمل عدد القضايا الواردة إلى الجمعية منذ إنشائها قبل تسعة أعوام، بلغ 34180 قضية بينها 2631 قضية عنف أسري، و 328 قضية عنف ضد الأطفال، و 10539 قضية إدارية، و 5861 قضية سجناء، و 3827 قضية عمالية، 2453 قضية أحوال شخصية، و 2635 قضية أحوال مدنية، و 4415 قضية أخرى.

يذكر أن جمعية المودة الخيرية تهدف إلى العمل على الحيلولة دون تفاقم النزاعات الأسرية والسعي لحلها قبل لجوء أطرافها إلى المحاكم، كما تسعى للحد من حالات الطلاق واستنفاد جميع السبل للتوفيق بين طرفيه قبل وقوعه.

كما تعمل أيضا على تعريف أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم الشرعية، التي يكفل الالتزام بها المحافظة على كيان الأسرة والحد من النزاعات بين أفرادها وحثهم على الالتزام بها طواعية، والتعاون وتنسيق الجهود مع الهيئات الأخرى المعنية بشؤون الأسرة أو أحد أفرادها، وحل المشكلات الأسرية بكل أمان وخصوصية.

موظفون مقصرون يستغلون الإثارة الإعلامية للضغط على إدارة المجمع

(11) لجنة إدارية وحقوقية ورقابية تؤكد أن ما نشر عن سوء العمل بمجمع الأمل غير صحيح

المصدر: صحيفة الجزيرة السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130914/ln7.htm

الجزيرة - خالد الحارثي:
فند بيان صادر من إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض ما ينشر عن مجمع الأمل في مواقع التواصل الاجتماعي ونشر ببعض الصحف سابقا بأنه يفتقد للدقة والمصداقية. وقال المجمع: إن ذلك لا يؤكده فقط سير العمل والإنجازات بل لجان عدة مشكلة من جهات متخصصة وجدت أن ما ينشر لا يعدو كونه كذبا أو تهويلا ونتاج مشاكل من بعض العاملين بالمجمع للضغط على الإدارة من أجل عدم تطبيق الأنظمة عليهم.
وقال البيان: لقد عانى المجمع خلال الفترة الماضية من تشويه لسمعته عبر معلومات مغلوطة وملفقة ومن أشخاص يكتبون بأسماء وهمية في موقع تويتر ويقومون بالتواصل مع الكتّاب والصحفيين إلكترونياً بمعلومات مغلوطة ويدعون وجود فساد بالمجمع ويرفضون التقدم للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو هيئة الرقابة والتحقيق أو أي جهة حكومية لأنهم يعلمون أن كذبهم سينكشف، ويقومون باستغلال عملهم بالمجمع وتصوير المرضى غير المستبصرين في مخالفة صريحة وامتهان لحق المريض، وتتكاثر هذه الهجمات الإعلامية كل ما حاول المجمع تطبيق الأنظمة والتعليمات، وقد سبق أن نشر مواضيع متشابهة في صحف إلكترونية ومن بعض الكتّاب في بعض الصحف وتم الرد عليهم من المجمع في حينها ولكن هذه الأسماء لازالت تواصل تهجمها على المجمع وتستغل الإثارة الصحفية لتحقيق الضغط على إدارة المجمع، كما أنه وبعد هذه النشرات الصحفية زارت المجمع لجان للتثبت مما نشر ووجد أن ما نشر في هذه الصحف لا يعدو كونه أموراً مختلقة أو قضايا شخصية وخلافات لبعض الموظفين يتم تحويلها وإيصالها إلى وسائل الإعلام لإثارة الرأي العام والضغط على إدارة المجمع. وحيث وصل الأمر بهم إلى كسر سرية المرضى وتصوير بعض المرضى والمريضات ونشر صورهم في «تويتر» فقد سبق وتم إطلاع المسئولين بالشئون الصحية بمنطقة الرياض ووزارة الصحة حول حيثيات مثل ذلك وكيف أن الأمر قد وصل إلى هذا المستوى واستغلال المرضى والمريضات غير المستبصرين ونشر صورهم في بعض الصحف ومن الأسماء الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي كما تم الرفع أيضاً حول ذلك لمقام إمارة منطقة الرياض ووجهت مشكورة الجهات المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة حفاظاً على سرية المرضى وحقوقهم ، والتنسيق مستمر في هذا الجانب.
ونؤكد بأنه ولله الحمد قد زار المجمع خلال الفترة الماضية عدة لجان متخصصة من جهات رقابية وإدارية عده ، وقد اطلعت على جميع الأعمال التي يقدمها المجمع وأشادت بمستوى العمل ولم تجد ولله الحمد أي من المخالفات التي تم النشر عنها .
ونظراً لأنه قد تم النشر سلبيا عن المجمع في بعض الصحف الإلكترونية وصحف أخرى ومن بعض الكتّاب فقد زار المجمع لجان عدة للتحقق من العمل والتثبت مما نشر ومنها:

1- لجنة مشكلة من إمارة منطقة الرياض للتحقق مما نشر بإحدى الصحف عن تجاوزات بالمجمع ودخول المخدرات للمرضى، وقد أكد تقرير اللجنة بعد انتهاء أعمالها كذب كل ما نشر عن إدخال المخدرات للمرضى وأنه لم يتم ضبط أي قضية ترويج داخل المجمع أو حيازة مخدرات مع المرضى في التنويم، وما ذكر في الصحيفة لا يعدو كونه تهويلاً وتحريفاً لما تم ضبطه من قضية تعاطي في القسم الأمني للمرضى الذين عليهم تحفظات أمنية والذي تشرف عليه شعبة مكافحة المخدرات وليس حيازة، أو ما يتم ضبطه مع المرضى أثناء تفتيشهم وقبل إدخالهم للتنويم. وأشاد تقرير اللجنة بمستوى العمل بالمجمع.
2- لجنة من وزارة الصحة بتوجيه من معالي وزير الصحة بناءً على مقال كاتب بإحدى الصحف والذي اعتمد فيه على ما ينشر في تويتر بأسماء وهمية عن سوء النظافة وانتشار القطط والقاذورات، وقد تبين للجنة بناء على تقريرها الذي وصلنا نسخة منه أن ما نشر في الصحيفة في مجمله غير صحيح وأن مستوى النظافة العامة جيد وليس هناك تكاثر للقطط، وأكدت اللجنة سلامة إجراءات المجمع وامتلاكه لأفضل التجهيزات الطبية وعدم تدني مستوى الخدمات الطبية.
3- لجنة من الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بتوجيه من معالي نائب وزير الصحة بناءً على تقرير نشر بإحدى الصحف عن سوء النظافة بالمجمع وإهمال المرضى ويؤكد تقرير اللجنة وتوصياتها التي وصلتنا أن مجمل ما نشر غير صحيح ويثبت أن الأمر مبالغ فيه بشكل كبير، وينبه أن مثل هذه القضايا يتم تداولها إعلامياً من أطراف تعمل بالمجمع كل ما تم تطبيق الأنظمة بحقها ومطالبتها الالتزام بقواعد وأنظمة العمل.
4- لجنة من إدارة المراجعة الداخلية بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض بناءً على توجيه من المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة الرياض بشأن ما نشر صحفيا عن تدني مستوى النظافة وبناءً على تقرير هذه اللجنة فإن مستوى النظافة والعمل بالمجمع جيد جداً.
5- كما أن المجمع استقبل خلال الفترات الماضية وضمن زيارات مجدولة وفجائية لجاناً عدة من اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وجمعية حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق وجميعها -ولله الحمد- أشادت بمستوى العمل ولم ترصد أي من المخالفات المذكورة ونقدر لهم عملهم وحريصون على التعاون معهم لما فيه مصلحة المرضى.
6- كما أن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قد عبرت عن استيائها لما نشر عن المجمع سابقا وقد وصل المجمع خطابا منها يفنّد ويكذّب ما نشر سابقاً في إحدى الصحف عن ممارسات خاطئة بحق المرضى في مجمع الأمل أثناء عقد امتحانات الزمالة واستياء أعضاء المجلس العلمي للطب النفسي مما نشر بالصحيفة من المعلومات المغلوطة وإشادة بمستوى العمل في المجمع وخدماته التي يقدمها للمرضى وضمان لحقوقهم.
7- زيارة لجنة نسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمجمع بناء على ما نشر سابقا في إحدى الصحف عن تدني مستوى العمل بالقسم النسائي بالمجمع وقد وصلتنا توصيات اللجنة والتي تثني على الجهود التي يبذلها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض، وحسن تعامله مع المرضى، وإشادته بتعاون المجمع مع الجمعية لزيارة أي موقع ترغبه بالمجمع، وتمكين وفد الجمعية من التواصل المباشر مع المرضى، والتجول في كافة أنحاء المجمع.
وأشاد تقرير اللجنة النسائية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد زيارة المجمع بمشاريع العلاج والتأهيل ولم يرصد تقرير اللجنة أي ملاحظات سلبية تؤثر على سير العمل بالمجمع، كما أثبت أن ما نشر لا يعدو كونه تهويلا لملاحظات بسيطة وأشاد التقرير باهتمام المجمع بحقوق المرضى، بالإضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة.
8- يعمل بالمجمع داخلياً عدة لجان مشكلة لسلامة المرضى وحقوقهم وتطوير العمل والرقابة ولديها نظام عمل متميز وتطبيق على أرض الواقع.
وبناء على ذلك فإننا نؤكد سعي العاملون المخلصون بالمجمع لتقديم أفضل الخدمات ومعاقبة كل مقصر في حق المرضى رغم ما يعانيه العاملون من الهجوم عليهم من أطراف تكتب بأسماء وهمية في مواقع التواصل الاجتماعي وتحارب كل موظف مخلص وتراسل الصحفيين والكتّاب بمعلومات مغلوطة. ونؤكد أيضا للإعلاميين والكتاب الصحفيين وقادة الرأي أبواب المجمع مفتوحة لكل مهتم بتحري الدقة والحرص على مصلحة المرضى وعدم النشر السلبي غير المدروس تصديقا لبعض مصالح المقصرين من الموظفين ونشكر لكل من زار المجمع سابقا من الإعلاميين وتأكد من مستوى العمل المتميز حرصا منه على تغليب المصلحة العامة واهتمامه بالتوثيق الإعلامي الصحيح. كما نؤكد أن كل ما ينشر لن يثنينا كمسئولين عن المجمع عن تطوير العمل والاستمرار في خدمة المرضى ولن نرضخ لتهديدات واتهامات سخيفة من أسماء وهمية كاذبة في مواقع التواصل أو صناعة كذب مبرمجة، وعلى الله توكلنا.

تنتهي في 4 ذي الحجة .. وحقوق الإنسان تعترض

تعليم جدة يمهل الطلاب الوافدين شهراً لتصحيح أوضاعهم

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638783.htm

محمد حضاض (جدة)

في الوقت الذي أصدرت إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة قرارا بمنح الطلاب الأجانب ممن لم يقدموا إثباتات شخصية رسمية سارية المفعول مهلة لفترة شهر لتصحيح أوضاعهم، وصفت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة المهلة بـ«غير الكافية» مطالبة بضرورة عدم حرمان الأطفال من التعليم لأي سبب.

ووزع تعليم جدة أمس الأول تعميما على المدارس يفيد بقبول الطلاب والطالبات المنتهية إقاماتهم ممن ثبت أن لهم معاملة تحت الإجراء في إحدى الدوائر الحكومية ذات الصلة، وطالب التعميم مديري ومديرات المدارس بأخذ التعهد الخطي اللازم لتجديد الإقامة خلال المهلة المحددة بشهر واحد فقط تنتهي في 4 من شهر ذي الحجة.

وأكد لـ«عكاظ» عبدالله الثقفي مدير تعليم جدة أن قرار تصحيح أوضاع الأجانب في المملكة قرار وطني ويجب أن يتبناه الجميع لتحقيق الصالح العام للبلاد والمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وأضاف: «نحرص في وزارة التربية والتعليم على أن نكون مربين قبل أن نكون مسؤولين، ولا يمكن معاقبة طالب بإخراجه من المدرسة، ولكن في المقابل على أولياء الأمور الوافدين أن يحرصوا على تصحيح أوضاعهم ودمج أبنائهم في المدارس بطريقة نظامية».

وعن المتواجدين من الطلاب بدون هويات في المدارس قال: «سيتلقون التعليم مثلهم مثل غيرهم حتى انتهاء فترة الشهر، ولن يتمكنوا من حضور الاختبارات أو احتساب المدة في حال لم يحضر أولياء أمورهم ما يثبت تصحيح أوضاعهم».

من جهته قال الدكتور حسين الشريف رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة: «إن فترة الشهر لا تكفي خصوصا وأنها تنتهي قبل انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع المحددة بمطلع العام الهجري المقبل»، مشيرا إلى أن الجمعية تحرص على أن لا يتأثر تعليم الأطفال بتأثر أوضاعهم القانونية.

وأضاف الدكتور الشريف: «لا يمكن أن يعاقب الأطفال بحرمانهم من حقهم في التعليم بسبب مخالفة أولياء أمورهم للأنظمة، وهذا الشيء ينطبق على السعوديين ممن يتقاعسون في تسجيل أبنائهم في أوراقهم الثبوتية أو الأجانب الذين يعانون من عدم وجود إثباتات رسمية، وعلى وزارة التربية والتعليم وضع ضوابط واضحة لهذه المسألة تتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها المملكة العربية السعودية وتشير في ثناياها إلى أن لا يمنع الطفل عن التعليم لأي سبب كان».

المهلة غير كافية

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638782.htm

وصفتم مهلة الشهر التي منحها تعليم جدة للطلاب الأجانب لتصحيح أوضاعهم بغير كافية .. وطالبتم بعدم حرمان الأطفال من التعليم مهما كانت الأسباب.. لضمان عدم التأثير على العملية التعليمية لأسباب قانونية.. وهذا هو الإجراء الأمثل لكن التساؤل .. أين دوركم تجاه حرمان عدد من الطلاب والطالبات المواطنين من الدراسة بسبب تقاعس أولياء أمورهم في تسجيلهم ضمن أوراقهم الثبوتية.. ولماذا تتكرر المشكلة في مطلع كل عام دراسي..
دون أن تتوصلوا لحل مع التربية ينهي معاناة هذه الفئة للأبد ...
ويتوافق مع حقوق الطفل التي تكفل له التعليم تحت أي ظرف من الظروف.
ماجد المفضلي

الزايدي لـ عكاظ : أبرز الملاحظات غياب الاختصاصيين وسوء المبنى

مخالفات في التأهيل الشامل بعد وفاة نزيلين

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638802.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
قام فريق من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة صباح أمس بزيارة تفقدية مفاجئة لمركز التأهيل الشامل، حيث رصد الفريق عددا من الملاحظات التي تهدد حياة وسلامة النزلاء والنزيلات المتواجدين بالمركز، الذي أكدوا على عدم صلاحيته لخدمة هذه الفئة.
وذكرت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن فريق الجمعية رصد الكثير من الملاحظات التي تؤكد عدم ملاءمة المبنى لخدمة هذا الفئة من المجتمع عقب تلقيهم عددا من الشكاوى والبلاغات حول الوضع السيئ الذي يعاني منه النزلاء والنزيلات بالمركز، حيث لاحظوا أن الفواصل الداخلية للمركز عبارة عن شرائح من الجبس الضعيف جدا ومساحة الوحدة مترين في ثلاثة أمتار، وليست من الطوب بحيث تكونت بها أخاديد وجحور للفئران والحشرات بمختلف أنواعها، مضيفا أنه خلال تسعة أشهر شهد المركز حالتي وفاة بين النزلاء، إحداهما لامرأة توفيت في شهر ذي الحجة الماضي، والأخرى للنزيل صالح الذي توفي في شهر رمضان المنصرم؛ بسبب الإهمال والوضع المزري للبناء، كما أن الصنابير بدورات المياه معطلة وتسيل منها المياه بشكل دائم وتوضع تحتها براميل تستخدم في تنظيف النزلاء والنزيلات وغسل دورات المياه والوضوء، كما لاحظوا عدم وجود أغطية للمراحيض سواء الخلفية أو الأمامية «السيفونات» ما يرفع احتمال الإصابة بحمى الضنك جراء تجمع البعوض على تلك المياه، وتجمع الذباب والبعوض بكثرة داخل المهاجع بسبب الشبابيك المفتوحة والتي لا توجد عليها شبوك لمنع دخول الحشرات والزواحف، وزيادة عدد النزلاء في الغرف بحيث

يوضع ثلاثة في كل غرفة نظرا لزيادة أعدادهم عن الطاقة الاستيعابية المحددة للمركز وهي 84 رجلا و 84 امرأة بالإضافة إلى الأطفال.
وذكر المصدر أن المسؤولين في المركز طالبوا وزارة الشؤون الاجتماعية بنقلهم إلى مبنى آخر وتعديل الأوضاع، إلا أنهم لم يتلقوا أي تجاوب معهم، مضيفا أنهم بذلوا كل ما بوسعهم لتحسين الأمور، إلا أن ما يجري بالمركز أكبر من صلاحياتهم. وصرح مسؤول الجمعية الوطنية بمكة المكرمة الدكتور سليمان الزايدي بأن فريق الجمعية قام بزيارة لمركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة ومكون من عضوي الجمعية الدكتور محمد السهلي ومحمد كلنتن؛ والمحامي سلطان الحارثي والفريق بصدد إعداد تقرير شامل عن المركز، وإن من أبرز ما لاحظه الفريق سوء وضع المبنى الذي يشغله المركز وعدم صلاحيته لبرامج التأهيل والتدريب والتعليم والإقامة وتقديم وجبات صحية للأبناء؛ فالمبنى بوضعه الحالي قابل لنقل الأمراض خاصة مرض حمى الضنك؛ كما لاحظ الفريق غياب عدد من العاملين بالمركز وقت الزيارة إضافة إلى أنه اتضح للفريق أن الذين يباشرون خدمة أبناء المركز من قبل المشغل هم من العمال العاديين غير المدربين وليس بينهم اختصاصيون في الخدمة الاجتماعية أو التغذية؛ كما لاحظ الفريق أن الطاقة الاستيعابية للمركز أقل من النزلاء الموجودين به.

فريق لكشف ملاحظات النسائي قريبا

الشؤون الاجتماعية: أوضاع التأهيل مُرضية.. وحقوق الإنسان: الكاميرات معطلة

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130917/Con20130917639155.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
في الوقت الذي تضع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصماتها النهائية لاعتماد تقريرها عن أوضاع النزلاء في مركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة، تمهيدا للرفع بها للجهات المختصة بعد زيارة مفاجئة رصدت من خلالها عدة ملاحظات وتدني في مستوى الخدمات للنزلاء، قللت الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة من حجم المخالفات المرصودة، معتبرة أن أوضاع المركز مرضية وفقا لزيارات ميدانية سبقت زيارة فريق جمعية حقوق الإنسان، مؤكدة أنها ستوفد لجنة خاصة للوقوف على تلك الملاحظات المعلنة. وأفاد الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة فهد العيسى في حديث لـ«عكاظ» أمس بأنه بعد الإطلاع على ما تم نشره بصحيفة «عكاظ» حول زيارة فريق الجمعية الوطنية بحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة قام فرع الوزارة بأخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة جميع الملاحظات التي أشار إليها الفريق بخصوص المبنى وفريق العمل بالمركز، ومن ثم الرد على ما نشر، مؤكدا خلو المركز من أغلب الملاحظات التي ذكرها فريق الجمعية، مبينا أن فرع الوزارة يقوم بجولات وزيارات تتابعية على جميع المراكز ودور التأهيل الشامل بالمنطقة والبالغ عددها 21 مركزا لفحص جميع التجهيزات والخدمات، مشيرا إلى أن من هذه الجولات ما يكون مقننا ومجدولا بفترات زمنية محددة ومنها ما يكون مفاجئا استجابة للملاحظات والشكاوى التي تردنا عن تلك المراكز. وأوضح أن فريق الوزارة قام بزيارة لمركز تأهيل مكة لفحص المبنى ولم يتم رصد أيا من المخالفات التي ذكرتها إحدى الصحف بوجود مستعمرات للقوارض (الفئران) بالدور الأرضي للبناء، مبينا أن المبنى يحتوي على طابق واحد فقط وليس طابقين.
وحول رفع المسؤول عن تأهيل مكة خطابات لوزارة الشؤون الاجتماعية للمطالبة بتغيير المبنى لعدم صلاحيته، ذكر العيسى بأن هذا النوع من المطالبات يرفع للإدارة المختصة بالوزارة لفحصه ومن ثم الرد عليه.

إلى ذلك، أكد مصدر مطلع لـ«عكـاظ» صحة الملاحظات التي ذكرها فريق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، موضحا أن جميع كاميرات المراقبة التي تم وضعها داخل المركز معطلة ولا تعمل نهائيا، ما يؤكد عدم اهتمام القائمين على المركز بمراقبة أحوال النزلاء، وما يجري داخله من مخالفات وتجاوزات، خاصة أن هذه الفئة تتطلب متابعة ورعاية خاصة نظرا لظروفهم الصحية والعقلية، بالإضافة إلى وجود أسلاك كهربائية مكشوفة فوق المغاسل بدورات المياه ما يهدد سلامة النزلاء ويهدد صحتهم، مبينا بأن فريقا آخر من الجمعية سيقوم بزيارة للقسم النسائي للمركز لمعاينته ورصد المخالفات به من عدمها.

«عكـاظ» بدورها أجرت اتصالا بمدير مركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة موصل الشريف لزيارة المركز والتأكد من أوضاع النزلاء لكنه اعتذر طالبا مخاطبة الوزارة للسماح، وحين طلب تعليقه عن زيارة وفد جمعية حقوق الإنسان ورصده للملاحظات قال: «لا أملك صلاحيات الحديث لكم، تحدثوا مع مسؤولي الوزارة ونحن سنرد بطريقتنا على تقارير حقوق الإنسان».

أقفاص العزلة

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130917/Con20130917639158.htm

الزيارات المفاجئة نهج إداري لكشف المستور فالوقوف على طبيعة الحال خير شاهد وبرهان وبكم يمكن أن نعالج الأخطاء ونصحح المسار لا بد أن تقفوا على دور الرعاية الاجتماعية كافة فخلف تلك الأسوار معاناة مرض ومعاناة تعامل بسطاء دفعتهم الحياة للعيش في عزلة اجتماعية داخل مبانٍ أشبه بالأقفاص تسوء الناظرين وهذا ما كشفته جولتكم بتأهيلي مكة الشامل سوء في الخدمات ونقص في القدرات ومعاناة ليتكم تمضون في جولات لا تعرف الهدوء ولا تلتفتون لأصوات النفي أو الشجب من مسؤوليها فالمأمول منكم ألا تأخذكم في الحق لومة لائم.

علي بن غرسان

16 طلب فسخ نكاح لعدم تكافؤ النسب خلال عشرة أشهر

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/17/945861

الدمام – فاطمة آل دبيس

شهدت محاكم المملكة 16 طلب فسخ نكاح لعدم تكافؤ النسب خلال العشرة أشهر الماضية من العام الجاري، بحسب مصدر في وزارة العدل، واحتلت الرياض الصدارة بمعدل 9 قضايا ثم الشرقية بـ 5 قضايا في حين لم تشهد المدينة المنورة إلا قضية واحدة، وكذلك جدة.

وصرح مصدر قضائي في وزارة العدل أنه شهد فسخ عقدي نكاح في منطقة الرياض لعدم تكافؤ النسب، وذلك بعد نظر القاضي للضرر الذي يترتب على استمرار الزواج، وانقطاع المتقدمين لخطبة أخوات الفتاة، نتيجة زواجها غير المتكافئ.

قطيعة الأرحام

وقال المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري محمد الوهيبي إن فسخ النكاح معمول به تجنباً لما قد ينتج عنه من قطيعة للأرحام، بعد زواج الفتاة من رجل ليس من الرجال الأكفاء من حيث النسب، إضافة إلى ما ينتج عن هذا الزواج من مضار تمتد لباقي أفراد الأسرة كعدم زواج باقي أخوات الفتاة وتضررهن بزواج أختهن، وكذلك الأضرار التي تمتد إلى الزواج ذاته من اضطراب الحياة الزوجية بسبب التفاوت الاجتماعي بين الزوجين، مؤكداً أن فسخ النكاح لعدم تكافؤ النسب يعود لسلطة القاضي التقديرية في النظر إلى الضرر الذي سيعود على الأسرة والفتاة.

وأفاد الوهيبي أن النظام يستند إلى قول الخليفة عمر بن الخطاب «لأمنعن تزوج ذوي الأحساب إلا من الأكفاء».

إبطال العقد

وأكد الوهيبي أن الزواج غير المتكافئ يتحمل نتيجته ولي أمر الفتاة، لعدم سؤاله عن المتقدم لخطبة من تحت ولايته إلا أن المتقدم للخطبة أيضاً قد يقوم بالتدليس والخداع وإخفاء حقيقة نسبه عن أهل الفتاة، وللولي هنا طلب إبطال عقد النكاح لوقوعه في التدليس وليس الفسخ وللقاضي القضاء بعقوبة تعزيرية لزوج الفتاة لقيامه بالتغرير والمخادعة.

وقال الوهيبي إن القاعدة في هذا الأمر هي «لا ضرر ولا ضرار» فإذا كان زواج الفتاة لا يترتب عليه ضرر يجب عدم فسخ نكاحها ولكن إذا ترتب على الزواج ضرر كبير، أكبر من الضرر الذي يترتب على الفسخ فإن مصلحة الأسرة تقدم على مصلحة الفتاة.

تدليس الزوج

فيما أوضح المستشار القانوني وعضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري أنه يجب على الأهالي النظر لتكافؤ النسب قبل إبرام عقد زواج ابنتهم، فيحق للأسرة رفض من لا يجدونه متكافئاً مع نسبهم أو غير ذلك، لقول الرسول -عليه الصلاة والسلام- «تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس»، مشيراً إلى أنه لا يجب فسخ عقد النكاح بعد إبرامه؛ حيث إن الرسول أوصى بالموافقة على من صلح دينه وخلقه، واستثنى الفاخري من ذلك من قام بالتغرير والتدليس، عن طريق نسب نفسه إلى غير أصله.

طابع قبلي

وقال الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص إن قضايا تكافؤ النسب تتصل بالطابع القبلي لا الاجتماعي وهو الأمر المخالف لحماية حقوق المرأة وحمايتها من الإيذاء، التي نصت عليها أنظمة المملكة وأبرمت معاهدات عليه، مؤكداً أنه ليس هناك نص شرعي يدل على تكافؤ النسب، بل هو ناتج من العرف، المأخوذ به نظاماً.

فيما يرى الشيخ فهد الحميد أن رفض الرجل الصالح ديناً وخلقاً لسبب عدم تكافؤ النسب يثير نعرات الطائفية والقبلية والجاهلية، منوّهاً إلى ضرورة السؤال عن الخاطب، ونسبه قبل إبرام عقد الزواج لدرء المضار التي تترتب على ذلك، موضحاً أنه لا يوجد حكم شرعي يبيح فسخ النكاح لعدم تكافؤ النسب فهو يعود لتقدير القاضي.

حقوق الإنسان تتفقد سجن مباحث الدمام

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/17/article868271.html

الدمام - محمد الغامدي

استكمالاً للزيارات الميدانية التي ينفذها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، زار وفد يرأسه المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور عبدالجليل السيف ويضم مدير فرع الجمعية بالشرقية والباحث القانوني أحمد بن عيد الشمري صباح أمس، سجن المباحث العامة بالدمام، حيث التقى المسؤولين في إدارة السجن وتفقد مرافق السجن المختلفة واستعرض المتطلبات والملاحظات التي قدمها الموقوفون وعائلاتهم حول الخدمات المقدمة.

وقال الدكتور عبدالجليل السيف إن الزيارة جاءت تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وحرصه الدائم على السجناء، مشيراً إلى أن الفريق جال على مرافق السجن كافة، حيث تفقد

صالات استقبال الزوار، وغرف الزيارة وغرف الخلوة الشرعية، والمطبخ والمغسلة، والأماكن المخصصة للتشميس، مشيراً إلى أنه التقى بالمسؤولين في هذا الموقع، وناقش معهم الالتزام بالجودة في تقديم الخدمات للنزلاء، إلى جانب التقاءهم ببعض السجناء والأسر لتدوين بعض الملاحظات التي سيناقشها مع المسؤولين بالداخلية.
وأفاد الدكتور السيف أن الجمعية تلقى كامل التعاون من المسؤولين في مباحث الشرقية والقائمين على شؤون النزلاء، بما يخدم قضايا النزلاء، آملاً في الوقت ذاته أن تحقق الجمعية الأهداف المرجوة من مثل هذه الزيارات.

البنوك السعودية تدعو أبناء السعوديات لتصحيح أوضاعهم تفاديا لتجميد حساباتهم

طالبتهم بالحصول على إقامة نظامية وفق شروط جديدة

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=743751&issueno=12712#.Ujfne9K8A0E

الدمام: علي القطان
دعت البنوك السعودية أبناء المواطنات السعوديات والآباء الأجانب إلى تصحيح أوضاعهم قبل نهاية العام الهجري الجاري، مؤكدة أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى إغلاق حساباتهم البنكية بشكل فوري.
وطالبت البنوك السعودية أبناء السعوديات بالحصول على الإقامة النظامية على كفالة والدتهم، وأن يكون التعامل معهم بنفس طريقة التعامل مع الأجانب المقيمين في المملكة بإقامة نظامية.
جاء ذلك خلال التعميم الذي أصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي نهاية الأسبوع الماضي، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، الذي حمل توقيع مدير إدارة التفتيش البنكي، وتم استلامه من قبل إدارات البنوك وتوزيعه على الفروع العاملة بالمملكة للعمل به مطلع الأسبوع الجاري.
واتخذت الحكومة السعودية خطوات كثيرة في سبيل تصحيح أوضاع أبناء السعوديات، من خلال إصدار قرار حمل الرقم (406)، الذي ينص على تجديد الإقامة لهذه الفئة برسوم مجانية، بالإضافة إلى احتسابهم ضمن نطاق السعودة في حال العمل في القطاع الخاص إلى جانب علاجهم في المستشفيات الحكومية.
ويتطلب كذلك من أبناء السعوديات أن تكون المهنة الموجودة في حال تجديد إقامتهم تحمل صفة «ابن مواطنة»، كون من يحمل صفة غير ذلك يكون عرضة لتجميد حساباته البنكية إن وجدت أو منعه من فتح حساب في حال رغب بذلك.
وكان يسمح لأبناء السعوديات بفتح حسابات واستمرارها بموجب بطاقات خاصة محددة الغرض بالعمل أو الدراسة، ولكن التعديل الأخير يلغي هذه البطاقة الخاصة ويستبدلها بالإقامة.
ولا توجد أرقام دقيقة بعدد السعوديات المتزوجات من أجانب، إلا أن وزارة العدل السعودية حصرت العدد في تقرير إحصائي لها، صدر قبل أربع سنوات بـ(5701) حالة، لكن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقول إن العدد أكبر من ذلك بكثير.
بينما لا توجد إحصاءات دقيقة من دوائر حكومية أكثر ارتباطا بهذه الحالات؛ مثل وزارة الداخلية أو الأحوال المدنية.

وتمنح الأجنبية التي تتزوج بسعودي الجنسية وفق شروط معينة، لكن الأمر يختلف تماما مع السعودية التي تتزوج بأجنبي، حيث لا يمنح زوجها الجنسية السعودية ما لم يكن مستحقا لها وفق شروط معينة.

عضوية مجانية للمحامين المتطوعين في الترافع عن قضايا جمعية حقوق الإنسان

بغرض تشجيعهم على التعاون مع الجمعية في قضايا المحتاجين والمعدمين

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=743752&issueno=12712#.UjfnYNK8A0E

الدمام: عبيد السهيمي

كشف مسؤول رفيع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية (جمعية أهلية)، عن صعوبات تواجهها الجمعية في توفير محامين للقضايا التي تتبناها، وقال: إن الجمعية ليس لديها أموال لتدفعها لمكاتب المحاماة، التي تقدم المساندة القانونية وتتولى الترافع عن قضايا المحتاجين والمعدمين ممن يلجأون إلى الجمعية لنصرتهم في قضاياهم الحقوقية.

وقال الدكتور عبد الجليل السيف عضو مؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمشرف العام على مكتبها في المنطقة الشرقية عضو مجلس الشورى السعودي سابقا لـ«الشرق الأوسط»: «إن الجمعية لا تستطيع توفير مقابل مادي للمحامين وإنما تدرس في الفترة الراهنة تطوير النظام الداخلي للجمعية ومنح العضوية الكاملة لمن يرغب في العمل مع الجمعية من المحامين». يشار إلى أن الجمعية تمنح المتعاونين معها عضوية «منتسب» فقط.

وقال السيف «الجمعية فشلت في علاقتها مع المحامين سابقا»، وأشار إلى أن هناك توجها داخل الجمعية في الفترة الراهنة، وهو كسب العلاقة معهم من خلال اللقاءات وتنظيم ورش العمل والتعريف أكثر بمهام الجمعية وبطرق وأساليب المساعدة التي يمكن للمحامين تقديمها للمستفيدين من خدمات الجمعية.

وأضاف السيف: «إن الجمعية ليس لديها أكثر من العضوية، ولا يوجد لديها أموال لتقدمها إلى مكاتب المحاماة، لكنه عاد وأكد أن الجمعية تدرس فتح باب عضوية لأكبر عدد ممكن من المحامين لمساندتها في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان كتعويض معنوي عن العمل التطوعي الذي يقدمونه للجمعية».

يشار إلى أن النظام التأسيسي للجمعية يحصر العضوية الكاملة في أعضائها المؤسسين الذين أعلنوا قيام الجمعية وعددهم 41 عضوا في مارس (آذار) من عام 2004.

وكان السيف يتحدث على هامش ورشة عمل أقامها فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية للمحامين، حضرها 15 محاميا ومحامية بعنوان «المحامون وحقوق الإنسان» للتنسيق والتعاون مع الجمعية في القضايا الحقوقية، والمساعدة القانونية، وتبني القضايا التي تتولاها الجمعية.

وتسعى الجمعية إلى تكوين قاعدة بيانات للمحامين المتطوعين الذين يمكنهم تقديم المساعدة القانونية في قضايا حقوق الإنسان لتستعين بهم في تقديم الاستشارات القانونية والترافع عن فئة غير المقتدرين من المواطنين والمقيمين، ممن يلجأون إلى الجمعية، الذين لا تساعدهم قدراتهم العلمية أو المالية في الحصول على حقوقهم المشروعة.

ولفت السيف إلى تحسن طفيف في تجاوب المحامين مع قضايا الجمعية وتبنيها بشكل تطوعي، وقال: «العام الحالي أفضل من الأعوام السابقة»، إلا أنه أكد أن عدد المحامين المتعاونين مع الجمعية ما زال قليلا، وعزا ذلك إلى عدم وجود آلية للعمل مع الجمعية وضعف التنسيق، وقال: «إن الجمعية تخطط لإقامة ورش عمل وملتقيات تجمع فيها أكبر قدر من المحامين للتعاون معها».

تقرير يكشف قصوراً في التجهيزات ويطالب باستيعاب المنتظرين استقالة 16 معلمة بمركز الأمل المنشود وحقوق الإنسان" تطالب بإنصافهن

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639521.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

يتحقق فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة من أسباب استقالة 16 معلمة بمركز الأمل المنشود التابع لجمعية أم القرى النسائية الخيرية بمكة منذ بداية العام الدراسي الحالي، الذي أضر بحقوق الأطفال المسجلين بالمركز من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قام فريق نسوي من حقوق الإنسان برئاسة الباحثة الاجتماعية نجوى الحربي، بزيارة المركز صباح أمس الأول للوقوف على أسباب الاستقالة الجماعية للمعلمات.

ورصد الفريق في تقريره الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، عددا من السلبيات منها توقف 16 معلمة متخصصة وانقطاعهن عن العمل من بداية العام الدراسي بسبب تدني رواتبهن بين 2200 – 2500 ريال شهري).

وحلا للمشكلة التي أضرت بالأطفال مع البداية المتعثرة للعام الدراسي تعاقد المركز مع 12 متدربة غير متخصصات؛ لرعاية أطفال المركز والبالغ عددهم 85 طفلا وطفلة من أطفال التوحد، ومتلازمة داون، بالإضافة إلى وجود 400 طفل وطفلة مماثلين، في حين أن المركز يقدم خدماته على ثلاث فترات يوميا (صباحا، بعد الظهر، مساء) مما أربك دورة العمل فيه وأثر على جودة ونوعية خدماته، كما اتضح للفريق أن المركز يتحصل على رسوم من أولياء الأمور سنوية مقدارها 15 ألف ريال لكل طفل من أطفال التوحد، و 12 ألف ريال لكل طفل من أطفال متلازمة داون.

وجاء في التقرير أيضا أن المبنى مكون من ثلاثة أدوار مما يصعب حركة وتنقل الأطفال داخله، كما أن تجهيزات المركز لا تلبي احتياجات هذه الشريحة من الأطفال.

وأوصى فريق الجمعية في تقريره بضرورة سرعة إعادة المعلمات المتخصصات للعمل مع رفع رواتبهن بما يماثل رواتب معلمات المدارس الأهلية، خاصة أن دخل المركز من الرسوم المتحصلة من الأطفال عال، واستبدال المبنى بآخر يناسب حاجات الأطفال وتجهيزه بالأجهزة والأدوات والمستلزمات، وضرورة تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية لحل مشكلة أطفال التوحد ومتلازمة داون الموجودين على قوائم الانتظار بفتح مراكز لهم أو استيعابهم في المراكز القائمة.

وأبان ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي أنه بناء على اختصاصات الجمعية، وبناء على ما تلقاه مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة من شكاوى حول تضرر ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز الأمل المنشود من انقطاع وتوقف معلمات المركز عن العمل من بداية العام الدراسي مما أضر بحقوق الأطفال المسجلين بالمركز، قام فريق نسوي من الجمعية برئاسة الباحثة الأخصائية نجوى الحربي بزيارة المركز، موضحا أن الجمعية بصدد رفع تقريرهم للجهات الاختصاص؛ بطلب تحسين وضع المركز وحفظ حق الأطفال في التدريب والتعليم والمسارعة بحفظ حقوق من هم على قوائم الانتظار وذلك بفتح مركز حكومي لهم في العاصمة المقدسة التي لا يوجد بها سوى مركز أهلي واحد.

حقوق الإنسان" تقترح دعم الطفلة نفسياً»

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553435

المدينة المنورة - عبدالله زويد
أكدت رئيس القسم النسائي بفرع مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي، المشرفة على المكتب بمنطقة المدينة المنورة لـ«الحياة» تسلم ملف قضية «تالا» ويجري درسها لاتخاذ الإجراء المناسب.
من جهتها أوضحت والدة الطفلة أنها التقت، مسؤولة حقوق الإنسان شرف القرافي ومنحتها الأوراق الخاصة بابنتها كافة، ووعدت بمخاطبة الشؤون الصحية وإمارة المدينة المنورة للوقوف على حالة الطفلة.
وأعربت عن استغرابها حيال تقرير الأخصائية الاجتماعية الصادر عن أحد مستشفيات المدينة المنورة، بعد أن طالبت الأخصائية خلاله بضرورة وجود أخصائي نفسي لـ«تالا» لتغيير حالتها النفسية، في الوقت الذي لا تعي فيه الطفلة الدنيا من حولها، ولديها فرط حركة، لذلك تم ربطها بلاصق طبي من الفريق الطبي بعد أن أصيبت بالعمى، مطالبة بنقلها إلى مستشفى متخصص بدلاً من إضاعة الوقت.

إنها ثقافة العنف !؟

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130914/Con20130914637889.htm

محمد أحمد الحساني

يظن بعض الذين يقرؤون هذه السنوات في الصحف عن مآسي العنف الموجه ضد أطفال من قبل أقارب لهم من الدرجة الأولى بأن ما يحصل أمر طارئ على المجتمع ممجدين الماضي القريب الذي كان أهله أصحاب قلوب رحيمة حيث لا عنف ولا كراهية ولا قسوة.. هكذا على وجه التعميم مقابل ما أصبح عليه المجتمع وأهله من قسوة وعنف وكراهية وظلم على وجه التعميم أيضا، ولكن واقع الأمر يخالف هذا الظن لأن العنف ضد الأطفال موجود.. موجود منذ عشرات السنين في البيوت والمدارس والشوارع لوجود قلوب قاسية، ولعل قساة اليوم هم نتاج قسوة طبقت عليهم في طفولتهم البريئة فراحوا يمارسونه ضد من تحت أيديهم من أبناء أو مرؤوسين أو مساجين أو مطلوبين، والفارق بين الماضي والحاضر هو أن وسائل الاتصالات والوعي العام أسهم في الإشارة إلى الحالات والحوادث التي تقع ضد الأطفال، وإن المحاكم وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع أصبحت تهتم بمثل هذه الأمور، هذا هو الفرق ولا شيء غير ذلك !؟.
وعندما كنت أعمل صحافيا متعاونا مع جريدة الندوة اتصل بي قبل نحو ثلاثين عاما شيخ مسن وهو يبكي بحرقة لأن سبطه «أي ابن ابنته» البالغ من العمر ثلاث سنوات يتلقى تعذيبا من والده طليق والدته لأن الطفل يعاني من التبول اللا إرادي ويطلب مني طرح المسألة صحافيا فطلبت منه المسارعة لإبلاغ الشرطة أو الإمارة وتركته يبكي بحرقة لأنني في ذلك الزمن لا أستطيع أن أفعل له شيئا فلا جمعية لحقوق الإنسان ولا يحزنون !؟.
وحدثني في تلك الأيام من أثق به أن جارة لهم كانت تقوم بتغطيس أطفالها الصغار في الماء البارد في ليالي الشتاء ثم تجلدهم بعصي الخيزران حتى تسيل الدماء من أجسادهم الغضة، وكانت تفعل ذلك وبعلها عاجز عن ردعها والجيران يكتفون بالحوقلة، وكان من وسائل الوالدات الرحيمات في ذلك العهد وضع «الشطة» في الثدي حتى يفطم الصبي أو الصبية وكي الأيدي الصغيرة بعود الثقاب حتى يقول الرضيع «أحة» ورأيت معلمين يضعون قلما مضلعا بين أصابع

تلاميذ صغار ويضغطون بقوة حتى يتلوى التلميذ من الالم لأنه لم يحفظ النشيد وكان الطلاب في زمننا يضربون في المدارس ضرب الحمير أعزكم الله على قاعدة «اللحم لكم والعظم لنا»، ومن نشأ على تلك القاعدة فقد يمارسها بنشوة ضد طلابه ويقاوم الجهات التعليمية التي تمنـع الضرب والعنف في المدارس لأنهم يريدون بالدلال إفساد الأمة .. على حد زعمـه !!.

تمخض الجبل فولد .. قرارا !

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130914/Con20130914637882.htm

خالد السليمان

«تمخض الجبل فولد فأرا».. ينطبق هذه المثل على القرار الذي أصدره وزير الشؤون الاجتماعية بإنهاء تكليف مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان بعد ثبوت التجاوزات والانتهاكات في مركز التأهيل الشامل بمنطقة جازان!
العقوبة المخجلة لم تصدر حتى كعقوبة، بل غلفت بغطاء التدوير الوظيفي، وكأن المقصرين والمهملين يستحقون من يحفظ كراماتهم أو يراعي مشاعرهم!
وبمثل هذه القرارات الركيكة تستمر الأخطاء، ويكثر المقصرون، ويطمئن المهملون، ويرتقي الفاشلون، ويتعثر المجتمع في محاولات الارتقاء بنفسه ليكون بمستوى المجتمعات المتقدمة!
لقد وصف عضو جمعية حقوق الإنسان محمد السهلي المركز بأنه مركز الدمار الشامل، لا التأهيل الشامل، بينما قال شداد العنزي المراقب العامل بالمركز إنه يشعر بالأسف؛ لأنه يعمل في هذا المركز الذي ينقصه التعامل الإنساني!
لذا كنت أنتظر من الدكتور يوسف العثيمين قرارا حازما لا مجاملة فيه يعيد الاعتبار، ليس لنزلاء المركز وحسب، وإنما للمعايير الإنسانية والمهنية في عمل مراكز ودور الرعاية الإنسانية التي يفترض أنها تداوي الجراح النفسية والعاطفية لفئات من المجتمع وجدت نفسها بغير اختيارها بأمس الحاجة للمسات الإنسانية في التعامل!
لكن ما دامنا غالبا نكف يد اللص وندور وظيفة المقصر ونداري خاطر الفاشل، فلن ينصلح حالنا ولن يتغير واقعنا الغارق في سوء الأداء وتعثر الإنجاز!.

صمت "هيئتنا" و"جمعيتنا"!

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18187

سالمة الموشي

يقال إن تعليم حقوق الإنسان يعني مواجهة إشكالية الديمقراطية في المجتمع الإنساني لتربية حقيقية على حقوق الإنسان، ولكن إن كانت المعرفة الحقوقية ووجود المؤسسات الحقوقية لم يغيرا شيئا، ولم يقدما شيئا، فهذا يعني أننا لسنا في أزمة حقوقية وإنسانية فقط، بل نحن في أزمة مع أنفسنا قبل كل شيء.

مر وقت لم نسمع فيه صوتا ـ لاهمساً ولا جهراً ـ للمعنيتين: "هيئة حقوق الإنسان"، و"جمعية حقوق الإنسان"، بالرغم من كل الأحداث الدموية واللا إنسانية والارتباكات والهزات والمفارقات وتصاعد وتيرة العنف الأسري والأخطاء الطبية القاتلة، ووفاة الشاب ماجد الذي مات وهو ينتظر علاجه، وغياب دور وزارة الشؤون الاجتماعية بعد ظهور حقيقة مراكز التأهيل بشهادة الثامنة لداوود الشريان.

بالرغم من هدر حقوق العمالة وأصحاب المنشآت الصغيرة، والأيتام الذين يموتون في صمت، وقصة الشاب الذي مات في دار رعاية الأيتام بجدة، وكل ذلك يحكي لنا قصة الفساد أو الإهمال الكبير.

أقل ما يمكن أن يصرحوا به هو أن يطالبوا هذه الدار بحذف كلمة "رعاية" الأيتام، على الأقل ليحافظوا على "وضعهم البيروقراطي" الصامت، وبعض من كرامة اليتيم والإنسان. إنه أضعف الأيمان.

إن هاتين المؤسستين ليس لديهما الكثير ولا حتى القليل المفيد لتقدمانه للإنسانية، فهما مؤسستان مكتفيتان بذاتيهما وموظفيهما الذين ـ بالطبع ـ ليسوا من الحقوقيين. بل هم موظفون لا صلاحيات لهم أكثر من انتظار رواتبهم نهاية كل شهر، وهو مايخالف توجهات الهدف الحقيقي لإنشائها.

إن ما يحدث لنا وحولنا من تقبل الظلم وتمريره.. تقبل الوحشية وتبريرها.. تقبل فساد المسؤول والاعتياد عليه، كل هذا هو انعكاس لهويتنا وأزمتنا الفعلية.

حياة الإنسان هي أكثر الأشياء حرمة في هذا الوجود، وحقوقه لا تقل أهمية عن حياته، وسلب الإنسان حقه، والصمت عن وضع مترد يطال إنسانية المواطن هو أشد الفظائع خيانة للإنسان. بالفعل، هذا يمثل مقولة إنه لم يبتكر العقل البشري مكيدة أبشع من مكيدة الحق والحقيقة، ولست أجد إنسانا في هذه الدنيا لا يدعي حب الحق والحقيقة، حتى أولئك الظلمة الذين ملؤوا صفحات التاريخ بمظالمهم التي تقشعر منها الأبدان، ولا تكاد تستمع إلى أقوالهم حتى تجدها مفعمة بحب الحق والحقيقة، والويل عندئذ لذلك البائس الذي يقع تحت وطأتهم، فهو يتلوى من شدة الظلم الواقع عليه منهم، بينما هم يرفعون عقيرتهم هاتفين بأنشودة الحق والحقيقة.

المحامون وحقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/15/944007

جعفر الشايب

بمبادرة رائدة من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، عُقدت الأسبوع الماضي ورشة عمل مهمة موجهة للمحامين والمستشارين القانونيين تستهدف استكشاف دورهم في مجال حماية حقوق الإنسان، وتكاملية عملهم مع المؤسسات الحقوقية، وتعزيز مفهوم التطوع في عمل المحامين.

في عديد من دول العالم يلعب المحامون دوراً بارزاً في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان بتشعباتها المختلفة، وتلزم بعض الدول المحامين فيها بتقديم خدمات تطوعية على شكل ساعات عمل محددة سنوياً أو المشاركة في جمعيات ومؤسسات اجتماعية لهذا الغرض.

وفي مجتمعنا، بدأت تزداد الحاجة إلى خدمات المحامين والاستشارات القانونية بسبب النمو المضطرد في الكثافة السكانية وما يتبعها من تعقيدات اجتماعية وتحولات سياسية، وكذلك مع تطور وسائل التواصل وما تفرزه من إشكالات حقيقية.

من الواضح أن هناك نقصاً كبيراً في الثقافة القانونية لدى معظم الناس، وبالتالي ينعكس على ضعف قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم في حال تعرضهم للتوقيف أو التحقيق والمثول أمام القضاء. وكثيراً ما يقع الفرد بسبب جهله بالقانون وعدم تقديم استشارة مناسبة له ضحية لحكم كان بإمكانه تجاوزه أو التخفيف منه لو توفرت له الاستشارة القانونية المناسبة.

من هنا فإن الدولة مسؤولة عن توعية المواطنين بحقوقهم عبر مختلف الوسائل، وكذلك إلزام جميع الأفراد العاملين في أجهزة التوقيف والقبض والتحقيق والقضاء بضرورة توفير الحماية القانونية لمن هم تحت سلطتهم وطوال فترة الاحتجاز.

المحامون عبروا عن رغبة واضحة في تقديم خدمات تطوعية لكل من يحتاجونها، ولكنهم أوضحوا أيضا عن وجود تحديات حقيقية تعيق من قدرتهم على تحقيق هذا الهدف. من بين تلك التحديات وجود صعوبات في التواصل مع الموقوفين والحصول على وكالات منهم، وتعقيد إجراءات دخول السجون للقاء الموقوفين، وبيروقراطية أجهزة القضاء كطول مواعيد تسجيل الشكاوى.

لم ينف المحامون أيضاً وجود إشكالات ذاتية لديهم في ممارسة العمل التطوعي كمحدودية فرص تدريب المحامين المتطوعين، وضعف إدارة خدمات التطوع في مكاتب المحاماة كتنظيم الأتعاب والأوقات المخصصة، وعدم القدرة على استيعاب المبادرات العملية بصورة فعالة، والحذر من أخذ قضايا ذات بعد سياسي أو حقوقي.

الحوار يتواصل أيضاً حول المجالات التي يمكن للمحامين أن يقوموا بها في هذا المجال، وخاصة في ظل تنامي الحاجة لدورهم وتعقد الحياة الاجتماعية أكثر. فمن بين المجالات المطروحة قضايا الأحوال الشخصية، والقضايا الجنائية، والقضايا العمالية، وقضايا حرية الرأي والتعبير كنشطاء حقوق الإنسان والمهتمين بالشأن العام، والإعلاميين وكتاب الصحف، ونشطاء الإنترنت وتقنية المعلومات.

لقد كشف اللقاء عن مجموعة أمور هي غاية في الأهمية، أبرزها أن هناك رغبة واستعداداً لدى معظم المحامين لتقديم خدمات تطوعية في مجال الاستشارات والمساندة القانونية، وأن هناك أيضا فرص عمل مشتركة عديدة بينهم من جهة وبين المؤسسات الحقوقية ينبغي العمل على بلورتها وتقنينها.

لا ننسى هنا أن المستهدف من كل ذلك هو الإنسان الضعيف مالاً وقدرة، سواء كان مقيماً أو مواطناً، وغير القادر على الدفاع عن نفسه وحقوقه وحمايتها من التجاوزات والانتهاكات التي قد تقع عليه، وهو هدف إنساني سام تبناه جميع المشاركين. فشكرا للجمعية على مبادرتها، وللمحامين على تجاوبهم وحماسهم وتفاعلهم.

هيئة حقوق الإنسان

أمن منشآت الشرقية" يطلع على حالة حقوق الإنسان» في المملكة

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/13/942644

الدمام ـ الشرق
زار وفد من قوات أمن المنشآت في المنطقة الشرقية أمس الأول، فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة، وذلك ضمن التعاون المتبادل بين الهيئة والقطاعات الأمنية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان.
وقدم عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرع الهيئة في المنطقة الشرقية عبد الله السهيل، للوفد شرحاً عن الهيئة ولجانها وآلية العمل فيها وأبرز انجازاتها خاصة التقرير عن حالة حقوق الإنسان في المملكة وما فيه من توصيات.
وتم خلال اللقاء طرح بعض المواضيع والاستفسارات المتعلقة بحقوق الإنسان والمتعلقة بآلية عمل ودور الهيئة.

آل حسين: احترام حقوق الإنسان من أولويات المملكة.. ونائب السفير البريطاني يشيد بـ المناصحة

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/13/942667

الرياض – واس
أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين لنائب السفير البريطاني لدى المملكة جوليان ريلي، أن إحدى أولويات حكومة المملكة هي العمل على احترام وحماية حقوق الإنسان، وذلك تنفيذاً لمقتضى ما ورد في النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية، مؤكداً حرص المملكة على وضع الأنظمة التي تحفظ هذه الحقوق وتحميها.
وبين خلال استقباله نائب السفير أمس في مقر الهيئة بالرياض، أن المملكة حققت عديداً من النقلات المهمة في مجال حقوق الإنسان، حيث إن هناك تطوراً لافتاً في قضية التفاعل بإيجابية والتعاطي بسرعة مع تلك القضايا، وأن أي قضية تحال للقضاء تحظى بالعدالة الشرعية ولا تتدخل الهيئة في القضاء الذي يمارس عمله باستقلالية.
وأفاد أن العمل الاجتماعي في المملكة جميعه يصب في ما يصون حقوق الإنسان، وأن هناك أكثر من 1000 جمعية تؤدي أدوارها الإنسانية لجميع شرائح المجتمع إضافة لأدوار الهيئة وجمعية حقوق الإنسان.
وأضاف إن حقوق الإنسان بالنسبة للمملكة هي رسالة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرامية إلى التعايش السلمي بين الشعوب، مستشهداً بكلمته في الأمم المتحدة عندما أكد أن الحوار سيحقق انتصاراً باهراً لأحسن ما في الإنسان على أسوأ ما فيه.

وأوضح حرص واهتمام المملكة بحماية وتعزيز الإنسان، كما تؤمن بأهمية التعاون البناء والتفاعل بإيجابية مع الدول الصديقة، بحكم أن مسائل حقوق الإنسان ترتكز على التشاور والتعاون بين جميع الدول ومن هنا تستفيد الدول من تجارب بعضها البعض.
وطرح نائب السفير من جانبه عدداً من الاستفسارات حول مهام الهيئة، وبعض الأنظمة والممارسات، التي أجاب عليها الدكتور زيد آل حسين.
وأشاد ريلي بتقرير حالة حقوق الإنسان وما تضمنه من شفافية وقراءة حقوقية واقعية، كما أثنى على تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب خاصة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية بصفته أحد النماذج المميزة التي تعكس الرعاية والاهتمام الذي تقدمه وزارة الداخلية للموقوفين.

معنّفة أبها: تدخُّل خَجول لحقوق الإنسان.. والحماية عرَّضتْني إلى عنف إضافي

المصدر: صحيفة الشرق السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/14/943420

أبها – عبدالله الوائلي
تابعت «الشرق» قضية المعنفة التي تعرضت للتعذيب من والدها وزوجها «تحتفظ الصحيفة باسمها»، حيث أكدت المعنفة في اتصال هاتفي لـ «الشرق» أن موضوعها لم يُحل بالرغم من التدخل الخجول لهيئة حقوق الإنسان التي أحالت أمرها إلى دار الحماية، حيث قاموا بزيارتها في المنزل بشكل مفاجئ ما دفع زوجها لتهديدها وإجبارها على إنكار شكواها ضده أمامهم. وقالت إنهم أتوها للزيارة وحل الموضوع بشكل ودي كما يدعون وليس لحمايتها مما جعلها تتلقى أنواعاً من الضرب والإهانات بعد رحيلهم. وقالت: تواصلت مع هيئة حقوق الإنسان مرة أخرى التي استنكرت بدورها فعل اللجنة المرسلة من قبل الشؤون الاجتماعية، ولكن لا يفيد الاستنكار بعد فعلتهم التي لم تصبّ في صالحي.
وأضافت، «لقد اعتدى عليَّ زوجي قبل يومين بالضرب، وبعد خروج زوجي قمت بالاتصال بالشرطة والهلال الأحمر لإسعافي، وبالفعل وصلت المساعدة وتم نقلي للمستشفى، وهناك قاموا بمعالجتي. وبعد ذلك أردت البقاء في المستشفى وأخذ تقرير طبي وعدم مغادرة المستشفى حتى تأتي الجهات المختصة لحمايتي والإشراف على حالتي، ولكن تفاجأت بأحد رجال الشرطة يطلب مني التنازل فوراً أو اصطحابي إلى مركز الشرطة من أجل ادّعاء والدة زوجي أني اعتديت عليها في منزلها. وبالفعل قاموا بمساومة تنازلي بتنازلها أو إحالتي إلى السجن وفتح الشكاوى القديمة ما دفعني للتنازل».
وذكرت أن هذا الفعل الذي صدر من رجل الأمن فعل مشين حيث إنه ساعد في القضاء على حقها الذي لم تنله إلى الآن.
وأضافت، إنها تعيش مع زوجها الآن في شقة مستأجرة لفترة مؤقتة ولا تدري أين ستحطُّ بها الأيام، وأنها تفكر في الهرب أو الانتحار لأن حياتها تحولت إلى جحيم في ظل هذا التعذيب النفسي والجسدي الذي تتلقاه من زوجها يوماً بعد يوم دون أي رحمة، ولم تجدِ جميع محاولاتها في استجداء زوجها للكف عن ضربها وتعنيفها، وأيضاً مع تجاهل الجهات المختصة وضعها الذي وصفته بالمأساوي.
وكانت «الشرق» قد نشرت قصة المعنفة بتاريخ 5/ 9 /2013 وعدد رقم 641، وقالت المعنفة حينها إنها تعرضت لحالة عنف من قبل والدها بعد طلاقها من زوجها الأول، ما اضطرها لقبول الزواج من شخص آخر لتنهي معاناتها، لكنها وقعت في فخ زوج آخر وبدأت معاناة جديدة، أودت بها إلى حالتها الحالية.

بعد إنقاذها .. المعنّفة الأسرية تصرُّ على الانتحار لمنعها الزواج بخطيبها

حقوق إنسان عسير": حكم القضاء النهائي في قضية "زبيدة"" واجب النفاذ

المصدر: صحيفة سبق الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/0lDfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
أكّد المشرف على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة تتابع قضية "زبيدة"، التي حاولت الانتحار بعد الحكم بالتفريق بينها وبين خطيبها ومنعهما الزواج؛ لعدم تكافؤ النسب، مشيراً إلى أن الحكم إذا كان ابتدائياً فمن حقها الاستئناف، وقال "اليامي": الحكم القضائي الشرعي محل تقدير واحترام الهيئة، وإذا كان حكماً نهائياً فهذا واجب النفاذ.
وكانت قضية المعنّفة "زبيدة" قد شغلت اهتمام الأوساط الإعلامية والاجتماعية، عقب إنقاذها من محاولة الانتحار في دار الحماية الاجتماعية بأبها بسبب صدور حكم بالتفريق بينها وبين خطيبها لعدم تكافؤ النسب بينهما، وأعلنت "زبيدة" أنها مصرّة على تكرار محاولة الانتحار وإنهاء حياتها بيدها، في حال رفض زواجها بخطيبها أو محاولة الدار تسليمها إلى أهلها.
وقال "اليامي"، لـ "سبق"، إن الهيئة كانت مطلعة على مجريات قضيتها التي بدأت في محايل وتم نقلها للضيافة في دار الحماية الاجتماعية بأبها، وتابعتها بعد أن تم نقل زبيدة لمستشفى عسير المركزي؛ لمحاولتها الانتحار بعد تناول كمية كبيرة من الأدوية حتى دخلت في غيبوبة ثم تحسّنت حالتها تدريجياً.
وأكد متابعة القسم النسائي في الهيئة مجريات القضية، ودور الهيئة في حماية زبيدة من أي عنفٍ، وقيام الجهات المختصّة من أمنية واجتماعية بالدور المطلوب منها في هذه القضية أو في غيرها.
وتابع أن الهيئة تقوم بدورها لحين حسم القضية بحكم شرعي نهائي، فإجراءات التقاضي مكفولة للجميع، وأن الهيئة لن تتوانى عن دورها في الرقابة بما يكفل الحقوق لأصحابها وفقاً للضوابط الشرعية، وأن الهيئة ملتزمة بدورها في تقديم الدعم والحماية لمَن هم بحاجة إليها.
وعن متابعة قضية المعنّفة زبيدة، أوضح رئيس جمعة حقوق الإنسان الدكتور علي عيسى الشعبي، لـ "سبق"، أن جمعية حقوق الإنسان تابعت القضية منذ بدايتها قبل عامين وتم الالتقاء بأطراف القضية كافة، كما تم التواصل مع الشؤون الاجتماعية والحماية الأسرية والجهات ذات العلاقة ولم نستطع الوصول إلى حل؛ لكون المعنّفة كانت تطلب حكم الشرع، وجاء رد القضاء السعودي في هذه القضية برفض الزواج لعدم تكافؤ النسب.
وأكّد "الشعبي" أن دور الجمعية سيكون الاهتمام بها والتأكد من سلامتها واتخاذ التدابير والاحتياطات كافة لضمان سلامتها، وذلك بالتنسيق مع الشؤون الاجتماعية والحماية الاجتماعية لتوفير شروط السلامة وتطبيق أحكام القضاء كافة.

عبد العزيز بن سعد: القيادة حريصة على تأهيل السجناء وعودتهم إلى المجتمع

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/13/942631

حائل – خالد الحامد
أكد نائب أمير منطقة حائل الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز حرص القيادة على أن تحقق السجون دورها الإصلاحي الفعال لتأهيل السجناء وعودتهم إلى المجتمع بشكل أفضل.
وأشاد الأمير عبدالعزيز بما تحقق من تطوير في سجن حائل بدعم ومتابعة من أمير المنطقة الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز.
من جانبه أوضح مدير إدارة سجون منطقة حائل، اللواء سند بن دخيل الله الثبيتي، أن دعم القيادة وحرص ومتابعة أمير المنطقة ووزير الداخلية ونائب أمير المنطقة يقف خلف ما تحقق من تطور. وقال لقد تشرفنا مؤخراً بزيارة نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وبرفقته أعضاء الهيئة، الذي أكد أن سجن حائل يمثل أنموذجا فريدا لدور الإصلاح في المملكة، وأن ما رآه في سجن حائل ينال أعجاب هيئة حقوق الإنسان في المملكة، وأنه يعجز عن التعبير عما شاهده هو ومرافقوه من حسن التنظيم ونوعية النشاطات.
يذكر أن سجن حائل شهد أعمالا تطويرية شاملة لمعظم مرافقه بمتابعة من مدير إدارة سجون منطقة حائل اللواء سند بن دخيل الله الثبيتي ومدير شعبة سجن حائل العام العقيد متعب بن عبدالله الغازي. وقد ارتفع عدد العنابر المثالية فيه، واستفادة السجناء من البرامج الإصلاحية.

تفرّج يا نايم!

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/17/article868280.html

الرياض، تحقيق مصور- طلحة الأنصاري عدسة- بندر بخش
تحولت بعض الحدائق العامة في أحياء الرياض- وتحديداً وسط المدينة- إلى مأوى للعمالة المخالفة، أو تلك التي ساءت علاقتها مع كفلائها، بعد أن قطع "النطاق الأحمر" كل حبال المودة بينهما؛ مما اضطرهم إلى التوجه للأماكن المكشوفة والمجانية للسكن بها، حيث دفعهم على ذلك رغبتهم في البقاء بالمملكة ونقل الكفالة، واستثمار فترة تصحيح الأوضاع الحالية.
وللأسف أنّ الجهات المختصة لا تزال تتفرج على مثل هؤلاء، حيث تغص بهم بعض الحدائق العامة في العاصمة، - الصور تكفي لشرح هذا الواقع-؛ مما يدفعنا للمطالبة بسرعة ترحيل من يرغب، وإنهاء إجراءات من يبقى بنقله لكفيل جديد، إلى جانب تدخل هيئة حقوق الإنسان في الموضوع، مع ضرورة أن تبقى الحدائق بعيدةً عن تلك التجمعات، لأسباب متعلقة بالأمن والصحة وأكثر من ذلك تطبيق النظام.

وقفت "الرياض" ميدانياً على "حديقة الفوطة"، وهي أقدم "بخشة" في مدينة الرياض منذ أن تم افتتاحها سنة 1377ه، وارتبطت بتاريخ طويل، ومثير، وجميل بعبق ذكريات "أيام الطيبين"، مما دفع الأمانة إلى إعادة تأهيلها وتجميلها، إلاّ أنّ عملية التجميل تشوهت، حيث أصبحت سكناً "شعاع نجمة" للعمالة المخالفة، خاصة مع قرب انتهاء مهلة عملية التصحيح،إلى جانب قربها من «المستودع البشري» الكبير في حي «البطحاء» وهو موطن العمالة المخالفة غالباً
لقد أصبح افتراش العمالة للحدائق العامة صورة مكررة كل يوم، حيث يقضون فيها ساعات الليل وربما سهروا بها لارتكاب ما الله به عليم داخل الأحياء، وهو مايثير سؤالاً: ماذا عملنا؟، حيث يفتح مشهد هؤلاء العمّال المجال للحديث عن دور مؤسسات وأفراد المجتمع لمعالجة المشكلة عموماً، إذ لا يصح وضع يد على الأخرى في انتظار أن تحل فترة التصحيح مشاكل تراكمت منذ سنين، بينما نتسبب يومياً بتصرفات تضر بالمصلحة العامة، من خلال تحري البعض فرصة التجارة بالتأشيرات، والتستر، وتأجير التراخيص، وغيرها من مسببات تكدس العمالة، وصرنا بشكل أو بآخر شركاء في انتشار عدد من الجرائم والسرقات!، إذ لا تقتصر مشاكل العمالة الوافدة على اقتصاد المملكة فحسب، بل لهم تأثير مباشر على نسيجنا الاجتماعي، فهم قد جاءوا من بلدان تتبنى ثقافات وعادات مختلفة تماماً عن ثقافتنا، بل وتنافي مجتمعنا في أحيان كثيرة، ولا غرابة أن يكون لها آثار تظهر في الأجيال على المدى البعيد.

حقوق الإنسان: سُمح له بالهدم ومنع البناء وموضوعه تحت الدراسة

مواطن يناشد أمير نجران تمكينه من مواصلة بناء منزله

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/MvDfde

علي حفول- سبق- نجران:
ناشد مواطن بنجران أمير المنطقة مشعل بن عبدالله وجمعية حقوق الإنسان تمكينه من مواصلة بناء منزله بمركز هدادة (86 كلم شمال غرب نجران).
وقال: إنه هدم بيته السابق المبني من الطين خوفاً من سقوطه على عائلته؛ بناء على توجيهات لجنة المنازل الآيلة للسقوط المشكلة من الهيئة العامة للسياحة والآثار بنجران.
وأوضح المواطن مخفور مهدي آل سالم لـ"سبق" أنه كان يسكن هو وعائلته في بيت من الطين عمره تجاوز 150 عاماً، ولاحظ خطورته على عائلته.
وأضاف أنه تقدم بطلب إلى لجنة المنازل الآيلة للسقوط في إمارة المنطقة لإعطائه تصريحاً بإزالة منزله المبني من الطين؛ ليتمكن من بناء منزل مسلح في موقعه.
ولفت إلى أن هيئة السياحة والآثار وقفت على الموقع وقررت إزالته؛ خوفاً من سقوطه على أطفاله وعائلته؛ لكونه مبني من الطين.
وقال: إن شرطة القرية أخذت التعهد عليه بالإزالة والبناء في الموقع دون التعدي خارج حدود المنزل السابقة.
لكن بعد الشروع في المبنى تم توقيفه فجأة بحجة قضايا قديمة؛ مما جعله وعائلته يسكنون في العراء. ولهذا يطالب بالتدخل العاجل لإنهاء معاناته بتمكينه من بناء المنزل.
وأوضح المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن المواطن قدّم شكواه إلى هيئة حقوق الإنسان يفيد فيها تضرُّره بعدم تمكينه من مواصلة مبناه؛ حيث سُمح له بهدم البيت ولم يُسمح له بالبناء.
وقال لـ"سبق": إن المعاملة حالياً تحت الدراسة، وسيتم التواصل مع الجهات ذات العلاقة لمعرفة خلفيات الموضوع؛ لتتم معالجته وفق الطرق النظامية.

جامعة نايف تنظم مؤتمر "حقوق الطفل العربي"

المصدر: صحيفة اليوم الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/95136.html

واس_الرياض

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها العلمي لعام 2013م في شهر صفر المقبل ،مؤتمراً دولياً حول "حقوق الطفل العربي" سعياً لنشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيداً لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.

وأوضح رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور رقوش أن هذا المؤتمر يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الكريم للأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيس المجلس الأعلى للجامعة وإخوانه و وزراء الداخلية العرب لتسليط الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته، وهو الموضوع الذي أولته الجامعة عنايتها واهتمامها بتنفيذ العديد من المناشط العلمية فيه، استصحاباً لما تعانيه أعداد كبيرة من أطفال العصر من الإهمال أو الإيذاء البدني والنفسي، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود المجتمعية للنجاح في انجاز الأهداف المتوخاة للتصدي لقضية حقوق الطفل والعنف الأسري التي غدت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف المجتمعات مما يحتم ضرورة طرحها ودراستها ومعالجتها بالطرق العلمية السليمة والأساليب الصحيحة .

وبين الدكتور بن رقوش أن الجامعة قامت بتنفيذ حلقات علمية عن "مكافحة الاتجار بالأطفال" بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وبرامج علمية عن " قضايا الأحداث والعنف الأسري " بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة العربية السعودية، وبرنامجاً تدريباً مع هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة، إضافة إلى عدد من البرامج المتخصصة مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأمريكية ، كما أصدر مركز الدراسات والبحوث في الجامعة (24) دراسة وإصداراً علمياً في مجال أمن وحقوق الطفل أثرت المكتبة العربية المتخصصة ،إضافة إلى مناقشة أكثر من (19) رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال الأمان الأسري ومكافحة إيذاء الأطفال.

وأفاد بن رقوش بأنه سيتم من خلال المؤتمر بلورة رؤية عربية شاملة حول حقوق الطفل العربي من خلال الأبحاث العلمية المقدمة ومداخلات المشاركين في المؤتمر وهم خبراء أكاديميون وأمنيون من مختلف دول العالم إضافة إلى المهتمين بقضايا الطفولة في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، و هيئات حقوق الإنسان والعاملون في المجالات العدلية والوقائية .

وأوضح وكيل الجامعة والمشرف العلمي على المؤتمر الدكتور عبد الرحمن الشاعر أن المؤتمر يهدف إلى تحديد مفهوم حقوق الطفل في الوطن العربي و تحديد أنماط الحقوق المشروعة للطفل وتعزيز سلامة الطفل العربي، والتعرف على التجارب العربية والعالمية في مجال حقوق الطفل، وبلورة رؤية عربية شاملة لحقوق الطفل.

وأفاد أن محاور المؤتمر ستتناول المدخل الإسلامي والوضعي لحقوق الطفل، والقوانين الغربية ونماذج من القوانين الوضعية العربية ، والأساليب العربية في مجال حقوق الطفل، وتجارب المؤسسات العربية في هذا المجال، والأساليب الوقائية لحماية الطفل ،والحقوق الشرعية والاجتماعية والنفسية الاقتصادية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ، كما سيتناول المؤتمر أنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.

وأنشأت الجامعة صفحة خاصة بالمؤتمر ضمن موقعها على شبكة الإنترنت تمكن الباحثين والراغبين في المشاركة من تقديم أبحاثهم : http://www.nauss.edu.sa/childrightsconf/agenda.html أو من خلال البريد الإلكتروني child.r.c@nauss.edu.sa ، علماً بأن الموعد النهائي لاستلام المشاركات هو 22 / 9 / 2013 م وسيتم إبلاغ المشاركين بقبول أبحاثهم في تاريخ 22 / 10 / 2013م.

إمارة جازان: لا مجال للاجتهاد في تفسير حادث مقتل معلم عثوان.. وحقوق الإنسان تطلب تفاصيل عن الواقعة

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/18/947073

جازان – محمد المواسي

في الوقت الذي أبدت فيه إمارة جازان استغرابها الشديد من دخول آلات حادة إلى الفصول الدراسية رغم خطورتها وتعارضها مع طبيعة البيئة التربوية، طالبت هيئة حقوق الإنسان في عسير إمارة جازان وإدارة التربية والتعليم في صبيا بتزويدها بكافة المعلومات عن قضية مقتل المعلم البرناوي على يد طالب أمس الأول بمدرسة عثوان المتوسطة والثانوية.

واعتبر المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي في تصريحات لـ «الشرق» مطالب المعلمين بحراساتٍ أمنية على المدارس وتفتيش الطلاب قبل الدخول أنها تؤثر على البيئة التعليمية للمدرسة، مشيرًا إلى أن تطبيق الحكم الشرعي على قاتل المعلم برناوي كفيل بأمن المدرسة ومن فيها.

وكانت وسائط إعلامية تداولت شائعات واجتهادات شخصية لتحليل الحادث وأسبابه، وهو ما حذرت منه إمارة جازان في بيان لها أمس.

وأعربت الإمارة في بيانها عن أسفها البالغ لحادث الاعتداء على المعلم محمد البرناوي من قبل أحد تلاميذه بالمرحلة المتوسطة يوم أمس الأول بمركز عثوان التابع لمحافظة الداير بني مالك التي أودت بحياته متأثراً بإصابته ومشاركتها الوجدانية ومواساتها لأسرته في مصابهم الأليم سائلةً الله تعالى بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

ودعت الإمارة على لسان متحدثها الرسمي علي بن موسى زعلة إلى ضرورة تضافر جهود المسؤولين بإدارات ومكاتب التربية والتعليم ومديري المدارس ومشايخ القبائل وأولياء الأمور لمنع تكرار مثل هذه الواقعة المأساوية.

وأوضح المتحدث الرسمي أن القضية بكامل ملابساتها أصبحت في حوزة الأجهزة الأمنية وجهات التحقيق المختصة ولا مجال للاجتهاد في تحليل أسبابها ودوافعها بانتظار ما تسفر عنه نتائج التحقيقات الجارية حالياً تمهيداً لإحالتها للمحكمة العامة كالمتبع للنظر فيها بالوجه الشرعي.

ومن جهته قال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني لـ«الشرق» إن التحقيق ما زال جاريًا مع الطالب المتهم.

أكد احترامه لقرار الوزير بإنهاء تكليفه.. باصهي لـ عكاظ:

أطالب بمقاضاة مصور مشاهد العري داخل مركز التأهيل بجازان

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639207.htm

طه أبو عله، عبدالرحمن شار (صبيا)

طالب مدير عام الشؤون الاجتماعية السابق بمنطقة جازان سالم أحمد باصهي، بمقاضاة مصور مشاهد العري في مركز التأهيل الشامل بالمنطقة، مشيرا إلى أن «من قام بالتصوير لم يحترم عورات الآخرين بل للأسف خان الأمانة التي كانت موكلة له».

وقال لـ«عكاظ» عقب صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين بإنهاء تكليفه مديرا عاما للشؤون الاجتماعية بالمنطقة، إثر تداعيات تقرير مصور عرضه برنامج في إحدى القنوات، وتناول مشاهد العنف والانتهاكات ضد نزلاء التأهيل الشامل «إنني أحترم ثقافة الإعفاء والتنحي والمساءلة، حيث إن التدوير في المنصب وانتهاء التكليف والإقالة من العمل سنة كونية، وأن قرار الوزير حق أصيل وهو صاحب الصلاحية في ذلك».

وعن حقيقة الطعام المقدم للنزلاء، قال «هناك أطباء مختصون وأخصائي التغذية والطبيب مهمته تحديد الدواء وطريقة تقديمه، وهناك بين 4 و5 معاقين لا يستطيعون البلع لشدة إعاقتهم وهذا أمر الله وليس للإداريين التدخل في ذلك وهذا ما أوضحته».

وعن حقيقة المعاق شداد السبيعي قال باصهي «لقد قدم إلى المركز عام 1415هـ وكان لديه تقرير طبي صادر من مستشفى جازان العام يؤكد إصابته بتخلف عقلي، وذكاؤه أقل من 25 في المائة ومع الجهود المبذولة له والإمكانات التي وفرت وتعامل العاملين، استطاع شداد أن يحسن إدراكه وأن يتقن اللغتين الفلبينية والإنجليزية بفضل اختلاطه بالعاملين هناك منذ صغره، وهذا التقدم المضطرد والنمو في حاسة الإدراك دليل على الإمكانات التي وفرت له من قبل المركز والعاملين فيه، ولم تقف إمكاناتنا عند هذا الحد بل أسهم المركز في توظيفه من خلال الوزير الذي وجه بتوفير وظيفة مناسبة له، وتم تعيينه مراقبا في شركة الصيانة والتشغيل مكان أحد عمال الشركة براتب 1500 ريال وقبل شهرين ارتفع راتبه إلى 2500 بعد التأمينات وذلك من قبل الشركة المشغلة إضافة لتمتعه بحقوق الإيواء في المركز، وقد تقدم بشكوى للوزير طالبا فيها بترسيمه وكان الرد من قبل الوزارة بأن ذلك ليس من صلاحية المنطقة أو الوزارة، وتم إفهامه بهذا الأمر، إلا أنه لم يقتنع وتقدم بالشكوى لهيئة حقوق الإنسان وإمارة منطقة جازان وإحدى الصحف المحلية.

وردا على سؤال «عكاظ» عن الاتهام الموجه له من قبل ولي أمر أحد النزلاء الذي حاول الالتقاء به أكثر من مرة وتعذر له ذلك أجاب باصهي «أنا متواجد بشكل مستمر في مكتبي في إدارة الشؤون الاجتماعية وليس في مركز التأهيل الذي يبعد عن الإدارة في موقع مستقل، وأن ما ذكره ولي الأمر لي بأن أنزل من فوق للدور الأول غير دقيق لأن مبنى الإدارة التي أتواجد بها من دور واحد فقط وهذا دليل يثبت عدم معرفته بمكتب الإدارة».

وعن رده لمقولة عضو هيئة حقوق الإنسان بأنه مركز الدمار الشامل ليس التأهيل الشامل، قال «أحترم وجهة نظره ولكن خانه التعبير وكنت أتمنى أن يتحقق من صحة المادة المعروضة هل تمت للحقيقة بصلة أم كونها صنيعة وقت زمني تهدف للإثارة والتشويه».

وحول تركيز بعض الإعلاميين على القضايا والظواهر السلبية كانتشار حالات الجرب والالتهاب الكبدي بين بعض نزلاء دار الملاحظة دون الإشارة إلى المنجزات التي حققها الفرع أجاب «أتعجب من تركيز بعض وسائل الإعلام على القضايا السلبية والمثيرة وإفراد مساحات واسعة لها دون التعاطي بواقعية مع بعض المشاريع والمنجزات التي عادة تذكر باقتضاب وإيجاز، وأتساءل هناك تجاهل موضوع النقل من مبنى مستأجر بعد 48 ساعة لمشروع حكومي، حيث إن

ملفات الأحداث وقضاياهم أصبحت في المبنى الجديد، وأتساءل لماذا لا يتم التركيز على المنجز، وأما ظهور حالات مرضية فإن الدار تستقبل الحالات وبعد إجراء الكشف عليها يتضح أنها مصابة بهذه الأمراض، وكما تعرف جازان منطقة حدودية ولا تجيز التعليمات المنظمة إلا أن يتم استلامهم وحجزهم وتقديم الرعاية لهم ولا دخل للدار بإصابتهم».

وعن وجود مؤامرة من الداخل هدفت إلى إسقاطه وإبعاده عن منصب الإدارة نفى هذا الأمر، وقال «إن كافة مديري الفروع والعاملين في فرع الوزارة بجازان هم زملائي ويحظون باحترام وتقدير متبادل ولا يوجد بيننا أية ضغائن أو تصفية حسابات، فكلنا نعمل من أجل هدف واحد وتحقيق مصلحة واحدة وهي القيام بخدمة المواطنين والنزلاء في كافة إدارات وأقسام الفرع، وإذا كان هناك من صدرت لهم قرارات جزائية بطي القيد أو النقل خارج المنطقة فتلك ضرورة رآها صاحب الصلاحية».

تحقيق مع كافة الأطراف

وعن اللجنة التي كلفتها الوزارة للتحقيق في قضية التأهيل الشامل، قال «حققت اللجنة مع أطراف عدة شملت استجواب العمالة التي تقوم على خدمة النزلاء وبعض المعاقين المدركين، وعاينت المركز بشكل كامل واستمعت للنزلاء وشكاواهم».

وعن الكلمة الأخيرة التي يود توجيهها قال باصهي «أقدم شكري وتقديري للوزير على ثقته بي طوال فترة عملي ودعمه اللامحدود للمنطقة وتوفير خدمات الشؤون الاجتماعية بها كبقية مناطق المملكة، ومازلت موظفا تحت إدارته، وأشكر كل أهالي المنطقة على وقفتهم معي فترة تكليفي، وعلى رأسهم أمير منطقة جازان ووكيل الإمارة، وأدعو الله تعالى أن يعين زميلي محمد معافا على تكليفه وأتمنى له التوفيق والنجاح». واستطرد قائلا «ابني يعاني من إعاقة وكان حتى وقت قريب أحد نزلاء المركز وظل به سنوات فأخرجته لاستكمال رعايته في المنزل وسط الأسرة لأني أعرف أن من يستطيع رعاية ابنه في وسط الأسرة وما يوفره ذلك من بعد نفسي أفضل من استمراره بمركز الإيواء بعيدا عن بيئة الأسرة».

الصحة" تعالج "البدون" مجانا وعقوبات قصوى للمتراخين

لوحت بإنزال أقسى العقوبات لغير الملتزمين بالقرار

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=160658&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

وجهت وزارة الصحة جميع المستشفيات بالمملكة باستقبال الحالات الطارئة لـ"عديمي الجنسية" مجاناً إلى حين استقرار حالتهم الصحية، ودعت إلى استمرار علاج هذه الفئة في المراكز الصحية والمستشفيات العامة، محذرة في الوقت ذاته كل من لا يتقيد بهذا القرار بإنزال أقسى العقوبات بحسب ما جاء في تعميم الأمر السامي.

وأشار وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة في تعميم - حصلت "الوطن" على نسخه منه - إلى مضمون الأمر السامي رقم 28729 وتاريخ 27/7/1434، المشار فيه إلى خطاب هيئة حقوق الإنسان، وتضمن طلب السماح لـ"عديمي" الجنسية بالعلاج المجاني في المستشفيات والمراكز الصحية والتعليم في المدارس الحكومية، إضافة إلى برقية وزارة الصحة، التي تفيد بأن الحالات الإسعافية والحرجة يتم استقبالها وعلاجها لحين استقرارها في جميع المرافق الحكومية والخاصة.

وأضاف التعميم بأن الأمر السامي قضى بالتأكيد على جميع المستشفيات بقبول الحالات الطارئة، وأن من لا يتقيد بذلك سيعرض نفسه لأقسى العقوبات، مشيراً إلى أن وزارة الصحة ترى استمرار علاج فئة "عديمي" الجنسية في المراكز الصحية والمستشفيات العامة.

ولفت التعميم أيضاً إلى برقية وزارة الداخلية رقم 110193 وتاريخ 10/7/1433، التي تكفل العلاج لكل إنسان في الإسعاف والحالات الطارئة، على أن يكون لديه إثبات شخصية، وإن لم يكن لديه على أن تبلغ الجهات المختصة حتى تكمل ما يلزم نحوه، فيما اشترطت وجود إثبات شخصية رسمية في الحالات غير العاجلة أو التي لا تحتاج معالجة سريعة، مشددة على ضرورة إبلاغ الجهات الأمنية عمن لا يتوفر لديه إثبات شخصية لاتخاذ ما يلزم نحوه وإبلاغ الجهات الأمنية عنه والتنسيق معها بشأنه، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية لكل محتاج.

الوئام

إحالة قضية المُتهم بالاعتداء على الفتاة الجامعية المُعاقة إلى المحكمة

المصدر: صحيفة الوئام الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alweeam.com.sa/225588/التحقيق-والادعاء-تُحيل-قضية-الآسيو/

الأحساء – الوئام – بدر الهويل :
أنهت هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة الأحساء إجراءات التحقيق مع "الوافد الآسيوي" المُتهم بالاعتداء على الفتاة المعاقة بمحافظة الأحساء، وعلمت "الوئام" من مصادرها بأن المتهم أقر بمحاولة الاعتداء على الفتاة وفتح باب دورة مياه المطعم عليها أكثر من مرة ، وجرى تحويل كافة أوراق القضية إلى المحكمة تمهيداً لمحاكمته شرعاً.
وقال الوكيل الشرعي للفتاة المحامي والمستشار القانوني "حسن البريك" في حديثه لـ"الوئام" بأن فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية تواصلوا معه لبحث تقديم عدد من الخدمات للفتاة تقديراً لظروفها الصحية الصعبة ، لاسيما وأنها أثبتت كفاحها في مواصلة دراستها الجامعية رغم إعاقتها، حيث أنها تبدأ رحلتها من مدينة الدمام في الرابعة فجراً وحتى السادسة مساءً وصولاً لمحافظة الأحساء بواسطة القطار .
وكانت " الوئام " قد انفردت بنشر القضية الأسبوع الماضي عندما تجرد مقيم آسيوي 38 عاماً يعمل بسلسلة مطاعم للوجبات السريعة المشهورة بشارع السليمانية بمحافظة الأحساء من كل معاني الرحمة والإنسانية عندما حاول الاعتداء ظهر الأربعاء الماضي على فتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة في دورة المياه مُستغلاً ضعف الفتاة المعاقة، وقلة حيلتها، إلاّ أن شهامة سائقها السعودي أنقذتها من وقوع كارثة بحقها بعد عناية الله .
وكانت الفتاة الضحية البالغة من العمر 19 عاماً كانت قد اعتادت على الذهاب يومياً من الدمام – حيث تسكن – إلى مقر جامعة الملك فيصل بالأحساء لإكمال دراسته، من سائقها السعودي الذهاب بها إلى مطعم وجبات سريعة لتناول "وجبة خفيفة" قبل إيصالها إلى محطة القطار استعدادا للعودة إلى منزلها في رحلة الخامسة عصراً، وأثناء دخولها للمطعم أرادت الدخول إلى دورة المياه، وقامت بسؤال مدير المحل "عربي الجنسية" عن عدم وجود دورة مياه للنساء ، فبادرها بالقول: "عليك بالدخول إلى دورة مياه الرجال"، فقامت بالدخول خصوصاً وأن المحل يخلو من الرجال وقتها ، ولم يخطر ببالها بأنها ستتعرض لمكروه، حيث ترصد لها أحد العاملين "بنجلاديشي الجنسية" ودخل عليها دورة المياه عنوةً وبالقوة مُحاولاً الاعتداء عليها، ولم تتمالك الفتاة نفسها بعد أن رآها العامل وهي مكشوفة العورة، حيث بدأت بالصراخ، ودخلت في نوبة بكاء هستيرية، وبعد تأخرها قامت مجموعة من زميلاتها بالنزول إلى المحل، ودُهشن من فظاعة الموقف، فقمن بالاستنجاد بسائقهن الذي قام بتخليصها من اعتداء الوحش، وقبل تعرضها لأي مكروه.
وعلى الفور قام السائق الشهم باستدعاء الدوريات الأمنية التي باشرت الحادثة ، وألقت القبض على المقيم، وقد جرى تسليمه إلى مركز شرطة الرقيقة بالأحساء الذي بدأ التحقيق في الواقعة تمهيداً لاستكمال باقي الإجراءات، وتمت إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام بحكم الاختصاص.
الفتاة التي تقبل جسدها النحيل في أوقات سابقة ثلاثة عشر عملية بين القلب والمخ والنخاع الشوكي فضلاً عن أن لديها جهاز في النخاع الشوكي وآخر في المخ، لم تتمالك نفسها من هول الفاجعة ودخلت في نوبة بكاء هستيري، وخارت قواها، ولم تستطع المشي والحركة على قدميها، وقامت بالاستنجاد بذويها الذين قدموا من الدمام بعد أن أثارت الواقعة هلعهم وأرعبتهم .

وطالب " البريك " بإنزال أشد العقوبات على المجرم الذي لم تردعه مخافة الله، ولم يراع ضعف الفتاة المعاقة، وناشد الأمير"سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية بأخذ حق الفتاة بعد أن أثرت الحادثة على نفسيتها، كما ناشده بتوجيه المسؤولين في وزارة التعليم العالي بتحويل الفتاة من جامعة الملك فيصل إلى جامعة الدمام إنهاءً لمعاناتها التي تبدأ يومياً من الرابعة فجراً، وحتى السادسة مساءً، لاسيما وأنها من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أجرت ثلاثة عشر عملية جراحية، فضلاً عن أن لديها جهاز في النخاع الشوكي، وآخر في المخ لا تستطيع العيش بدونهما بحسب التقارير الطبية الصادرة من مجمع الملك فهد الطبي بالظهران، وخشية تعرضها لأزمة نفسية تفقدها مواصلة دراستها الجامعية بعد الحادثة المؤلمة .

تنظمه جامعة نايف خلال شهر صفر المقبل

مؤتمر حقوقي يناقش تجريم تهريب الأطفال وتوريطهم في النزاعات المسلحة

المصدر: صحيفة الجزيرة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130919/ln3.htm

الجزيرة - المحليات:

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها العلمي للعام 2013م مؤتمراً دولياً حول «حقوق الطفل العربي» خلال الفترة من 6-9 /2 /1435هـ سعياً لنشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيداً لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.

وأوضح د. جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة أن هذا المؤتمر ينفذ في إطار تنفيذ التوجيهات الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيس المجلس الأعلى للجامعة وإخوانه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب لتسليط الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته وهو الموضوع الذي أولته الجامعة عنايتها واهتمامها حيث نفذت العديد من المناشط العلمية في هذا المجال استصحاباً لما تعانيه أعداد كبيرة من أطفال العصر من الإهمال أو الإيذاء البدني والنفسي الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود المجتمعية للنجاح في إنجاز الأهداف المتوخاة للتصدي لقضية حقوق الطفل والعنف الأسري التي غدت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف المجتمعات مما يحتم ضرورة طرحها ودراستها ومعالجتها بالطرق العلمية السليمة والأساليب الصحيحة.

وأضاف د. بن رقوش أن الجامعة قامت بتنفيذ حلقات علمية عن (مكافحة الاتجار بالأطفال) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وكذلك برامج علمية عن (قضايا الأحداث والعنف الأسري) بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة العربية السعودية، ونظمت في ذات الإطار برنامجاً تدريبياً مع هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى عدد من البرامج المتخصصة مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأمريكية ، كما أصدر مركز الدراسات والبحوث في الجامعة (24) دراسة وإصداراً علمياً في مجال أمن وحقوق الطفل أثرت المكتبة العربية المتخصصة، إضافة إلى مناقشة أكثر من (19) رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال الأمان الأسري ومكافحة إيذاء الأطفال.

وبين د. جمعان بن رقوش أنه سيتم من خلال المؤتمر المزمع عقده بلورة رؤية عربية شاملة حول حقوق الطفل العربي من خلال الأبحاث العلمية المقدمة ومداخلات المشاركين في المؤتمر وهم خبراء أكاديميون وأمنيون من مختلف دول

العالم إضافة إلى المهتمين بقضايا الطفولة في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات حقوق الإنسان والعاملون في المجالات العدلية والوقائية.
وأوضح أ.د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر وكيل الجامعة والمشرف العلمي على المؤتمر أن المؤتمر يهدف إلى تحديد مفهوم حقوق الطفل في الوطن العربي وتحديد أنماط الحقوق المشروعة للطفل وتعزيز سلامة الطفل العربي، والتعرف على التجارب العربية والعالمية في مجال حقوق الطفل، وبلورة رؤية عربية شاملة لحقوق الطفل.
وأضاف أ.د الشاعر أن محاول المؤتمر ستتناول المدخل الإسلامي والوضعي لحقوق الطفل، والقوانين الغربية ونماذج من القوانين الوضعية العربية ، والأساليب العربية في مجال حقوق الطفل، وتجارب المؤسسات العربية في هذا المجال، والأساليب الوقائية لحماية الطفل ،والحقوق الشرعية والاجتماعية والنفسية الاقتصادية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ، كما سيتناول المؤتمر أنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.
يشار إلى أن الجامعة أنشأت صفحة خاصة بالمؤتمر ضمن موقعها على شبكة الإنترنت تمكن الباحثين والراغبين في المشاركة من تقديم أبحاثهم من خلالها وهي http://www.nauss.edu.sa/childrightsconf/agenda.html أو من خلال البريد الإلكتروني child.r.c@nauss.edu.sa .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معاهدة دولية لحماية حقوق عمالة المنازل

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/17/article_786295.html

كلمة الاقتصادية

دخلت معاهدة الخدمة المنزلية لعام 2011 حيز التنفيذ مع بداية أيلول (سبتمبر) 2013، وهي الاتفاقية التي توسّع نطاق الحقوق الأساسية لعمال المنازل في جميع أنحاء العالم، المُبرمة في إطار منظمة العمل الدولية، حيث يوجد في العالم اليوم ما يزيد على 53 مليوناً من عمال المنازل في جميع أنحاء العالم، وهذا العدد في تزايد مطرد في البلدان المتقدمة والنامية، حسب منظمة العمل الدولية التي ترغب في توحيد معايير حقوق عمال الخدمة المنزلية في ظل تباين القوانين والتشريعات بين دول العالم، ومن المؤمل أن تصبح هذه المعاهدة الجديدة بمنزلة قانون دولي ملزم، لكنها ما زالت في حاجة إلى تصديق دولتين من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.
لقد أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتماد لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومَن في حكمهم، لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، وهي اللائحة التي تتناول حقوق والتزامات طرفَي العلاقة بما يحقق المصلحة العامة ويضمن حقوقهما، حيث سبق لهيئة حقوق الإنسان أن أوصت بذلك ضمن تقرير لها تناول وضع حقوق الإنسان في المملكة وكيف يمكن تعزيزه بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة والأوضاع العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم شؤون العمالة الوافدة وتسوية أوضاعها في جميع المجالات، ومنها: العمل، الصحة، والتعليم، مع التركيز على النظر في تأخُّر القضايا العمالية والإسراع في حسمها قضائياً، والانتقال إلى تنظيم الدوائر العمالية في المحاكم لتشمل جميع المناطق، بما يتفق مع نظام العمل والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة.
لقد بادرت وزارة العمل قبل فترة يسيرة إلى التحذير من ظاهرة في سوق العمل، تتمثل في تأجير خدمات العمالة المنزلية عن طريق الإعلان في بعض الصحف ووسائل الإعلام، وتداول أرقام وأسماء لأشخاص ومؤسسات يسوّقون لنشاطهم الذي يعد مخالفة قانونية واضحة في أكثر من جانب. هذه المؤسسات أو الأفراد غير مرخص لهم بممارسة هذا النشاط من قِبل وزارة العمل، كما أن بعض تلك العمالة التي يتم تأجير خدماتها تعد متغيبة عن العمل لدى كفلائها أو متخلفة في البلد وتقيم بصفة غير نظامية، أو أنها هاربة من كفلائها ويتم البحث عنها لترحيلها، لهذا راعت اللائحة خصوصية العمل الذي يؤديه العامل وخصوصية العلاقة التي تربطه بصاحب العمل وأسرته.

إن تنظيم العمل من الركائز الأساسية التي تؤدي إلى حفظ الحقوق، ويكون ذلك فقط من خلال سن قانون أو لائحة تؤمّن الحماية لكل الأطراف، خصوصاً العمالة المنزلية التي تعاني قصوراً في تنظيم حقوقها وواجباتها، ولأن ضمان وحفظ حقوق صاحب العمل والعامل لا يفرق بين الوافدين بمن فيهم عمالة الخدمة المنزلية وغيرهم، فإنه وبالنظر إلى تعدُّد مشكلات وقضايا حقوق العمالة المنزلية التي ينقصها سن نظام لحماية ما يقارب مليون عامل خدمة منزلية، بات من الضرورات التي تتطلب التدخُّل التشريعي الملائم.

إن تحديد ساعات عمل العمالة المنزلية، وتأمين العلاج والدواء وعدم تشغيلهم في غير ما تم التعاقد معهم لأجله، ودفع حقوقهم المالية دون تأخير من أسباب تزايد قضايا العاملين في المنازل. من جانب آخر، فإن أداء العامل أو العاملة عمله وعدم ترك العمل دون مبرر، وإهدار جهود رب الأسرة الذي عانى في الحصول على التأشيرة، وإنهاء إجراءات الاستقدام والانتظار لحين وصول العامل أو العاملة من أسباب تزايد هذه القضايا التي أصبحت من الأعباء اليومية لإدارة حماية العمالة المنزلية في وزارة العمل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قضاة سعوديون يفضلون المحاماة لكسب المال والحياة الأكثر بساطة

أمين مجلس القضاء لـ الشرق الأوسط: التسرب ليس ظاهرة

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=12710&article=743478#.UjVUYdK8A0E

الرياض: فهد الذيابي

قدر قانونيون عدد القضاة السعوديون الذين فضلوا مهنة المحاماة بنحو 40 قاضيا، خلال سنوات قليلة.

وأرجع القانونيون ذلك لأسباب تتعلق بارتفاع الأعباء على القضاة، وغياب عناصر الجذب الكافية لبقائهم في وظائفهم.

مستعرضين عوامل كضعف التحفيز والرعاية الصحية.

يأتي ذلك في وقت بلغت فيه نسبة القضاة الذين تسربوا من ديوان المظالم معدلا أعلى من المحاكم الشرعية، غالبيتهم من المختصين في القضاء التجاري.

وتجاوز عدد القضايا التي نظرت فيها المحاكم العامة خلال الـ12 شهرا الماضية 650 ألف قضية متنوعة، أما في القضاء الإداري فبلغت خلال عام واحد أكثر من 99 ألف قضية.

وأمام تلك التطورات قال لـ«الشرق الأوسط» سلمان النشوان أمين عام المجلس الأعلى للقضاء: «إن تسرب القضاة للعمل في مكاتب المحاماة لا يمكن أن يمثل ظاهرة» وإنما يقع تحت كل إنسان واختياراته.

ولا يفضل مجلس القضاء أن يعمل القضاة مستشارين غير متفرغين في اللجان شبه القضائية لفض المنازعات المتخصصة التابعة لعدد من المؤسسات الحكومية، ومنها وزارة التجارة، ووزارة الثقافة والإعلام، ومصلحة الجمارك، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية وقدر قانونيون عدد القضاة السعوديون الذين فضلوا مهنة المحاماة بنحو 40 قاضيا، خلال سنوات قليلة.

وأرجع القانونيون ذلك لأسباب تتعلق بارتفاع الأعباء على القضاة، وغياب عناصر الجذب الكافية لبقائهم في وظائفهم.

مستعرضين عوامل كضعف التحفيز والرعاية الصحية.

يأتي ذلك في وقت بلغت فيه نسبة القضاة الذين تسربوا من ديوان المظالم معدلا أعلى من المحاكم الشرعية، غالبيتهم من المختصين في القضاء التجاري.

وتجاوز عدد القضايا التي نظرت فيها المحاكم العامة خلال الـ12 شهرا الماضية 650 ألف قضية متنوعة، أما في القضاء الإداري فبلغت خلال عام واحد أكثر من 99 ألف قضية.

وأمام تلك التطورات قال لـ«الشرق الأوسط» سلمان النشوان أمين عام المجلس الأعلى للقضاء: «إن تسرب القضاة للعمل في مكاتب المحاماة لا يمكن أن يمثل ظاهرة» وإنما يقع تحت كل إنسان واختياراته.

ولا يفضل مجلس القضاء أن يعمل القضاة مستشارين غير متفرغين في اللجان شبه القضائية لفض المنازعات المتخصصة التابعة لعدد من المؤسسات الحكومية، ومنها وزارة التجارة، ووزارة الثقافة والإعلام، ومصلحة الجمارك، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية.

يرى المحامي ماجد قاروب أن مهنة المحاماة تتيح لصاحبها أن يكون من ذوي الطبقة المتوسطة داخل المجتمع، مشيرا إلى أن دخلها الصافي يراوح 10 آلاف ريال ويمكن أن يصل إلى مليون ريال شهريا، وفق حجم وإمكانات وأعمال كل مكتب عن الآخر، وأضاف أن المعادلة الاقتصادية التي ذكرها توازن بين الدخل والمصاريف والمهنة وهي كغيرها تحتوي على مخاطر مالية واقتصادية، تتمثل في مصاريف التشغيل الإداري والكادر القانوني، إلا أنه أكد أن 90 في المائة من المجتمع ما زالوا يعتمدون على غير المختصين للتقاضي عنهم أمام المحاكم.

وذكر قاروب أن دخول مزيد من طلبة العلم الشرعي للمحاماة من خريجي المعهد العالي للقضاة وأصحاب الفضيلة القضاة بات ملحوظا، معيدا ذلك إلى جهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بتطوير الممارسة المهنية وإعطاء المهنة جزءا مما تستحقه من المكانة داخل العمل القضائي، على اعتبار أن المحامي شريك للقاضي في العمل العدلي.
وأشار إلى أن ميدان القضاء لم يعد الفرصة الوحيدة لمن يريد الالتحاق بالمنظومة العدلية والقضائية، بعد أن أصبحت المكانة الأدبية للمحامي محفوظة وأفضل مما كان، متوقعا مزيدا من تعزيز ذلك في ظل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، معتبرا أن وزارة العدل قامت بقراءة مستقبلية للاحتياج للمحامين للعمل المهني عند تفعيل محاكم الاستئناف، حيث ستكون الحاجة مضاعفة للمحامين من حيث العدد والأهمية.
وأبان قاروب أن البعض يعتقد أن الخلفية الشرعية له كخريج سابق للمعهد العالي للقضاء أو قاض سابق، تعطيه ميزة تنافسية أفضل من المحامي دارس القانون، واصفا ذلك بالمظهر السلبي الذي يتجلى من قبل بعض من انتقل إلى مهنة المحاماة حين يستخدم عبارة «قاض سابق» على لوحته الإعلانية خارج بناية المكتب أو على كارت التعريف الخاص به.
وأضاف أن ذلك من الممارسات المخالفة لنظام المحاماة ويسيء إلى المؤسسة القضائية نفسها، قبل أن يسيء إلى من يقوم بهذا العمل، ودعا كلا من «وزير العدل، ورئيس ديوان المظالم ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير الأمن العام» للتصدي لتلك الظاهرة ومن يمارسها من منسوبيهم السابقين الذين خرجوا إلى ميدان المحاماة.
وتوقع إطلاق هيئة المحامين، التي تعد حاليا في مرحلة الإجراءات التنفيذية وتنظيم اللوائح خلال الفترة القريبة المقبلة، مشددا في سياق متصل على أنه لا يمكن تطوير القضاء إلا بوجود محامين مستقلين لديهم الحصانة الأدبية والنظامية من أجل أن يؤدوا مهمتهم الصحيحة شرعا وقانونا أمام محاكم وزارة العدل وديوان المظالم.
من جهته، قال المحامي حمود الناجم إن الأسباب التي تدفع القضاة للاتجاه إلى مهنة المحاماة متعددة، أبرزها أن مرفق القضاء يتسم بالسكون والتطوير فيه جزئي، مؤكدا أن التطور السريع الذي شهدته الأنظمة العدلية ساهم أيضا في فتح الأبواب للالتحاق بالمحاماة التي أصبحت رافدا من روافد مؤسسات المجتمع المدني، لأن الحقوقي لديه خلفية شرعية ونظامية.
ورأى الناجم أن القضاة من أعلى موظفي الدولة أجرا، إلا أن ذلك لا يتسق مع مقدار الجهد الذي يبذلونه والمشقة التي يعانونها في دراسة القضايا وضعف التواصل الاجتماعي، مبينا أن كثيرا من القضاة لا يجدون مقر تعيينهم في القرى النائية مناسبا لهم، بسبب البعد الجغرافي عن المناطق الرئيسة، ما يجعلهم يختارون الاستقالة.
ولفت إلى أن القاضي لا يمكنه مباشرة أي عمل تجاري ويؤسس أملاكا خاصة؛ لأن الأعراف تعد ذلك عيبا، حيث يتطلب قبوله ورضاه من المجتمع أن يكون محل نزاهة، مشيرا إلى أن عددا من القضاة تم إجبارهم على ترك العمل بناء على الملاحظات التي دونتها ضدهم إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء.
وأوضح أن مهنة المحاماة تمتاز بأنها مفتوحة ويمكن للمحامي أن يكون استشاريا ويتعاقد مع مؤسسات دولية واستثمارية ويحقق معدلا جيدا من الدخل، بشرط أن يتحلى بالأمانة والصدق والانضباط، مشددا على أن خريجي المعهد العالي للقضاء أصبحوا يفضلون الالتحاق بمكاتب المحاماة على الانضمام للسلك القضائي، واصفين الخطوة بأنها تتيح لهم الحرية والإبداع والتطور في أسرع وقت.
وطالب بتطوير مهنة المحاماة حتى يتطور مرفق القضاء، وأن يتم إطلاق هيئة المحامين في القريب العاجل حتى يتسنى لها النهوض بالمهنة وتنظيم السوق.
ووصف المحامي بندر المحرج البيئة القضائية بأنها غير جاذبة نظرا لقلة عدد القضاة وكثرة العمل وتنوعه وقلة الأعوان، إضافة إلى ضعف الحوافز المادية وانعدام المميزات والحقوق كالتأمين الصحي، على العكس من القطاعات الحكومية الأخرى.
وشدد المحرج على ضرورة أن يكون القاضي مستقرا نفسيا وموازاته بنظرائه في بعض الدول المجاورة الذين يحظون بالمميزات التي تجعلهم يمارسون وظائفهم باطمئنان، مؤكدا أن القاضي في السعودية يدفع ثمن الموروث القديم الذي يعني عدم مخالطة بقية أفراد المجتمع بإكثار، سواء في الأندية الرياضية أو المطاعم، معتبرا أن تلك المفاهيم قد أدخلته في عزلة وجعلته حبيسا عن ممارسة حياته الطبيعية. وأضاف أن ذلك لم يناسب جيل القضاة الجدد من الشباب الذين لا يحبذون الانقياد لذلك المفهوم، ما دعاهم لترك العمل والالتحاق بميادين أخرى.
وقال إن المهن الحرة تتسم بالمرونة أكثر والقدرة على التنويع، أما الوظيفة الحكومية فهي محددة وفق عمل وساعات معينة ولا يمكن تجاوزها لعمل آخر، مستبعدا في الوقت ذاته أن يكون سبب ترك القضاة لوظائفهم ماديا بالدرجة الأولى.
وبلغ عدد المحامين في السعودية، وفقا لآخر إحصائية صادرة عن وزارة العدل، أكثر من 2115 محاميا، أوكلت لهم في الفترة الأخيرة مهمة الإبلاغ لدى وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية عن قضايا غسل الأموال التي يشتبهون بها في حال ورودها لمكاتبهم.

وطلب وزير العدل محمد بن عبد الكريم العيسى، في وقت سابق، من جميع المحامين تشديد متطلبات التعرف على العملاء ومعرفة هوية المستفيد الحقيقي قبل إقامة علاقات العمل، سواء كانوا أفرادا أو شركات، مع عدم إقامة علاقة تجارية مع اسم وهمي، في الوقت الذي نصت فيه العقوبات، التي قد يتعرض لها المحامون في حال عدم مواكبة دورهم في هذا الإطار، على السجن والغرامة ومصادرة الأموال، في حال كانت مسؤوليتهم جنائية مع جزاءات تأديبية أخرى تصل إلى عقوبة إلغاء الترخيص.

وأصدر وزير العدل السعودي حديثا تعميما على جميع المحاكم، بضرورة منح المحامين حقوقهم أثناء المرافعات الشرعية، مع أهمية أن يكفل القضاة للمحامين الحقوق التي تضمنتها اللوائح التنفيذية لنظام المحاماة في ظل ما أبدوه من تعرضهم لإجراءات لا تتفق مع مضمون النظام أثناء سير المحاكمات.

وتسعى الوزارة إلى تفعيل المواد «التاسعة، الثالثة عشرة، التاسعة عشرة، والثانية والثلاثين» من نظام المحاماة، التي تتلخص في تمكين المحامي من سلك الطرق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابيا أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع، مع ضرورة أن تقدم له المحاكم والدوائر الرسمية وسلطات التحقيق التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، مع تمكينه من الاطلاع على الأوراق وحضور جلسات الاستجواب ولا يجوز رفض طلباته دون سبب مشروع.

تشغيل الطلاب في المقاصف بمكافأة ووجبة يومية

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130915/Con20130915638143.htm

شارك من خلال

وضعت وزارة التربية والتعليم عددا من الشركات المتعهدة في تشغيل المقاصف المدرسية في القائمة السوداء، وحذرت المدارس من التعاقد معها، إلا بعد الرجوع إليها.

وحددت الوزارة طريقتين لتشغيل المقاصف، الأولى بواسطة المتعهد على أن يتم التعاقد مع عاملين وعاملات سعوديين، والثانية ذاتية، بتعيين طالب أو طالبة لكل 200 منهم للبيع في مقصف المدرسة بمكافأة شهرية قدرها 200 ريال مع وجبة يومية، أو نسبة 5%.

ووضعت الوزارة قائمة من الأطعمة والمشروبات التي يمنع بيعها في المقاصف المدرسية وهي: اللحوم والكبدة بجميع أنواعها، الطعمية، الشكشوكة، والأطعمة البائتة كالشطائر والفطائر والعصائر، بالإضافة للأغذية والمشروبات قريبه الانتهاء أو منتهية الصلاحية، المياه الغازية بأنواعها، مع منع الطلاب والطالبات من إحضارها إلى المدرسة، والعصائر التي تقل نسبة تركيز عصير الفاكهة فيها عن 30 في المئة، والحلوى والشكولاتة، فضلا عن العلك والمسليات الخارجية ذات القيمة الغذائية المنخفضة بجميع أنواعها، إلى جانب الأغذية والمشروبات المعلبة في عبوات زجاجية والبطاطس ورقائق الشيبس، البفك والفشفاش.

يواجهن الحياة دون عائل بعد الطرد من المنازل

نساء يدفعن ثمن تسلط الرجال وضياع الأبناء

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130915/Con20130915638375.htm

صفاء المحضار (المدينة المنورة)

تطفو على السطح بين الحين والآخر مشكلة سوء تعامل الرجل للمرأة، أب لابنته، أو أخ لأخته، أو زوج لزوجته، فالنتيجة واحدة، بنات بسلوكيات سلبية وعقد واكتئابات نفسية، وأبناء ذوو شخصيات مهزوزة يفقدون الثقة في أنفسهم، ناهيك عما تعانيه المرأة الأم سواء كانت أرملة أو مطلقة أو حتى مهجورة بعد فقدان معيلها أو الانفصال عنه.

عدد من النساء تحدثن لـ«عكاظ» وسلطن الضوء على معاناة المرأة كمعيلة لنفسها أو لأولادها دون مساعدة، أو مربية لأطفالها سواء في ظل وجود الأب أو في حال الانفصال عنه.

ترى ميرفت محمد (33 عاما)، أم لطفلين ومنفصلة عن زوجها أن عدم التوافق بينها وبين والد أطفالها للوصول لأسس تربوية صحيحة ادى الى صراعات وتناقضات ملموسة في سلوك اولادها، بالإضافة إلى اختلاف البيئتين بينها وبين طليقها -على حد تعبيرها- وتقول: إن والد أطفالها يقوم باصطحاب الولد تاركا الفتاة بسبب تفكيرة المجتمعي، ما أدى إلى إصابة البنت بحالة نفسية رغم أن عمرها لا يتعدى الـ 13 عاما، ما أدى إلى رفضها الواقع الذي تعيش فيه، ففضلت الانعزال عن المحيط الأسري، كما تعلقت بشدة بصديقاتها، الأمر الذي أدى إلى تمردها في السلوك العام، والتقصير في التحصيل الدراسي. وتستطرد ميرفت قائلة بأسى: أعاني من اختلال التوازن المادي وأجاهد في سبيل الحصول على لقمة العيش والبحث عن وظيفة أبدأ بها من جديد لكي انقذ ابنائي ونعود عائلة سوية من جديد خاصة أن طليقي يهدد بطردي من المنزل الذي نعيش فيه أنا وأبنائي.

أما وفاء المسلم (34 عاما)، متزوجة، فتقول: أعاني من تقصير زوجي وإهماله وعدم معاونته لي في تربية الابناء، خاصة أنني لم تعد لدي الاستطاعة للتوفيق بين الوظيفة والأمومة ومتطلبات زوجي وأعمال المنزل، ما أدى إلى إخفاق أبنائي في الدراسة.

وكان لأم أحمد (25 عاما) منفصلة بوفاق، رأي آخر، حيث أوضحت أنها لا تعاني من أية مشاكل مع ابنتيها الوحيدتين، مؤكدة أنها نجحت في القيام بدور الأب والام معا، وهي امرأة عاملة ولديها قوة وارادة وهذا ماساعدها على تربية ابنتيها التي تطمح أن تربيهما أفضل تربية وتعلمهما أحسن تعليم.

خلود فتاة في عمر الزهور لم تبلغ 21 عاما من عمرها إلا وهي أم لثلاثة أطفال اكبرهم في السابعة من عمره، انفصلت منذ سنة ولا تجد سندا أو معيلا، وتعاني من ضغوط شديدة، بخلاف نظرة المجتمع، كما أنها تعيش في صراع كبير، بين خوف على أبنائها ورغبتها في الزواج مرة أخرى.

وتروي أم الجابر (45 عاما) مطلقة وأم لخمسة أطفال قصتها باكية: عانيت الأمرين من والد أطفالي الذي كان يفرق بينهم في المعاملة ما أدى إلى ضعف ثقة الأولاد بأنفسهم، بل تحول إلى إحباط وشعور بالنقص والاكتئاب، لدرجة أن ولدي الأكبر أصبح يتبول لا إراديا في فراشه ليلا، في الوقت الذي أحاول علاج ما أصابهم، وأدى إلى اهتزاز شخصياتهم، بدعمي لهم وتحفيزهم والقيام بدور المربية والأم والمسؤولة والمعيلة، مضيفة: ورغم انفصالي عن والدهم ما زلت أعاني من سلوكه غير المتزن بتدخله الخاطئ والدائم في تربية الأولاد بوحشيته الفظة في التعامل.

وتعاني حصة (38 عاما)، عاملة في إحدى المدارس، من انهيارات عصبية بسبب علاقتها بزوجها والمهددة بالانهيار، وهي تعيش على المهدئات وطفلها الوحيد يعاني من مشاكل أبرزها البكاء والصراخ الدائم بسبب حياتهم غير المستقرة، وتقول في حيرة: لا أعلم هل أستمر مع زوجي من أجل ولدي أم أطلب الطلاق، وفي الحالتين أنا متضررة فوجوده مثل عدمه، فأنا أقوم بتحمل النفقات على المنزل وخلافه، وقد ورطني زوجي بقروض بنكية وديون من أجل شراء بيت العمر الذي لم ير النور حتى الآن.

مجهولو النسب .. حلول من طرف واحد .. ودمج متعثر

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 7 ذو القعدة 1434 هـ - 13 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/13/942404

الدمام – ياسمين آل محمود

كُتب عليهم أن يدفعوا ثمن جرم لم يرتكبوه، اختلفت أماكن وجودهم مساجد، صحارى، أو حتى حاويات نفايات، وجمعهم همٌ واحد هو النسب المجهول. كان من السهل أن يلقوا حتفهم فور الإلقاء بهم في الطرقات، لكن كُتب لبعضهم البقاء على قيد الحياة، ليواجهوا مستقبلاً مجهولاً. ورغم جهود الجهات المعنية برعايتهم في المملكة، فإن حالة الأيتام واليتيمات ما زالت غير مستقرة، إذ لم تتطرق الحلول التي تبنتها الشؤون الاجتماعية إلى أفكار جديدة تكفل لهذه الفئة اندماجاً أفضل في المجتمع. فبينما تقتصر الرعاية على الإيواء، والإعاشة، تبقى هناك أمور كثيرة معلّقة لم تحسم. ومن ذلك، آليات الدمج التي تقتصر في الوقت الراهن على الأسر البديلة أو الصديقة، كما لا تتطرق حلول الوزارة إلى آليات التشغيل التي تمثل عنصراً مهماً في دمج مجهولي النسب في المجتمع. يضاف إلى ذلك، بقاء أمور معلّقة لدى وزارة الداخلية فيما يتعلق بهذه الفئة.

إحصائيات

ووفقاً لإحصائية حديثة لوزارة الشؤون الاجتماعية، فقد بلغ عدد الأيتام مجهولي النسب في جميع أنحاء المملكة 4013 يتيماً، يعيش 248 منهم في دور الرعاية بالمنطقة الشرقية، موزعين على دار الحضانة الاجتماعية ودار التربية بنين وبنات، ودار الإيواء بمدينتي الدمام والأحساء، كما يعيش 470 طفلاً لدى عدد من الأسر المحتضنة، بينما ما زالت 30 أسرة ترغب في الاحتضان على قائمة الانتظار. ويبدو أن تنوع فئات اليتامى لم يتم التعامل معه بصورة تناسب كل فئة، فمن يلقى بهم في الشوارع دون معرفة والديهم، يفترض أن تختلف معاملتهم والخدمات المتاحة لهم عمن تتقطع بهم السبل نتيجة تعرض عائلهم الوحيد للموت أو السجن. كما يجب أن تختلف الرعاية المخصصة لذوي الإعاقات الذين تتخلى عنهم أسرهم، عن الرعاية الموجهة لأطفال هم في حكم اليتامى نتيجة لظروفهم الأسرية.

أزمات عالقة بلا حلول

وتتصاعد أزمات مجهولي النسب بتقدمهم في العمر، فالطفل الذي لم يكن يعرف شيئاً عن الحياة، تتولد لديه بمرور الوقت تساؤلات عديدة عن وضعه الأسري، ولماذا هو مختلف عن سائر الأطفال، ولماذا هو تحديداً من لا يعرف نسبه، حتى ولو منح اسماً، فإن أسئلة عديدة تبقى لديه، منها مثلاً لماذا لا يأتي أحد للسؤال عنه، ومن هي أمه أو أبوه، ولماذا ليس لديه أعمام وأخوال. ومع مزيد من التقدم في العمر يبدأ يتساءل عن حقوقه في التعليم والعمل والزواج وتأسيس أسرة والشعور بالمكانة في المجتمع، وهو ما من شأنه أن يُعقِّد أوضاعه الاجتماعية.

اجتهادات «الشؤون الاجتماعية»

وزارة الشؤون الاجتماعية اجتهدت في رعاية هذه الفئة من خلال برامج معينة، تبدو في ظاهرها كافية، لكنها ما زالت تحتاج إلى تطوير أكبر. وعن أوضاع مجهولي النسب، تقول مسؤولة الإعلام في مكتب الإشراف النسائي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية بالشرقية ليلى باهمام إن الإدارة تتسلم المواليد وملفاتهم بعد اكتمال تحريات شرطة المنطقة، ومن ثم تودع الإناث منهن دار الحضانة ويبقين فيها حتى سن الزواج، فيما يبقى الذكور بالدار حتى عمر 12 عاماً، يحولون بعدها إلى دور التربية خارج المنطقة الشرقية. وبيّنت أن الجهة المسؤولة عن متابعة الأيتام، ذكوراً وإناثاً بعد الزواج هي مؤسسة رعاية الأيتام وهي جهة مستقلة يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية.

وأضافت باهمام أن الأم السعودية يحق لها أن تحتضن وليدها غير الشرعي بعد انتهاء محكوميتها بصفتها الأحق في ذلك، أما الطفل من أم أجنبية فيرحل مع والدته فوراً. وتشير إلى أن الطفل مجهول الأبوين يحصل على الهوية الوطنية عند

بلوغه سن 18 عاما. وبيّنت أن الاختصاصيات في الدار يتولين إفهام الطفل حقيقة وضعه عند بلوغه سن الخامسة بشكل مختصر ولا يسمح له بالاطلاع على بقية المعلومات عندما يكبر باعتبارها سرية حفاظا على نفسيتهم.

تباين اهتمامات الأسر

وألمحت باهمام إلى وجود إقبال كبير من الأسر على احتضان الأطفال الأيتام، مقارنة بالحال قبل عشر سنوات، معللة ذلك بتزايد الوعي واكتساب ثقافة الكفالة المعنوية وانعكاساتها على الطفل اليتيم، مضيفة أن الإقبال غالبا ما يكون على حديثي الولادة لحرص الأسر على إرضاعهم خلال فترة الرضاعة. وأشارت إلى أن هناك عدداً من الأيتام في سن البلوغ بحاجة فعلية إلى جو أسري واحتضان ولكن هناك إحجاماً عن احتضانهم لنواح شرعية تؤمن بها الأسر.

ولا تغفل وزارة الشؤون الاجتماعية رعاية اليتيم بعد انتقاله إلى الأسرة الحاضنة، بل ثمة متابعة مستمرة لوضعه، للتثبت من مدى سلامة البيئة الجديدة التي يتم زرعه فيها. وعن ذلك تؤكد باهمام أن هناك سبعة أيتام تم إرجاعهم إلى الدار خلال فترة التجربة لعدم تأقلمهم مع الأسر المستضيفة وتتراوح أعمارهم بين 7 – 12 سنة، بينما شهدت السنة الماضية سحب الحضانة عن سبع أسر لعدم كفاءتهم بحسب مرئيات واشتراطات الوزارة، مبينة أن الدور تحرص على متابعة الطفل المحتضن بشكل دوري لضمان عدم تكرار المآسي التي تداولتها الصحف مؤخرا للطفلين فيصل وراكان.

رعاية خاصة للفتيات

ولا تختلف اشتراطات الارتباط باليتيمة عن بقية فتيات المجتمع، على حد ما ذكرت باهمام، مبينة أن الوزارة تحرص على التدقيق والسؤال عن الشخص المتقدم لها، وتمنح اليتيمة ستين ألف ريال لمصروفات الزواج وتستمر الإعانات الشهرية البالغة ألفي ريال حتى الزواج بالإضافة إلى مبلغ الضمان في بعض الحالات بحسب ظروف اليتيم، مضيفة أن هذا الشهر شهد أربعة زواجات لفتيات من الدار ارتبطن بشبان من الخارج بينما ارتبطت واحدة منهن بشاب من إحدى دور الأيتام بالشرقية. وقالت إن الإعانة تحدد حسب حاجة اليتيم، أما الضمان فلا ينقطع مدى الحياة.

تحفظ من «الداخلية»

وأكدت أن إضافة «أل» التعريف لأسماء مجهولي الوالدين، مسألة مرتبطة بوزارة الداخلية وقد قامت الوزارة بمخاطبتهم لمرات عديدة لما في ذلك من حرج على الأيتام في المدارس والأماكن العامة ولكن لم يطبق الأمر حتى الآن، مبينة أن الطفل يسمى باسم رباعي من اختيار جهات مختصة مكلفة بهذا الشأن.

الأسر الصديقة

وتحدثت باهمام عن مشروع الأسر الصديقة الذي يقوم على زيارة الطفل واصطحابه في نزهات خارج الدار ومدى انعكاس هذه الخطوة الإيجابية على نفوس الأيتام والمساهمة في دمجهم بالمجتمع، مستدركة أن بعض الأسر تنقطع، ما يؤلم اليتيم لأنه يتصف بسرعة التعلق وافتقاد الأجواء الأسرية التي اعتاد عليها. وبينت أن على المجتمع التعامل مع الأيتام وفق سلوكياتهم لا وفق نسبهم، مؤكدة أن تلك الحالات لا يمكن الجزم بأنها ناتجة عن علاقة غير شرعية فبين الأطفال اليتامى طفل من أم مغتصبة أو عائلة أثقل كاهلها الديون أو طفل من ذوي الظروف الخاصة. وقالت بالرغم من المطالبات المنادية بتحليل الحمض النووي للحد من أعداد مجهولي الأبوين، فإن هذه الخطوة لم تعتمد.

مسؤولية الشرطة

من جهته، يؤكد المتحدث باسم شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي أن مراكز الشرط تتولى ضبط البلاغ والتعامل مع موقع العثور على اللقيط، ومن ثم ينقل إلى المستشفى ويتم إشعار مكتب الشؤون الاجتماعية لمتابعة حالته وتسلمه بحكم الاختصاص.

مشاعر «معطوبة» !

وليس بعيداً عما نحن بصدده، التقينا بعدد من الفتيات لمشاركتهن مشاعرهن وآلامهن، مجرد عينة من عشرات اليتيمات اللاتي تتفاعل لديهن تساؤلات غير نافذة، وأحلام مؤجلة، ومقارنات تنعقد بعقولهن وتعاني دوماً من غياب أحد أطراف المعادلة، لتصب نتائج تلك الحوارات الداخلية في المجرى نفسه، وهو النسب المجهول. تحكي لطيفة محمد فتقول، وجدت نفسي هكذا بلا أم ولا أب، أعيش وسط أسرة تابعة للدار، رضيت بقدري وقضيت أيام عمري هناك وبعد الانتهاء من المرحلة الثانوية تزوجت من شاب من خارج الدار وذقت معه مرارة العيش لأعود إلى الدار مطلقة. وتستطرد فتقول كنت فرحة حينها لخلاصي منه، وبعدها بعدة شهور تقدم لي شخص آخر وقبلت به، وتزوجت منه، ورزقت منه بأربعة أبناء هم كل ما لدي في هذه الدنيا وقد استطعت أن أثبت مقولة «فاقد الشيء لايعطيه».

أما أبرار، فتقول لن أسامح أمي، ليتها قتلتني، أكاد أجن من نظرات الطالبات وكلماتهن الجارحة لي في المدرسة، وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدار إلا أني أشعر بوجع عميق فما ذنبي أن أوصف بتلك الكلمات ولم اختر أن أكون «ابنة حرام»!

وتضيف مشاعل قائلة، اعتدت على العيش مع أسرتي في الدار ومع أمي الحاضنة ولكن كثيرا ما أتساءل عن أمي وظروفها وعن شعورها في اللحظة التي ألقتني فيها للمجهول، قد تكون هي تخلصت من العار ولكن أنا أتجرع مرارة

مجتمع لا يرحم ومستقبل لا أعلم إلى أين سيأخذني، سأواصل دراستي وأحلم أن أرتبط بشخص يكون أحن علي من قلب من أنجبتني.

جوازات الكندرة بلا أسقف.. والمراجعون يُنهون معاملاتهم تحت الشمس

المصدر: صحيفة الشرق الاحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/15/944199

جدة – عامر الجفالي

ربما لا يختلف مبنى الجوازات في جدة الواقع بحي الكندرة عن غيره من مباني الجوازات في المملكة، فثمة ما يشي بتطابق واضح، الازدحام الشديد.. الحضور من بعد صلاة الفجر مباشرة لإنهاء الخدمات.. واصطفاف عدد من طاولات (كاتبي المعاريض) ومقدمي الخدمات لمن لم يتمكن من الحصول عليها في وقت مبكر.. إلا أن ما يختلف هنا هو وجود بعض النساء ممن يقفن مثل الرجال تحت حرارة الشمس، يحاولن الاستفادة من الزخم النسائي الذي يحضر لمبنى جوازات الكندرة، حيث يقدر العدد اليومي بـ900 امرأة لا يتمكن سوى نصف هذا العدد من إنجاز خدماتهن.

«الشرق» حضرت في مبنى جوازات «الكندرة» لتقف على أهم متطلبات ومشاهدات المراجعين.

أربعون عاماً

بداية لم نتمكن من حصر عمر المبنى الذي بدا متهالكاً وقديماً، ورغم توجيه هذا السؤال إلى عدد من الموظفين إلا أننا لم نحظ بإجابة، ولا في كونه حكومياً أو مستأجراً، فيما قدر عدد من المراجعين عمره بأربعين عاماً.

مواقف السيارات

الازدحام المروري والفوضى الخانقة ذلك أول ما يواجه المراجع، فقد غابت مواقف السيارات، وكذلك غياب التنظيم المروري، فيما تم تخصيص مواقف صغيرة ومحدودة بمقابل مادي لا تكفي لاستيعاب الأعداد الهائلة من المراجعين.

ورصدت عدسة «الشرق» الأوساخ والأتربة في الصالات وتحت كراسي المراجعين، وكذلك تصدع بعض أسقف المبنى، والأسلاك العارية ونقص في التكييف.

تحت أشعة الشمس

الصالات موزعة داخل سور واحد كبير ليس له سقف ويتنقل فيه المراجعون تحت أشعة الشمس وفي الأشهر الأشد حرارة التي نعيشها هذه الأيام، يضطر كثيرون من المراجعين للبحث عن بقعة فيها ظل، كما رصدنا الأعداد الكبيرة للمراجعين في إحدى الصالات ولم يكن في خدمتهم إلا اثنان فقط من الموظفين، ما أطال فترة انتظار المراجع ساعات طويلة.

خدمة المعاق

طلال أحمد؛ أحد المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، عبَّر عن استيائه من صعوبة التنقل بين أقسام الإدارة، من جهة أخرى أثنى على العناية والمعاملة الخاصة التي يلقاها من الموظفين.

غياب التنظيم

وقال المراجع بندر علي دان: «نواجه مشكلة في الازدحام وغياب التنظيم، فأنا آتي من بعد الفجر لأحجز دوراً في الطوابير الطويلة، ولا أنتهي إلا الساعة الثانية بعد الظهر؛ مرجعاً التأخير إلى كثرة المراجعين وقلة أعداد الموظفين التي لا تناسب الأعداد الكبيرة من المراجعين، وخاصة مراجعي نقل الكفالة الذين ينتظرون لإنجاز معاملة واحدة ست ساعات، واقترح بندر حلاً لذلك تفعيل جميع هذه الخدمات عن طريق الإنترنت.

تناقض بين الموظفين

وقال المراجع تاج الدين آل غالب: «هناك عدم وضوح في الإجراءات، وهناك تناقض ما بين الموظفين، فهناك من يفيدني باتباع إجراء معين وعند تنفيذه أفاجأ بموظف آخر يطالبني بإجراء آخر. متسائلاً: هل الإجراءات واضحة بالنسبة للموظفين أم لا؟ وقال: أنا أقدر الظروف التي يواجهها موظفو الجوازات ونشكرهم، ولكن أتمنى أن تكون الإجراءات واضحة، مشيراً إلى أن هناك ضغطاً كبيراً يقع عليه، وقال: ما يقع على الموظف فوق طاقته، وهذا يقلل من كفاءة العمل لديهم بلا شك. وأضاف: أنا أتنقل من هذا الفرع إلى فرع أبرق الرغامة والترحيل منذ شهر رمضان وحتى الآن ولم أنتهِ بعد».

فوضى الصالات

وعبَّر المراجع أحمد المرحبي عن استيائه من الفوضى في الصالات وعدم التنظيم، محملاً مدير الجوازات هذه المسؤولية، وقال: «أنا أراجع منذ ثلاثة أيام ولم أرَ مدير الجوازات ينزل من مكتبه ليتفقد سير العمل في الصالات، وقال: انظروا إلى ذلك العسكري الآن قدم له مراجع ورقة رفضها، مؤكداً أنهم يقومون بهذه التصرفات بشكل يسيء لهذه الجهة الحكومية، وقال: أنا أراجع من رمضان في سحب «برنت» لعدد من المعاملات ونقل كفالة، ولم أتمكن من إنهاء ذلك، محملاً إدارة الجوازات مسؤولية عدم تنظيم سير العمل، ما ينتج عنه تعطل المعاملات وتكدس المراجعين، مدللاً على ذلك بتكدس المراجعين على شباك الموظف بشكل فوضوي، في ظل عدم وجود أرقام ولا حتى موظف أو عسكري ينظم المراجعين، ولا مسؤول يراقبهم، وأقترح أن يغادر مدير الجوازات مكتبه وينزل لتنظيم العمل بنفسه، وقال عند ذلك سنشهد تطوراً ملحوظاً في التنظيم.

حجز الأرقام عشوائياً

وقال المراجع فيصل عمر باحسن: أنا أحضر من الساعة السادسة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر ولا أنجز إلا معاملة واحدة وهي نقل كفالة.

وقال: «نحتاج تغيير المهنة وإعادة طباعة، فنحجز دوراً ولا ننتهي من الازدحام، وإجراء نقل الكفالة في أبرق الرغامة والطباعة في مقر الجوازات بالكندرة، وأناشد الجوازات أن تفتتح فروعاً في جهات جدة الأربع لتسهل على الناس المراجعة، ونحن نأتي من الساعة الرابعة فجراً لحجز دور في الطوابير الطويلة، وعند السادسة صباحاً تفتح الأبواب ويتم الحجز بالكراسي من الناس، فليست هناك أرقام أو تنظيم».

وزاد المراجع أحمد السيد: «نحن منذ رمضان وحتى الآن نعاني من زيادة الازدحام، فنأتي مع بدء الدوام وينتهي اليوم ونحن لم ننجز معاملاتنا بسبب غياب التنظيم وقلة الموظفين».

حجز بمقابل مادي

وكشف أحمد السيد عن قيام بعض الشباب بحجز الدور في الطوابير والكراسي للمراجعين خاصة لكبار السن، بمقابل مادي يصل إلى 1500 ريال أحياناً، مشيراً إلى أن بعض هؤلاء يحضرون منذ الصباح الباكر وتحصل بينهم مشاجرات وتدافع للحصول على كرسي واحد ومن ثم بيعه على من يرغب خاصة من كبار السن، مؤكداً أن هؤلاء لا يملكون بطاقة معقب وليست لديهم مهمة سوى حجز الكراسي وبيعها، ما يتسبب في تأخر إنجاز المعاملات وخسائر وغرامات للشركة التي يعمل فيها، وقال: بلغت خسائرنا سبعة ملايين ريال تم سدادها ومازلت لا أستطيع إنجاز المعاملات، فلدي اليوم 500 معاملة لم أنجز منها شيئاً بسبب هذا الازدحام وبيع الكراسي وغياب التنظيم.

نصف النساء يرجعن بلا خدمة

وأكدت سحر صالح (تعمل في مكتب تعقيب) أن القسم النسائي في الجوازات يقدم خدمات سيئة والتعامل مع الرجال من الموظفين أفضل من النساء، وأضافت: يصل الرقم في اليوم الواحد إلى 900 وينتهي الدوام عند 450 رقماً فقط، ونضطر للحضور في اليوم التالي ونفس الدائرة، وستمر الأيام ونحن لم ننجز وستترتب علينا غرامات، وقالت: أنا آتي من الخامسة صباحاً وحتى انتهاء الدوام بسبب طلبات الموظفات واشتراطاتهن ويطلبن مني أن أذهب لجوازات أبرق الرغامة أو جوازات المطار أو الترحيل، وكل ذلك دون فائدة تذكر.

خصوصية المرأة

وقالت أم محمد (صاحبة مؤسسة خدمات) إنها تعاني من الجوازات بسبب قلة عدد الموظفات، البالغ عددهن أربع موظفات فقط، يراجعهن يومياً المئات، كما انتقدت نظام إلغاء الكفالات، مبينة أنها وكيلة لموظفي المستشفى العسكري من الأطباء ممن يصعب عليهم ترك عياداتهم ومرضاهم من أجل مراجعة الجوازات لعدة أيام في مثل هذه الظروف السيئة من الخدمة والانتظار. وأبدت انزعاجها من توقف المعاملات بعد إنجاز نصفها»، وبخصوص المبنى قالت: «لدينا في قسم النساء من شعبان الماضي مكيف واحد فقط يعمل، وليس هناك عدد كافٍ من الكراسي ودورة المياه الوحيدة المتوفرة لا تليق بالآدميين، وكذلك المبنى متهالك ومواقف السيارات شبه معدومة، متمنية من المسؤولين إنشاء فروع الجوازات داخل

المولات خاصة النسائية أسوة ببعض مناطق المملكة، لتتمكن المرأة من قضاء أعمالها في أجواء تناسب أنوثتها وآدميتها فتستطيع أن تتسوق وأن ترتاد أماكن نظيفة».

خدمة «أبشر»

لوحظ الازدحام الشديد في جميع أقسام الإدارة. وعرض النقيب عالي المالكي جهازي أبشر وعددها اثنان فقط وهي خدمة تم تدشينها حديثاً، وكان الازدحام من المواطنين على هذين الجهازين ملحوظاً، حيث طالب بعضهم زيادة عدد الأجهزة لاستيعاب مئات المراجعين يومياً، وقال النقيب المالكي: «يمكن التسجيل في خدمة أبشر عن طريق جهاز الخدمة الذاتية، ويمكن له التفعيل أيضاً عن طريق موقع وزارة الداخلية الإلكتروني، يتم التسجيل ثم يأتي ونفعل له الخدمة، أما الطريقة الثالثة فعن طريق البنوك المحلية، وآلية التسجيل عبارة عن تقديم استمارة الطلب وإرفاق صورة الهوية الوطنية ليتم تفعيل الخدمة في الحال.

وقال: يستفيد المراجع من هذه الخدمة في إصدار الإقامة وتجديدها واستخراج تأشيرة الخروج والعودة وإلغاء التأشيرة، وكذلك خدمة الاستعلام عن العمالة، والتأكد من أوضاعهم وبياناتهم، وتقدم خدمة أبشر أيضاً خدمات حكومية أخرى غير الجوازات، مؤكداً أن هذه الخدمة تمكن المواطن من الاستغناء عن الحضور إلى موقع الجوازات وينهي ما يحتاجه من خدمات كإصدار الإقامة حتى في وقت الإجازات وطوارئ السفر المفاجئة فيتمكن من إصدار الخروج والعودة من منزله في دقائق، ويمكن للسعوديين عن طريق خدمة أبشر أن يستخرجوا تصريح سفر للعائلة خروجاً وعودة من أي مكان.

لا عشوائية

من جهته، كشف الناطق الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة المقدم محمد الحسين، لـ«الشرق»، توجُّه الجوازات في المملكة لتقديم خدماتها عن طريق الخدمات الإلكترونية (أبشر)، التي تخدم قطاع الأفراد من ناحية تأشيرة الخروج والعودة والخروج النهائي وإلغائهما وإصدار تصاريح السفر لمرافقي المواطن وتأشيرات أبناء الوافدين والمنشآت التي لا يتجاوز عدد العاملين لديها مائة عامل، وقال: اعتباراً من 1434/11/1 سيتم إيقاف جميع الخدمات المقدمة وإلحاقها بالخدمات الإلكترونية.

وعن سبب الازدحام أوضح الحسين أن جوازات جدة تخدم المراكز التابعة لها إدارياً، وقال: «بالإمكان الاستفادة من جميع الخدمات إلكترونياً بدل الحضور إلى أفرع الجوازات»، نافياً العشوائية التي أشار إليها بعضهم، وقال: يوجد تنظيم في الصالات. موضحاً أن هناك عدة نقاط لتقديم خدمات الجوازات كتصحيح الأوضاع في أبرق الرغامة، أو البصمة في حي الرحاب وسوق الصيرفي وسوق التحلية، وكذلك كموقع الجوازات في حي الكندرة وفي المنطقة الصناعية، وقال: ما هو موجود في الأسواق يخدم شريحة الأفراد، وهناك قسم المنطقة الصناعية يخدم الشركات والمؤسسات.

مشاهدات

مقيم من الجنسية الهندية يحمل طفلين معه، وبلغت عدد أيام مراجعته خمسة أيام.

رجل مسن يتم إخراجه بسبب تعديه على الصفوف، ويتم نهره من قبل الموظف، وبعد تقديم شكواه للمدير تم حلها في دقائق.

امرأة تعمل على تخليص معاملات النساء في الخارج وتقف في الشمس تطالب بمظلة.

تكثيف التوعية من قِبل الجوازات لاستخدام خدمة «أبشر» لتخفيف العبء على المراجعين.

بائع للأطعمة المكشوفة تحت أشعة الشمس.

الزوج الأجنبي يحرم سعوديات من مساعدات الضمان

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/551888

الأحساء – إبراهيم المبرزي

عانت سيدات سعوديات بعضهن من كبار السن، من قيام وزارة الشؤون الاجتماعية، بوقف مساعدات «الضمان الاجتماعي» التي كانت تُقدم لهن في السابق، لكونهن متزوجات من غير سعوديين. إذ فوجئ الكثير منهن بعدم استلامهن المساعدات الشهرية منذ نحو عام، المساعدات التي لا تتجاوز 850 ريالاً في الشهر، التي كانت تسد جزءاً قليلاً من متطلباتهن المعيشية. فيما أجبرتهن الظروف على الارتباط بزوج غير سعودي.

وأكدت سيدات سعوديات، تحدثن إلى «الحياة»، أن «حب الوطن» منعهن من مغادرته والعيش بعيداً عن ترابه، إلا أنهن يشعرن بـ «الألم» بسبب رفض بعض الجهات مساعدتهن، فيما يستحقونه من «حقوق المواطنة»، ومنها شمولهن بمساعدات «الضمان الاجتماعي»، التي كانت تُصرف لهن قبل أشهر. وتم إيقافها بسبب ارتباطهن بزوج غير سعودي.

وقالت أم سيف، التي تزوجت مقيماً عربياً قبل أكثر من 30 سنة: «حال زوجي المادية سيئة جداً. وقررت قبل سنوات، تقديم أوراقي لمكتب الضمان الاجتماعي، حتى تشملني هذه المساعدة الشهرية. وبالفعل وافقوا على أرواقي، وبخاصة أن زوجي كبير في السن. وحاله الصحية سيئة جداً، ولم يكن لدينا دخل، سوى مساعدة الضمان الاجتماعي، التي تكاد تنفذ بعد أقل من أسبوع من تسلمها. وكنت أعدُّ الأيام حتى يحين موعد صرف هذه المساعدة التي كانت تسد جزءاً قليلاً من متطلبات الحياة الصعبة».

بيد أن أم سيف، فوجئت أخيراً، بعدم إيداع المساعدة في حسابها. وأضافت «توقعت في البداية، حدوث خطأ مصرفي. ولكن حينما راجعت مكتب الضمان الاجتماعي في الأحساء تلقيت الصدمة الكبيرة، بأنه تم إيقاف المساعدة. وحينما سألت عن السبب تبين أنه بسبب زوجي غير السعودي»، متسائلة: «ما ذنبي أنا سعودية؟ ألا يحق لي الاستفادة من الضمان؟ ولماذا لا تنظر لنا وزارة الشؤون الاجتماعية بعين العطف، في ظل ما نعيشه من الظروف؟».

وتبدو ظروف أم بندر، أكثر مأساوية، فعمرها تجاوز الـ 60 سنة. وتقول: «كنت أدبر أمور منزلي بواسطة مساعدة الضمان الاجتماعي نهاية كل شهر، وعلى رغم قلتها، كانت تكفي لسد جوع أبنائي الأربعة، فزوجي كبير في السن ولا يعمل. وكانت مساعدة الضمان الاجتماعي بمثابة البلسم الذي يداوي جروح الحياة الصعبة». وتمسح دموعها وهي تتألم، «ضاقت بي الدنيا، حينما سمعت عن إيقاف المساعدة. ولم أصدق في البداية. فظروفنا صعبة جداً. وما يأتي من الضمان يساعد في تأمين مستلزمات الطعام لأبنائي، ولكن أين أذهب، وكيف أعيش، هل أتسول، أم أمدُّ يدي للناس؟»، لافتة إلى أن هناك «أسراً عفيفة، لا تريد مدَّ يديها للناس. وأتمنى من وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدتنا، بدل حرماننا من النذر اليسير الذي كنا نحصل عليه».

وتسكن أم عبدالعزيز، في منزل شعبي صغير، لا تتجاوز مساحته 89 متراً، جدرانه متهالكة. وتقول: «لم أصدق الخبر حينما سمعته من سيدة متزوجة من زوج غير سعودي. وذهبت إلى الصراف لأتأكد. ولم أستطع الخروج من بوابة الصراف من هول الصدمة؛ لأني كنت أفكر: كيف أعيش، وكيف سيكون حالي بعد إيقاف المساعدة».

اللافت أن أم عبدالعزيز، كانت تتوقع «زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، ولم تتوقع إيقاف المساعدة»، مضيفة «أنا سعودية أباً عن جد. فكيف لا أستفيد من الضمان؟ وهل الزواج من غير سعودي ذنب لي، على رغم أنني اتبعت الإجراءات الرسمية حين اقترنت بزوجي». وأضافت: «غالبية النساء المتزوجات من غير سعوديين، اللاتي أعرفهن يعشن ظروفاً مادية صعبة للغاية، ما يحتم إعادة النظر في القرار، وإعادة المبالغ التي تم إيقافها».

وتناشد أم فهد، وزارة الشؤون الاجتماعية بـ «النظر في حالنا، وإعادة مبلغ الضمان الاجتماعي، الذي تم قطعه، لكون زوجي غير سعودي»، مضيفة أن «زوجي لا يعمل، ولدي عدد من الأبناء، وأدفع إيجار المنزل والمستلزمات العائلية، وطلبات الأبناء للمدارس لا تنتهي، ومنذ توقف هذه الإعانة وأنا أبحث كل يوم عن سيدة استدين منها بعض المال، أملاً في عودة مبلغ الضمان الذي نحن في أمس الحاجة إليه».

وتواصلت «الحياة» منذ أيام، مع المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الحديثي، الذي وعد بتقديم رد. وتم الاتصال به مرات عدة. وكان رده بأن «النظام متوقف». وفي اتصال آخر ذكر أنه «مشغول جداً». وبادرت «الحياة» إلى إرسال معلومات إحدى الحالات إلى موبايله، مع رقم السجل المدني. ولم تتلق رداً.

رفض وزارة المالية و التقاعد يطيح بمساعي زيادة المعاش لـ4 آلاف ريال

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/551965

الرياض - أبكر الشريف

أكدت مصادر مطلعة أن وزارة المالية والمؤسسة العامة للتقاعد رفضتا إقرار زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين لتصل إلى أربعة آلاف ريال، ما يعني بقاء دخل غالبية المتقاعدين بحدود 1800 ريال شهرياً. وعلمت «الحياة» أن رفض وزارة المالية ومؤسسة التقاعد إقرار الزيادة، يعزى إلى عدم وجود موازنة مالية تغطي تلك الزيادة. وأكد مدير جمعية المتقاعدين السعودية الفريق عبدالعزيز الهنيدي أن مساعي الجمعية إلى فرض حد أدنى لأجور المتقاعدين اصطدم برفض وزارة المالية والمؤسسة العامة للتقاعد. (للمزيد)

وقال لـ«الحياة»: «إن مناقشة موضوع الحد الأدنى من الرواتب قديم جداً، وإن مجلس الشورى سبق أن طالب بأن يكون الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين 4 آلاف ريال».

وأشار إلى أن الدولة قادرة على إقرار هذا الحد، كونها حددت الراتب الأقل لمن هم على رأس العمل بـ 4 آلاف ريال.

وأضاف: «عند المطالبة بالمساواة مع من هم على رأس العمل، أكد وزير المالية أن نظام التقاعد يختلف عن نظام الموظفين الذين على رأس العمل، وكان هذا هو السبب في عدم الموافقة، على رغم تأكيد مجلس الشورى أن 3 آلاف ريال قليلة جداً على المتقاعدين وسط الغلاء الحالي، ونحن نسعى إلى أن يكون الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين 4 آلاف ريال مع علاوة سنوية تتماشى مع الغلاء». ويذكر أن الأرقام الصادرة عن مؤسسة التقاعد العام الماضي أشارت إلى أن عدد المتقاعدين يبلغ أكثر من 571 ألف مواطن، منهم 429 ألفاً على قيد الحياة، و 124 ألف متوفى تستفيد أسرهم من معاشاتهم، وبلغ مجموع المعاشات المصروفة إلى المتقاعدين كافة نحو 44 مليون ريال.

المدير أبدى استعدادهم للتعاون مع لجان التحقيق إذا ثبت وقوع الحادثة

مواطن يتهم مستشفى حكوميا بسرقة كلية ابن شقيقه

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638644.htm

خالد الفارس (الرياض)

اتهم المواطن علي المرشدي العتيبي مستشفى عفيف العام بسرقة كلية ولد شقيقه الشاب غازي نايف العتيبي، لافتا إلى أنهم لم يكتشفوا الحادثة إلا بعد مضي عامين من وقوعها، مطالبا الجهات المختصة بالتدخل لإنصافهم، في حين أكد مدير مستشفى عفيف الدكتور شاهر العتيبي أنه حديث عهد بالمستشفى، ولا يعلم عن حادثة سرقة الكلية أي شيء، مؤكدا أن الدولة لن تتوانى في إعطاء كل مواطن حقه، مبديا استعدادهم التام لمساعدة اللجان التي تحقق في الحادث، إذا ثبت وقوع حالة السرقة.

وبين المرشدي أن ابن شقيقه غازي تعرض قبل عامين لصعق كهربائي عندما كان يلهو مع أشقائه في المنزل، ونقل على الفور إلى مستشفى عفيف العام وأبلغهما الطبيب بأن حالته الصحية سيئة للغاية ولديه نزيف داخلي ولا بد من إجراء عملية جراحية.

وقال المرشدي «وافقنا على ذلك من أجل سلامة ابننا وتم إجراء العملية وحضر إلينا الطبيب لكي يبلغنا بأن الطحال لابد من إزالته لأنه غير صالح، فوافقنا، فاستأصلوا الطحال وأحضروه لنا، فقلنا لهم لا نريده، وبعد أن غادر غازي المستشفى بدأ يشكو من آلام مبرحة ناحية الكلية اليسرى»، مشيرا إلى أنهم لم يعبأوا لهذا الأمر مطلقا.

وذكر المرشدي أنه بعد عامين من الحادثة أصيب غازي في حادث سير ونقل إلى مستشفى عفيف، لافتا إلى أن الأطباء أكدوا أن وضعه الصحي سيئ ولابد من خضوعه لعملية، لافتا إلى أنهم فوجئوا حين أخبرهم الأطباء أن غازي يفتقد للطحال والكلية اليسرى.

وأضاف المرشدي «صعقت من الخبر، لأننا نعلم أنهم أزالوا الطحال في العملية الأولى، أما الكلية فلم يخبرنا بها أحد، لذا أطالب الجهات المختصة بتشكيل لجنة أمنية صحية لأن الأمر أصبح جنائيا أكثر من كونه خطأ طبيا».

وكشف تقرير طبي عن حالة المريض من مستشفى عفيف (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن المريض غازي العتيبي نوم في مستشفى عفيف في 14 شوال 1434، وتبين وجود خدوش في الوجه ونزيف حاد بالبطن، وهبوط في الضغط، ما اضطر الجراح إلى إجراء عملية جراحية عاجلة، وهي عبارة عن استكشاف للبطن، مع العلم بأنه أصيب في حادث مروري سابق وتم فتح بطنه وإزالة الطحال.

وورد في التقرير أن الاستكشاف الحالي تبين فيه إصابة المريض بتهتك في الكبد مع تجمع دموي خلف الغشاء البريقوني، وأجريت له ضمادات لإيقاف النزيف ولم يستدل على وجود الطحال والكلية اليسرى أثناء الجراحة وتم نقل المريض إلى العناية المركزة ثم نقله إلى مدينة الملك سعود الطبية.

بدوره، أكد رئيس واستشاري العناية المركزة وثلاثة أطباء في مدينة الملك سعود الطبية في تقرير طبي خاص (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أنه جرى قبول المصاب غازي العتيبي محول من مستشفى عفيف تحت رعاية قسم جراحة الصدر بالمدينة بادعاء إصابة المواطن المذكور في حادث سيارة أدى إلى حدوث كدمات بالرئتين وكسور بالساعد الأيسر وتجمع دموي وهوائي بالتجويف البللوري في الجهة اليمني ونزيف داخل البطن نتيجة تهتك الكبد من الدرجة الرابعة وقد تم وضع أنبوب بالتجويف البللوري الأيمن وجبيرة بالساعد الأيسر وعمل استكشاف للبطن ووجد عدم وجود الطحال والكلية اليسرى، إذ جرى استئصالهما في حادث آخر قبل عامين وتبين مع التحاليل وجود قصور حاد بوظائف الكلية اليمنى الأمر الذي استدعى عمل غسيل دموي كلي أكثر من مرة لكن لم يتحسن تحليل الوظائف.

ويشير التقرير إلى أن الحالة العامة للمريض سيئة ودرجة وعيه متوسطة ومازال موصولا بجهاز التنفس الصناعي والبطن لاتزال مفتوحة وهو تحت المتابعة المستمرة في وحدة العناية المركزة.
في المقابل، استغرب مدير مستشفى عفيف الدكتور شاهر العتيبي في حديثه لـ«عكاظ» استئصال الطحال نتيجة الصعق الكهربائي في العملية الأولى، مبينا أنه حديث عهد بمستشفى عفيف ولا يعلم عن حادثة استئصال الكلية.
وأكد العتيبي أن الدولة لن تتوانى في إعطاء كل مواطن حقه، مبديا استعدادهم التام للتعاون مع اللجان التي تحقق في القضية في حال ثبت اختفاء كلية المريض غازي.

:أكد السيطرة على الأمراض الفيروسية في الحج والعمرة.. الربيعة

دعم التخصصات الصحية بـ70 مليوناً سنويا للحد من الشهادات المزورة

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638475.htm

حسين هزازي (جدة)
كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة عن صدور أمر سام كريم يتضمن الموافقة على زيادة الدعم السنوي لميزانية الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ليصبح 70 مليون ريال سنويا ولمدة ثلاث سنوات، وأن الوزارة بكافة مرافقها سوف تستفيد من الإمكانات الصحية لدى الهيئة، للكشف عن الشهادات المزورة أو توثيقها أو التطوير في مجال التعليم الصحي، وزاد «ما يثلج الصدر أن الهيئة أصبحت مرجعا يشار إليه بالبنان للكشف عن الشهادات العلمية المزورة وتوثيقها، وهذا ما يعطي إضافة نوعية على مستوى المملكة والعالم».
وقال الربيعة خلال تدشينه لمبنى هيئة التخصصات الصحية في جدة أمس «جميع المؤسسات الصحية الحكومية أو الخاصة تعول على الهيئة في البرامج التدريبية التي تسهم في توطين الوظائف، في كافة القطاعات الصحية، خاصة أن وجود 64 تخصصا عاما ودقيقا يساعد في نقل هذه التخصصات لكافة محافظات المملكة في القطاعين العام والخاص»، موضحا أن الوزارة لديها خبرة كبيرة في الترصد لكافة الاوبئة ولديها خبرة تراكمية ضخمة جدا تساعد في التحكم بكافة الأمراض الفيروسية خاصة في موسمي الحج والعمرة.
وعبر وزير الصحة عن سعادته بالاحتفال بتدشين المبنى الإداري والمكتبي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية بمحافظة جدة الذي يتزامن مع مرور 83 سنة على توحيد المملكة على يد القائد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله-، مبينا أن المملكة شهدت وتشهد نهضة شاملة في جميع المجالات، وهو ما كان له أثر كبير في تطور القطاع الطبي والتعليم الصحي في المملكة.
وأردف «الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أنموذج يحتذى في التعليم الصحي على مستوى المنطقة، بعد أن حظيت برعاية كريمة ودعم سخي من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ إنشائها، وتعد مشاركا فاعلا ومهما من خلال دورها الحيوي ليس في إنفاذ الخطط الاستراتيجية الصحية فحسب، بل يعول عليها في رسم واستشراف مستقبل صحي زاهر، وقد أثبتت ريادتها على المستوى الخليجي والعربي ونحن ننتظر تحقيق ريادة عالمية».
وبين أن الهيئة الطبية الشرعية التي تتولى الفصل في القضايا المرفوعة ضد وزارة الصحة هي جهة مستقلة ومن يديرها هو قاضي من فئة «أ» وتم اختياره من قبل وزارة العدل، ولم تتدخل وزارة الصحة ابدا لا في احكامها ولا ماتقوم به، وكل من يصدر له حكم يحق له التظلم في ديوان المظالم، مشيرا إلى أنه لا يوجد اي تعطل لمشروع التامين الصحي وما زالت

اللجان التي اقرها مجلس الوزراء تعمل على ذلك، مبينا أن وزارة الصحة تقوم على ملف السمنة في المملكة، ولديها مراكز متخصصة لعلاجه.
من جانبه القى الأمين العام للهيئة الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ كلمة عبر فيها عن عميق شكره وامتنانه لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما تجده الهيئة من دعم كبير لها، وثنى بالشكر لوزير الصحة على تفضلة بافتتاح مبناها بجدة، مؤكدا ان هذا المشروع يعتبر إضافة متميزة في مسيرة عمل الهيئة ودورها الريادي في خدمة الممارسين الصحيين في جميع مناطق ومحافظات المملكة وخاصة في مكة المكرمة وجدة الأمر الذي سينعكس بإذن الله على تطوير الأداء المهني في مجال التخصصات الصحية المختلفة، كما ان هذا الفرع سيقدم خدماته للممتحنين، حيث خصصت قاعة لامتحان الهيئة الالكتروني الذي تقدمه بروميتريك العالمية، كما تم تخصيص مكاتب لإجراءات التوثيق والتأمين بهدف تقديم خدمات متكاملة إضافة إلى أنه قد تم الانتهاء من الربط الإلكتروني بين المقر الرئيسي للهيئة وفرع الهيئة في محافظة جدة.
وفي ما يتعلق بما تقوم به الهيئة على صعيد المهام الموكلة لها اكد الصائغ ان الهيئة وضعت زيادة فعالية التصنيف والتسجيل المهني والتوثيق من خلال توظيف التكنولوجيا لاعمال التصنيف والامتحانات والتطوير المهني ومراجعة قواعد البيانات وهيكليتها ضمن اولوياتها الهامة، وقامت بتحديث وتجويد بنوك الاسئلة لامتحانات التصنيف المهني في أغلب التخصصات الصحية، كما عملت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على تجويد المخرجات الصحية في البرامج الصحية المساعدة، وجرى تقديم اعتماد البرامج التطويرية والتاهيلية للمؤسسات الصحية الحكومية بما يتفق مع معايير الهيئة وجاءت الاستفادة من الخبرات المحلية و الدولية فى مجال التعليم الطبي والدرسات العليا من خلال الاتفاقيات والمفاهمات والزيارات لتخدم تطلعتنا فى مجال اعتماد المراكز التدريبية للتخصصات العامة والفرعية والدقيقة واعداد وتأهيل المقيمين.

يشكون من تعاطي الأزواج المخدرات .. نساء:

ضياع الأبناء وتدني المستوى المادي والاجتماعي لافتقاد القدوة

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130916/Con20130916638728.htm

سماح ياسين (المدينة المنورة)
يتسبب تعاطي المخدرات في سوء المعاملة بين أفراد الأسرة الواحدة، فيسود التوتر والشقاق بينهم، كما يمتد خارج نطاقها ليطال الجيران والأصدقاء، فتتفشى الجرائم الأخلاقية والعادات السلبية، حيث لا يأبه مدمن المخدرات بالانحراف إلى بؤر الرذيلة، ناهيك عن أنه لا يضر بشخصه فقط، بقدر ما يسببه من آلام تتجرعها الزوجة والأبناء، خاصة إذا استخدم الآباء منازلهم لاستضافة أصدقائهم في جلسات جماعية لتعاطي الحشيش والكبتاجون.
«عكاظ» التقت عددا من الزوجات اللاتي تحدثن عن حياتهن الزوجية مع أزواج يتعاطون الحشيش والكبتاجون، في البداية تقول أم عبدالله: «تزوجت بعد طلاقي من زوجي الأول برجل اكتشفت بعد الزواج أنه يتعاطى الحشيش بكثرة، وقام زوجي بإقناعي بأن الحشيش نوع من أنواع المهدئات لا إدمان عليه وأنه يعمل على تهدئته ويجعل فكره صافيا كي يعمل بجد ونشاط، وصدقته فيما قاله لي، رغم أنه شدد على ألا أخبر أحدا من أسرتي بأنه يتعاطى الحشيش، وكنت في كل يوم يمر أكتشف أنه إنسان غير سوي بتصرفاته، فهو لا يستمر في وظيفة واحدة ولديه العديد من العلاقات النسائية المحرمة، ثم اكتشفت أنه رجل بارع في الكذب والتمثيل، حاولت مرارا أن أتفاهم معه حول ما يفعله، ومدى حرمانيته، وعدم جوازه، فما كان منه إلا أن ضربني ضربا مبرحا، وطلب مني ألا أتدخل في شؤونه الخاصة، بل وأكد علي أن أدعه وشأنه، وأصبح يدخن الحشيش طوال اليوم، فهددته بالإبلاغ عنه فسخر مني، وعندما تحدثت إلى إحدى صديقاتي المقربات عن وضعي اكتشفت أن حالها لا يختلف عن حالي، فزوجها يتعاطى الحشيش والكبتاجون، غير أنها استطاعت علاجه والآن عاد زوجها إلى رشده وإلى صلاته واستقامته، في الوقت الذي حاولت أن أفعل ذلك مع زوجي إلا أنني

فشلت، خاصة أنه لا يصلي، كما أن أهله يساعدونه على ما يقوم به من أفعال محرمة وعلاقات غير سوية وتعاطي المخدرات وشرب المسكر، ما دعاني إلى طلب الطلاق منه، فقام على الفور بتطليقي والعودة إلى حياته».
وتقول أم يوسف الخمسينية: «يتعاطى زوجي الحشيش منذ تزوجته منذ أكثر من 25 عاما، وقمت بإنجاب سبعة أطفال منه ولو أني غير موظفة لعانى أبنائي من الفقر والحاجة، لأن والدهم كان يصرف كل ما لديه على الحشيش والمسكر، وإذا لم يجد الحشيش كان يوسعني ضربا وشتما وكان يطلق العنان للسانه فيقرعني بأقذر الألفاظ، كما كانت لديه تصرفات غريبة، وكأنه بعدة شخصيات، صبرت وتحملت ودعوت الله أن يهديه ولكنه استمر في بطشه وجنونه إلى أن أصيب بمرض منعه من الحركة، وأصبح الآن على كرسي عجل، ما اضطره لترك أفعاله المشينة، كما كف عن تعاطي الحشيش والمسكرات بعد أن خسر صحته وحياته بسببها».
وتشاركها الرأي أشجان التي تزوجت ثلاث مرات، وفي كل مرة تكتشف أن زوجها يدخن الحشيش، وتقول أشجان: «لا أعلم لماذا يأخذني حظي العاثر للزواج من أزواج يتعاطون الحشيش لدرجة الإدمان، وكل واحد منهم لديه نفس التصرفات والانفصام في الشخصية، ما اضطرني إلى أن أصبر على زوجي الأخير حتى لا أشتت أبنائي الذين يرون والدهم وهو يوسعني ضربا وشتما ويقوم بتعذيبي أمامهم وحتى لا أتطلق للمرة الثالثة لعل ربي يهدي زوجي».
من جهتها تؤكد وكيلة عمادة الدراسات الجامعية ونائبة قسم علم النفس بجامعة طيبة عن المردود النفسي الذي يحيط بكامل أفراد الأسرة في حال كان أحد أفراداها من متعاطي المخدرات، حيث تعد الأسرة هي الخلية الرئيسية، فإذا صلحت صلح حال المجتمع، فالأسرة أهم عامل يؤثر في التكوين النفسي للفرد، لأنها البيئة التي يحل بها وتحضنه فور رؤية نور الحياة، وبالتالي فإن وجود أي خلل في النظام الأسري من شأنه أن يحول دون قيامها بواجبها التعليمي والتربوي لأبنائها، فتعاطي المخدرات -على سبيل المثال- يصيب الأسرة والحياة الأسرية بأضرار بالغة من وجوه كثيرة أهمها ولادة الأم المدمنة على المخدرات لأطفال مشوهين، ومع زيادة الإنفاق على تعاطي المخدرات يقل دخل الأسرة الفعلي، مما يؤثر على نواحي الإنفاق الأخرى ويتدنى المستوى والغذائي والاجتماعي والتعليمي وبالتالي الأخلاقي لدى أفراد تلك الأسرة التي وجه عائلها دخله إلى الإنفاق على المخدرات، وبالتالي فإن هذه المظاهر تؤدي إلى انحراف الأفراد لسببين، أولهما أغراض القدوة الممثلة في الأب أو الأم أو العائل، السبب الآخر هو الحاجة التي تدفع الأطفال إلى أدنى الأعمال لتوفير الاحتياجات المتزايدة في غياب العائل إلى جانب الآثار الاقتصادية والصحية لتعاطي المخدرات على الأسرة نجد أن جو الأسرة العام يسوده التوتر والشقاق والخلافات بين أفرادها، فإلى جانب إنفاق المتعاطي لجزء كبير من الدخل على المخدرات والذي يثير انفعالات وضيقا لدى أفراد الأسرة فالمتعاطي يقوم بعادات غير مقبولة لدى الأسرة، حيث يتجمع عدد من المتعاطين في بيته ويسهرون آخر الليل، مما يولد لدى أفراد الأسرة تشوقا لتعاطي المخدرات تقليدا للشخص المتعاطي أو يولد لديهم الخوف والقلق خشية أن يهاجم المنزل بضبط المخدرات والمتعاطين أو بأذى المتعاطين أنفسهم لأنهم يفقدون أخلاقهم ويفقدون السيطرة حتى على أنفسهم، أما أضرار المخدرات فهناك أضرار اجتماعية وأخلاقية، منها انهيار الأسر وضياعها، فالمخدرات تسلب متعاطيها القيمة الإنسانية الرفيعة وتهبط به إلى وديان البهيمية حيث تؤدي بالإنسان إلى تحقير النفس فيصبح دنيئا مهانا لا يغار على محارمه ولا على عرضه وتفسد مزاجه ويسوء خلقه.
ومن أهم الأضرار الاقتصادية التي تسببها المخدرات استنزاف الأموال وتؤدي إلى ضياع موارد الأسرة بما يهدد بالفقر والإفلاس، كما أن المخدرات تضر بمصالح الفرد ووطنه لأنها تؤدي إلى الكسل والخمول وقلة الإنتاج.
ويرى مختصون أن الاتجار بالمخدرات طريق للكسب غير المشروع لا يسعى إليه إلا من فقد إنسانيته كما أن كثرة المدمنين تزيد من أعباء الدولة لرعايتها لهم في المستشفيات والمصحات وحراستهم في السجون ومطاردة المهربين ومحاكمتهم.
ومن جهته أوضح لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي بشرطة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أن أي بلاغ عن متعاطي المخدرات يرد إلى الشرطة يؤخذ في عين الاعتبار للتأكد من صحة البلاغ، كما أن إدارة مكافحة المخدرات خصصت رقما موحدا لتلقي بلاغات المدمنين والمروجين وهو (995)، أما في حال وجدت إشكالية جنائية بسبب المخدرات فإن الشرطة تقوم بإحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق بها.
وأوضح الغنام أن حالات المخدرات التي ترد إلى الشرطة تحال إلى إدارة مكافحة المخدرات لتتولى متابعة القضية وحالات المسكرات وإحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام عن طريق الشرطة، أما بلاغ المتعاطي الذي يحاول التعافي والإقلاع عن المخدرات فإنها تؤخذ بجدية وتحال الحالة إذا لم تكن جنائية إلى المستشفيات الخاصة بعلاج الإدمان لتعالج بسرية تامة،

فالدولة لا تتوانى عن مساعدة المدمنين الذين ابتلوا بالإدمان وذلك بتقديم ومد يد العون والمساعدة في علاجهم وإعادة تأهيلهم وإصلاحهم دون معاقبتهم على ما ارتكبوه في حق أنفسهم، أما حالات الإدمان الجنائية مثل المروجين أو مرتكبي الجرائم فهؤلاء لابد من معاقبتهم وعلاجهم بنفس الوقت.

الشؤون الاجتماعية": ربط بيانات الفقراء بالأقمار» الصناعية

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/16/945080

أبها – عبده الأسمري

تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق خطة لحصر وربط بيانات الفقراء والمساكين والمحتاجين في كل مناطق المملكة عبر الأقمار الصناعية من خلال برنامج متطور مع وكالات وزارة الشؤون الاجتماعية .

وبين المتحدث الرسمي باسم الوزارة خالد الثبيتي في تصريح خاص لـ»الشرق» نية وتخطيط الوزارة توفير قوافل لمكافحة الفقر في كل المناطق بدلاً عن قافلة وحيدة تم إطلاقها قبل أشهر، لافتاً إلى الاستعانة بمنظومة متكاملة من الخدمات لتوفيرها ضمن هذه القوافل والاستفادة من تجربة القافلة التي جابت عدة مدن سعودية ورصدت وأكملت عديداً من متطلبات الفقراء والمساكين، وإدخال عدد منهم ضمن بيانات وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي وتوفير عدد من متطلباتهم عبر وكالات الوزارة كافة.

وأضاف أن قوافل مكافحة الفقر ستكون مجهزة بفرق عمل وبالتنسيق مع مندوبين من وكالة الوزارة في فروع الوزارة بمناطق المملكة، إضافة إلى توفير أجهزة تقنية عالية الجودة مرتبطة عبر الأقمار الصناعية ببرامج وقواعد بيانات الوزارة وسيتم تطوير كل الأعمال المناطقية بأعمال وأهداف قوافل مكافحة الفقر وتوفير دراسات كاملة عن أهدافها والرؤى المستقبلية لهذه القوافل.

ولفت الثبيتي إلى أن هذه القوافل ستصل إلى كل القرى والهجر الحدودية والمدن لرصد ومتابعة طلبات كل الفقراء والمحتاجين والحرص على تقديم الخدمات لهم، مبيناً أن عديداً منهم لا يستطيعون أن يقدموا أوراقهم إلى وكالات الوزارة، إضافة إلى أن بعضهم أميون لا يجيدون القراءة ولا الكتابة، وأن أفراداً منهم لا يعرفون الخدمات التي تقدمها الوزارة ولا يوجد بالقرب منهم مواقع لتقديم الخدمة.

وأوضح الثبيتي أن القوافل تهدف إلى رصد احتياجات الفقراء والمساكين والمحتاجين وطالبي الخدمات الاجتماعية في مقار سكنهم ومواقعهم وتوفير الخدمة في كل قطاعات الضمان الاجتماعي والرعاية والتنمية الاجتماعية بشكل سريع، ودراسة الحالات عبر فرق عمل ميدانية تتواصل مع الوزارة بشكل آلي وتقني وسريع تضمن تجويد الخدمة وإنهاءها بوقت سريع، لافتاً إلى أن القافلة الموجودة الآن في المنطقة الشرقية ستقوم بزيارة المناطق وتنفيذ خطة عمل في كل زيارة تقوم بها ورفع تقارير دقيقة إلى الوزارة .

نساء القنفذة يقطعن 400 كلم لاستخراج الهوية

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/16/945065

القنفذة – أحمد الناشري

اختصر أهالي محافظة القنفذة مطالبهم في مطلب واحد، وهو إيجاد قسم نسائي لفرع الأحوال المدنية في المحافظة، وتأتي هذه الرغبة جراء المعاناة التي تكبَّدوها من عدم وجود نساء يقمن على خدمة النساء. وذكر عدد من الأهالي أن معاناتهم تصل أحياناً للسفر إلى جدة من أجل الحصول على هوية لأحد أفراد عائلتهم من النساء وقطع مئات الكيلومترات من أجل خدمة قالوا إنها ينبغي أن تتوفر في محافظتهم.

حاجة مُلحة

وقال عبدالقادر محمد العمري: إن وجود قسم نسائي في إدارة الأحوال المدنية بالقنفذة أصبح حاجة ملحة لكل أهالي القنفذة والمناطق المجاورة لها، وكما يعلم الجميع فإن حصول المرأة على هوية وطنية أصبح أمراً مهماً، ولذلك فإن كثيراً من أهالي المحافظة يضطر للسفر إلى المناطق المحيطة بالقنفذة مثل جدة والباحة وأبها من أجل الحصول على الخدمات النسائية التي تقدمها الأقسام النسائية في فروع إدارات الأحوال المدنية السابقة الذكر، وأبرزها بطاقة الهوية الوطنية، التي باتت تسهِّل للمرأة كثيراً من العناء فيما لو كانت لا تحمل هوية وطنية.

معاناة السفر

ويضيف المواطن عبدالعزيز الشاعري قائلاً: افتتاح قسم نسائي في فرع الأحوال المدنية بالقنفذة سيُسهم في تواصل المرأة مع مختصة من جنسها لإنهاء بعض المعاملات التي تتطلب حضور المرأة لإدارة الأحوال المدنية بشكل يومي أحياناً، خصوصاً إذا ما تحدثنا عن الأرامل والمطلقات وغيرهن ممن يضطررن للمراجعة لمختلف شؤون حياتهم. وقال: لقد كشفت الاختبارات التي يقيمها مركز قياس للنساء، التي يُشترط للدخول إليها إحضار هوية تثبت صحة المعلومات الخاصة بالمتقدمة للاختبار وأهمية إنهاء إجراءاتها بنفسها، وهو الشيء الذي لا يتوفر لنساء وبنات المحافظة، فكثيرات منهن يستخدمن سجل العائلة في إنهاء معاملاتهن كافة، وحتى البطاقة الذكية التي وضعها مركز قياس لحل المشكلة لم تنفع، وذلك بسبب العدد الكبير من المتقدمات للاختبارات، وهو الأمر الذي اضطر بسببه كثير من الأهالي إلى السفر خارج القنفذة من أجل الحصول على بطاقة تثبت هوية الحاملة لها.

التخفيف من المعاناة

ويتفق كلٌّ من عبدالله هادي الناشري، أحمد محمد أبو رمش، غالب محمد السيد، يحيى حسن كولي، عمر سليمان القوزي، على أن وجود قسم نسائي في أحوال القنفذة أصبح أمراً ضرورياً للتخفيف من معاناة الأهالي وأسرهم مما يصطدمون به من إجراءات في بعض المؤسسات الحكومية التي تشترط وجود ما يثبت هوية المرأة.

افتتاح فرع نسائي

بدوره، أوضح لـ «الشرق»، مدير فرع الأحوال المدنية في القنفذة علي بن محمد الفقيه، قائلاً: هناك توجُّهات من وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية لافتتاح قسم نسائي في أحوال القنفذة قريباً، وطمأن الأهالي قائلاً: يحظى هذا الموضوع بمتابعة جادة من قِبله، وإن شاء الله يكون هذا الأمر في القريب العاجل.

3 جهات تخلي مسؤوليتها من "معتل عقليا" بالمدينة

الصحة" و"الاجتماعية" تنفيان صلتهما بالحالة.. و"الشرطة": لا" بد من جهة ترعاه

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=160272&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي

رصدت "الوطن" افتراش مواطن تبدو عليه علامات "المرض النفسي" للرصيف أمام مستشفى الأنصار ومسجد الإجابة بحي الإجابة بالمدينة المنورة منذ عدة أشهر، دون أن يهتم به أحد أو تستجيب أي من الجهات المسؤولة لبلاغات المواطنين المطالبة بسرعة معالجة أمر الرجل ونقله إلى جهة تهتم به، وفي رد الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة على استفسارات "الوطن" عن وضع المواطن أكدت أنه يعاني من خلل في العقل "معتل" والمستشفى غير مخول بنقله من موقعه حيث إنه لا يحتاج للتنويم في مستشفيات المنطقة، وتتحمل الجهات المعنية نقله من موقعه مشيرة إلى أن الشخص يبحث عن عطف الناس بمجاورته للمسجد.

وبات المشهد معتادا بالنسبة لكثير من سكان الحي ومراجعي المستشفى الذين اعتادوا تقديم وجبات غذائية وأطعمة مختلفة له، فيما يتجنب البعض الآخر الاقتراب منه ومخالطته، ولم يخف سكان الحي تذمرهم من ذلك الوضع غير الإنساني.

وأوضح المواطن عبدالرحمن الخطابي أنه يراجع مستشفى الأنصار بالمدينة ولاحظ افتراش الشخص للرصيف وبقاءه على هذا الحال منذ عدة أشهر ويحسن إليه مراجعو المستشفى بالصدقات. وبين المواطن عبدالرحمن الحسن أنه تم إبلاغ عدة جهات أمنية عن حالة الشخص المذكور وتم نقله من قبل الجهات الأمنية قبل فترة من الزمن هو ومعه عدد من الأشخاص المشردين لكنه عاد من جديد وافترش الأرض، ولا يستطيع أحد من السكان أن يسيء إليه أو يطالبه بالرحيل لكنهم يبلغون الجهات المعنية التي لا تتجاوب مع بلاغاتنا المتكررة.

ومن جهته أوضح مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي لـ"الوطن" أن الحالة ليست منومة في مستشفى الأنصار وليس لها علاقة بالمستشفيات، ولا يمكن علاجها في المستشفيات فهو يعاني مما يسمى "خلل عقلي" ويعتبر نقل الشخص من موقعه من اختصاص الجهات الأخرى حيث يمارس الشخص استعطاف الناس بمكوثه بجوار المسجد للبحث عما يقدم له.

فيما أوضح المتحدث الرسمي لشرطة منطقة المدينة المنورة بالإنابة المقدم سامي الجهني أن نقل الشخص من موقعه للمستشفى يتطلب وجود مندوب من الجهات المختصة مثل الشؤون الاجتماعية للوقوف على الحالة ومرافقة الدوريات الأمنية عند النقل ونحن على أتم الاستعداد لنقل الحالة لكن في وجود جهة ترافق الدوريات للاطلاع على الحالة حتى لا ينتهي الأمر بنقل الحالة وتكرار عودتها للموقع من جديد لعدم حل المشكلة من البداية.

إلى ذلك قال المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة أحمد السناني نحن وقفنا على الحالة وطلبنا تقريرا طبيا من الشؤون الصحية ممثلة في مستشفى الصحة النفسية، كما أنه لا بد أن تتحرك الجهات الأمنية وتسلم هذا المختل للصحة النفسية والحصول على إثبات الحالة. وأضاف أن مركز التأهيل الشامل لا يستقبل الحالات التي تعاني من أمراض نفسية حيث إن لدينا معاقين طريحي الفراش، وخوفاً عليهم من المساس بهم صدر قرار من الوزارة بعدم إدخال أي حالة تتعاطى أدوية نفسية وتعاني من اضطرابات سلوكية تشكل خطراً على نفسها وعلى الآخرين، وكذلك خوفاً من العدوى. ونفس الشيء ينطبق على دار الرعاية الاجتماعية لوجود مسنين بها لا يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم ولا بد من إحضار تقرير يفيد سلامة هذا الشخص من الأمراض النفسية. وتابع: عند مشاهدة الحالة تبين أن لديه سلوكا عدائيا من خلال تلفظه على الفريق بالموقع بكلمات نابية وحركات خادشة للحياء. وأوضح أن الشؤون الاجتماعية لا تستطيع أن تصدر تقريراً

طبياً عن الحالة ووزارة الصحة هي المعني بالتقارير الطبية. وأخيراً لا بد من مخاطبة الشؤون الصحية من قبل الجهات الأمنية وإبلاغ إمارة المنطقة بالحالة.

الفيصل لـ المدينة :اللائحة تضمن حقوق ملاك العقارات وتصحيح أوضاع سكان العشوائيات وتوفيرالعمل والتعليم والعلاج لهم

قال: إنه أول مشروع يوافق عليه المليك منذ تسلمي مهمة الخدمة في المنطقة

المصدر: صحيفة المدينة الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478685/الفيصل-لـ-اللائحة-تضمن-حقوق-ملاك-العقارات-وتصحيح-أوضاع-سكان-العشوائيات-وتوفيرالعhtml.

محمدرابع سليمان- مكة

أكد صاحب السموالملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة أنه سيتم تصحيح أوضاع جميع المقيمين فى الأحياء العشوائية بطريقة غير نظامية وتم البدء الفعلى فى تصحيح أوضاعهم ،،وتوفير التعليم والعمل والعلاج للجميع ..

و رداً على سؤال لـ(المدينة)حول الضمانات التى تقدم لسكان هذه الأحياء العشوائية قبل نزع ملكية عقاراتهم قال سموه: لوائح المشروع عالجت موضوع الإنسان قبل المكان فالمواطن له عدة بدائل للمساهمة فى المشروع أو أخذ تعويض أو سكن بديل وكذلك الدولة قدمت للمقيم أولاً تصحيح وضعه إذا وضعه غير صحيح والتزمت لهم الدولة بالعمل والعلاج والتعليم، وحتى للمقيمين بطرق غير نظامية سوف يتم تصحيح أوضاعهم .

وقال سموه :إن خادم الحرمين الشريفين أمر بالموافقة والتأييد لكل ما رفع له عن مشروع الشراشف كأول مشروع يوافق عليه منذ تسلمى مهمة الخدمة فى هذه المنطقة فهوأيده الله مهتم جداً بمشروع العشوائيات وخصوصاً الاهتمام بإنسان هذه العشوائيات قبل مكانها وكان حفظه الله مهتم جداً وخصوصاً بالمقيمين وليس فقط السعوديين ولذلك بدأنا نحن بتصحيح أوضاع المقيمين في هذه الأحياء قبل البدء في تصحيح وضع المكان نفسه، وتغيير المنشآت التي لا تليق بإنسان هذه المدينة المقدسة فسيدي خادم الحرمين الشريفين يضع ثقله مع هذه المشاريع لإنجازها إن شاء الله فى أسرع وقت ممكن وبأفضل طريقة ممكنة بشهادة الغير لأن الدراسات التي وضعت لهذه المشاريع هي فريدة من نوعها على مستوى العالم .

وأضاف سموه :إن أهم ترغيب لرجال الأعمال للاستثمار في هذه المشاريع كونها بأقدس بقاع الأرض، وكذلك الدولة تسعى في خدمتهم لتذليل كل الصعاب، وقال سموه إنني متأكد من نجاح هذا المشروع بمشيئة الله تعالى .

ورداً على سؤال لـ(المدينة)حول الضمانات التى تقدم لسكان هذه الأحياء العشوائية قبل نزع ملكية عقاراتهم قال سموه لوائح المشروع عالجت موضوع الإنسان قبل المكان فالمواطن له عدة بدائل للمساهمة فى المشروع أو أخذ تعويض أو سكن بديل وكذلك الدولة قدمت للمقيم أولاً تصحيح وضعه إذا وضعه غير صحيح والتزمت لهم الدولة بالعمل والعلاج والتعليم، وحتى للمقيمين بطرق غير نظامية سوف يتم تصحيح أوضاعهم .

وحول تفاعل رجال الأعمال مع مشروع تطوير الشراشف قال: وجدنا تفاعلا كبيرا وممتازا من رجال الأعمال لدرجة أن بعضهم أعلن عن المبالغ التي سيساهمون بها في المشروع ووصلت قرابة المليار من الجلسة الأولى..

وأضاف: لدينا جلسة أخرى في الأسبوع القادم لمن هم عازمون على المضى فى هذا المشروع وسترون ما يسركم وكلي ثقة في رجل الأعمال السعودي وفى رأس المال السعودي أن تكون الأفضلية لوطنه عن غيره فلدينا رؤوس أموال كثيرة

بالمليارات بل بمئات المليارات يستثمرونها في الخارج فياحبذا لو رجال الأعمال يستثمرون بعض هذه المليارات في بلدهم.
وتطرق سموه الى ان هذه المشاريع سيتم تنفيذها بصورة تتابعية بدءا من مشروع جبل الشرشف ثم النكاسة.

خريجات الكليات المتوسطة يطالبن بالتعويض عن سنوات البطالة

بالتنسيق مع التربية تقوم بحصرهن تمهيداً للتوظيف

المصدر: صحيفة المدينة الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478527/خريجات-الكليات-المتوسطة-يطالبن-بالتعويض-عن-سنوات-البطالةhtml.

ماجد القرني - جدة
دعت وزارة الخدمة المدنية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم خريجات الكليات المتوسطة" سنتان بعد الثانوية" للدخول على موقع وزارة الخدمة المدنية على شبكة الإنترنت لإضافة البيانات المطلوبة في نموذج حصر خريجات الكليات المتوسطة، الذي أعدته الوزارة، بناء على توصية اللجنة المكلفة الخاصة باستيعاب خريجات الكليات المتوسطة. ويهدف الإعلان إلى حصر خريجات الكليات المتوسطة سنتين بعد الثانوية (نساء) من هن لسن على رأس العمل أو من يشغلن مراتب أقل من المرتبة الخامسة حسب سلم رواتب الموظفين العام أو ما يعادلها فيما تبدأ فترة الحصر من 11/9/ هـ وحتى 20/ 11هـ على رابط التقديم على نموذج الحصر(WWW.MCS.GOV.SA) وجاءت الدعوة بعد أكثر من 20 عامًا في انتظار الوظيفة إلا أن أغلب المشمولات بالدعوة مازالت غير مطمئنة لها وهناك تساؤلات عن ماذا بعد الحصر.
"المدينة" التقت بعض خريجات الكليات المتوسطة ورغم أن القرار أعاد إليهن شيئًا من التفاؤل إلا أنه أظهر خوفهن من تأخر إجراءات الحصر، وتقول أم وليد - المتخرجة منذ 13 عاما_:" صبرنا كثيرا وطال الانتظار فمن يعوضنا عن تلك السنين ويساويني بزميلاتي ممن تم تعينهن في السابق فنحن أقدم خريجات وعاطلات وسئمنا الانتظار والبعض منا لن يفرح بالتعيين، حيث لم يبق إلا بضع سنين على التقاعد". وتضيف أيضًا أم أسيل "انتظرنا هذا القرار منذ زمن وما نحن فيه اليوم من تأخر في التعيين ليس لنا ذنب به فمن ينصفنا ويعوضنا عن العشرين سنة، التي قضيت من أعمارنا دون عمل فمن كان عمرها الآن 45 سنة أو أكثر كم تبقى لها من العمر وتحال للتقاعد؟ وتستطرد: "لكن نحن لا نعلم ماذا سيحل بنا من أمراض أو أقدار قد تجبرنا على الاستقالة أو التقاعد المبكر". وتتساءل أم عبدالله عما سيكون بعد الحصر، وهل سننتظر طويلا وما هي الوظائف، وهل سيكون تعيينهن دفعة واحدة، وهل نحن إداريات وعلى أي مرتبة وأي درجة وفي ظل هذا الانتظار هل سيجزي الراتب ويكفينا للعيش في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار".
وأضافت: "نحن نختلف عن غيرنا من الخريجات لطول انتظارنا في السابق، والتي دامت قرابة 20 عامًا، ومن يعوضنا عن السنين التي ذهبت من أعمارنا، ونحن نطالب المسؤولين بأن ينظروا لنا بعين الرأفة والرحمة ويحققوا مطالبنا في أسرع وقت ممكن". ومن جهته أوضح محمد الدخيني، المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم لـ"المدينة" أن الوزارة تسعى لإنهاء هذا الموضوع والاستفادة من خبرات الخريجات وإمكانياتهن في دعم العملية التربوية والتعليمية.
وقال إن الحصر الذي سيبدأ لخريجات الكليات المتوسطة خطوة جيدة نحو الحل وطريقة مهمة للاستفادة منهن في مدارس التعليم العام أو في غيرها من الأماكن المناسبة لهم وفق الخبرات، التي اكتسبوها وحسب إمكانياتهن، مشيرا إلى أنه سيتم الإعلان عن بقية الإجراءات بعد الحصر.

المظالم: قضايا التعويضات ضد الداخلية و التجارة ليست من اختصاصنا

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/552202

الرياض - حياة الغامدي

علمت «الحياة» من مصادر موثوقة أن رئيس ديوان المظالم رفض تقييد بعض القضايا المرفوعة ضد بعض الجهات حكومية، لاسيما وزارة الداخلية ولجنة المساهمات المالية وإحالتها إلى الدائرة المختصة للنظر فيها من دون إبداء الأسباب، فيما أكد المتحدث الرسمي لديوان المظالم في السعودية بندر الفالح لـ«الحياة» عدم اختصاص المحاكم الإدارية بالنظر في قضايا التعويضات ضد وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للسجون، أو القضايا المتعلقة بالمنازعات المالية.

وأوضحت المصادر أن من أبرز القضايا التي يرفض رئيس الديوان النظر فيها، القضايا ضد القرارات الإدارية لوزارة الداخلية، إضافة إلى قضايا لجنة المساهمات العقارية في وزارة التجارة وغيرها.

وأشارت إلى أن القرارات الإدارية يجوز الطعن فيها أمام ديوان المظالم، مشددة على مخالفة رئيس الديوان النظام من خلال رفضه تقييد بعض القضايا التي لا تدخل ضمن صلاحياته المتمثلة في الإشراف والإحالة، وليس رفض ملف القضية.

وأكدت أنه يجب إحالة القضايا إلى الدوائر القضائية لتصدر في حقها الحكم حتى لو تضمن الحكم عدم الاختصاص أو رد الدعوى أو عدم قبولها شكلاً، موضحة أن جميع فروع ديوان المظالم تنتهج الرفض ذاته في قبول قضايا معينة.

وعزت رفض رئيس ديوان المظالم لبعض القضايا إلى صدور أحكام سابقة سبّبت حرجاً للديوان، أو لوجود اتفاقات مسبقة مع تلك الجهات الحكومية.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي لديوان المظالم في السعودية بندر الفالح لـ«الحياة» عدم اختصاص المحاكم الإدارية بالنظر في قضايا التعويضات ضد وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للسجون، أو القضايا المتعلقة بالمنازعات الماليـــة.

وقال إن نظام الديوان يسير جنباً إلى جنب مع الأنظمة الأخرى التي حددت أنظمتها اختصاصات لها في بعض المنازعات، موضحاً أن الديوان لا يفرق في ذلك بين جهة إدارية وأخرى «فالعبرة بما جاء في النظام الذي حدد اختصاصاته، ومن ثم فإن محاكم الديوان تنظر القضايا التي تقام ضد جميع الجهات الإدارية، كما تنظر في القضايا، سواء المتعلقة بنزاع عقدي أم مطالبات ومستحقات مالية أم تعويض أم إلغاء قرارات تصدر من تلك الجهات».

وأفاد بأن الديوان في القضايا التي تقدم إليه من ذوي الشأن قبل إحالتها يقوم بفحصها لمعرفة مدى اختصاصه ابتداء حتى يوفر الوقت والجهد للقضاة والمتقاضين، مضيفاً: «من تلك القضايا التي تقدم ويفهم أصحابها بعدم اختصاص الديوان، القضايا التي تقام ضد الهيئات العمالية (الابتدائية، العليا)، وما يصدر من قرارات من جهات الفصل، والأوراق التجارية، وهيئة السوق المالية، وتسوية المنازعات المالية، واللجان الجمركية وغيرها من القرارات المحكومة بأنظمتها التي جعلت من قراراتها نهائية محصنة من الطعن فيها أمام محاكم الديوان».

تربويات: إعاقات بسيطة تحرم 2000 طالب من الدراسة

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/552154

الدمام – رحمة ذياب

تسببت إعاقات تراوحت بين «المتوسطة» و«البسيطة»، في حرمان طلبة مستجدين من الدراسة في المدارس العادية، وهم بمراحل دراسية مختلفة. فيما أبدى ذووهم حيرتهم في إيجاد بدائل لهم. وأبدت مراكز تُعنى بالمعوقين أن هؤلاء الطلاب بحاجة إلى «أماكن عادية، قادرة على علاجهم تدريجياً، وليس مراكز مختصة في المعوقين، خوفاً من تدني مستوى قدراتهم».

وقدرت تربويات في مدارس أهلية وحكومية، أن «أكثر من ألفي طالب يعانون من مشكلة القبول، ويواجه ذووهم مشكلة عدم إيجاد مكان لهم، لعدم توافر فصول خاصة للطلبة الذين يعانون من مشكلات سلوكية بسيطة. وتكون أشبهش بسمات الإعاقة أو التوحد، ويصعب على الأهالي تسجيلهم في مراكز خاصة للمعوقين، لأنه قد يحد من قدراتهم، ويؤدي إلى تفاقم مشكلاتهم، بدلاً من معالجتها».

ووجه بعض الأهالي، شكاوى إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية، لقبول أبنائهم في مدارس التعليم العام، إلا أن الأخيرة لا زالت في المراحل الأولية لتطوير الدمج لديها، ولا تقبل أكثر من 20 طالباً في المدرسة الواحدة، بهدف تطوير قدراتهم. وتزداد المشكلة لدى بعض الأهالي من غير السعوديين، إذ لا يتم قبول أبنائهم في المدارس الحكومية. فيما ترفضهم الأهلية، «خوفاً على سير العملية التعليمية لديها».

وقالت سارة جعفر، التي تدير مدرسة أهلية غرب مدينة الدمام، لـ «الحياة»: «هناك مقترح من قبل إدارة التربية والتعليم، لتخصيص فصول للطلبة الذين يعانون من مشكلات نفسية أو إعاقات بسيطة، إلا أن المقترح يتطلب تهيئة وكوادر، لتعليم هؤلاء الطلبة ولتحقيق الاستفادة من المراحل التعليمية الأولى، ومنها يتمكن الطالب الانتقال إلى الصف الأول الابتدائي في المدرسة ذاتها. وتكون هناك متابعة لحاله، بتقارير طبية دورية».

ولفتت جعفر، إلى أن هذا المقترح «لم ينفذ هذا العام، إلا في مدرستين، إحداهما في الدمام، والأخرى في الخبر، لعدم توافر كوادر قادرة على متابعة تلك الحالات، لأنها تتطلب أساليب علاجية سلوكية تربوية، سواءً في التعليم أو تطوير المهارات الذاتية، إضافة إلى ضبطهم خلال الحصة الدراسية». وأشارت إلى ما تعاني منه نسبة عالية من الأطفال في مرحلة الروضة وما قبلها (التمهيدي)، من «فرط الحركة وتشتت الانتباه، فكثير ما يتحول إلى حالة مرضية، لذا ترفض مدارس عدة قبول هؤلاء الأطفال، ويتم تصنيفهم ضمن صعوبات التعلم، إلا أنها الأقل خطراً».

بدورها، أوضحت المشرفة التربوية في قسم إدارة التعليم الخاص في الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية هدى الظفيري، أنه «يصاب بين 3 إلى 5 في المئة من طلاب المدارس بحالة تسمى «صعوبات التعلم»، والذكور أكثر إصابة من الإناث». وأضافت «يشكل وجود طفل مصاب بهذه الحالة مشكلة حقيقية أحياناً، للأهل وحتى الطفل المصاب يدرك مشكلته أحياناً، ولكنه لا يستطيع السيطرة على تصرفاته».

وأضافت الظفيري، أن «غالبية المصابين من الطلبة يفتقدون العناية المنزلية والتواصل العائلي، أو تعرضوا للعزلة، وعدم الاختلاط بالآخرين، وفي كثير من الأحيان؛ يكون من الصعب جداً تشخيص هذه الحالة، لأنها تتشابه مع أمراض كثيرة أخرى، فكثير ما يعتقد البعض أن فرط الحركة وقلة التركيز هو توحد علماً أنه يختلف عنهما اختلافاً تاماً، فالتوحد لا علاقة له بفرط الحركة إلا أنه يوجد تشابه في الأعراض».

وقالت أمل باوزير، الاختصاصية في مركز مخصص لعلاج المعوقين: «إن عدداً لا يستهان به يأتي إلى المراكز، وبحسب الاختبار التشخيصي، يتضح أنه لا يحتاج إلى مركز إعاقة. وإنما دمج، أو مدرسة تحوي فصول دمج، لحل مشكلات الطالب، لأنها ناجمة عن سلوكيات خاطئة منذ صغره، ولا تتعلق بحالات مرضية أو طبية.

وهنا تبدأ مشكلة الأهالي في البحث عن مكان فيجدون أنفسهم في حلقة مفرغة. فالمدارس الأهلية ترفض، والحكومية لديها طاقة استيعابية محدودة. وفي حال وجدوا مدرسة واحدة في المنطقة، ستكون بأسعار خيالية، ويصعب وضعه في مدرسة

للتربية الخاصة، لأن الفئات الموجودة فيها قد تؤثر سلباً في تدني مستوى مهارات الطالب ذي المشكلات السلوكية أو الإعاقات البسيطة، التي تحتاج إلى مراعاة فقط وتتلاشى تدريجياً».

زعلة: أمير المنطقة مهتم بالأمر وحريص على ذوي الاحتياجات

إمارة جازان تتقصى حقيقة الانتهاكات ضد نزلاء "التأهيل الشامل"

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/WlDfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
تابعت إمارة منطقة جازان الوقائع والملاحظات التي أثيرت بأحد البرامج التليفزيونية حول مركز التأهيل الشامل بالمنطقة، وذلك بتوجيه من أمير المنطقة الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز.
وأكد المتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعلة اهتمام أمير المنطقة بذوي الاحتياجات الخاصة، وحرصه على رعايتهم والوقوف على أوضاعهم، وإبلاغ تعليماته للجهات المشرفة على شؤونهم بحسن معاملتهم وتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والصحية لهم، تقديراً لظروفهم.
ودعا المتحدث الرسمي، في بيان صحفي صباح اليوم، إلى ضرورة التريث في إطلاق الأحكام وكيل الاتهامات لحين الانتهاء من التحقيقات بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية، للتأكد من صحة المقاطع المنشورة بمواقع التواصل الاجتماعي وتحديد المسؤوليات، موضحاً أنه فور ظهور النتائج سيتم تطبيق الأنظمة والتعليمات على كل من يثبت بحقه الإهمال والتقصير والإساءة لهؤلاء النزلاء حفاظاً على حقوقهم.

لتخفيف الأعباء عن حجاج بيت الله الحرام

490 ريالاً سعر الأضحية بموسم الحج هذا العام

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/CnDfde

واس- جدة:
حدد مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي، سعر الأضاحي لموسم حج هذا العام 1434هـ، بـ 490 ريالاً للرأس من الأغنام، أي ما يعادل نحو 131 دولاراً أمريكياً، أو 100 يورو، لتخفيف الأعباء عن حجاج بيت الله الحرام، قدر الإمكان.
وأكد معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد أن المشروع يدير ثمانية مسالخ نموذجية في منطقة المشاعر، بطاقة إنتاجية إجمالية خلال موسم الحج تصل إلى أكثر من مليون رأس من الأغنام والجمال والأبقار.

وناشد المسؤولين عن شؤون الحج في السفارات والقنصليات وبعثات الحج بالمملكة، ومشرفي الحملات، التعاون في توجيه وتوعية الحجاج لشراء سندات مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي من الأماكن المخصصة لذلك في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي منطقة المشاعر المقدسة، ومنافذ المملكة المختلفة.

وأوضح أنه يمكن شراء السندات عن طريق مكاتب البريد السعودي المنتشرة في مدن ومناطق المملكة كافة، أو عن طريق مصرف الراجحي بجميع فروعه، أو شركة العمودي للصرافة، وكذلك عن طريق جمعية هدية الحاج والمعتمر في مكة المكرمة.
وأشار إلى أن شراء سندات الهدي والأضاحي أصبحت سهلة للحاج لشراء الأضحية من أي مكان في العالم عن طريق الإنترنت على مدار العام من خلال الموقع الإلكتروني www.adahi.org وعبر نظام سداد البنكي.
الجدير بالذكر أن المشروع أنشئ في عام 1403هـ، 1983م وأسندت مهمة إدارته إلى البنك الإسلامي للتنمية، ويشرف على أعمال المشروع لجنة الإفادة من الهدي والأضاحي المشكّلة من عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بالمشروع.
ويهدف المشروع إلى التسهيل على حجاج بيت الله الحرام لأداء نسك الهدي والفدية، وكذلك أداء نسك الأضحية والصدقة نيابة عنهم لمن يرغب من عموم المسلمين وتوزيع اللحوم على مستحقيها. وبفضل من الله، ثم بفضل الحرص والرعاية التامة التي توليها حكومة المملكة العربية السعودية، تطور هذا المشروع عاما بعد عام واتسع نطاق توزيع لحوم الهدي والأضاحي على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين واللاجئين في شتى بقاع المعمورة حتى شملت 27 دولة، وبلغ إجمالي ما تم الإفادة منها حتى نهاية موسم حج العام الماضي أكثر من 16 مليون رأس من الأنعام.

العطيفي من أب وأم سعوديَّيْن وجَهْل جدته كلفه الثمن بعد38 عاماً

بالصور أسرة "مريض" في جازان بحاجة ملحّة لهويته الوطنية

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/0qDfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
تعيش أسرة المواطن أحمد يحيى العطيفي (38 عاماً - من أب وأم سعوديَّين)، في معاناة مع الفقر والحرمان بين جنبات جبال "جازان" الشاهقة، التي تشهد على مأساتهم؛ لعدم تمكنه من الحصول على الهوية الوطنية حتى الآن.
وتوفي والد العطيفي وهو لا يزال طفلاً في الثانية من عمره، وعاش في كنف جدته، التي كانت تجهل أمور الإضافة واستخراج هوية وطنية له؛ ما جعله يدفع ثمن ذلك الآن، ويُحرم من حقوقه المشروعة، التي تكفل له ولأسرته حياة كريمة.
وقال ابن عمه عادل العطيفي لـ"سبق": تُوفي والد أحمد وهو ما زال صغيراً في السن؛ إذ كان لا يتجاوز عامه الثاني، وعاش في كنف جدته، التي كانت أرملة بعد وفاة الجد، وكانت تجهل أمور استخراج هوية وطنية. موضحاً أنها كانت تعيش في قرية جبلية بعيدة عن الخدمات، هي قرية آل عطيف التابعة لجبال "العبادل".
وتابع "عطيفي": وبعد أن أنهى أحمد دراسته في المرحلة الابتدائية أُصيب بمرض نفسي، وتوقف علاجه في مستشفى المصحة النفسية؛ لعدم حمله هوية وطنية.
وحصلت "سبق" على نسخ من التقارير الطبية الخاصة بحالة أحمد.
ولفت إلى أن المعاناة بدأت تزداد عندما أصبح شاباً؛ إذ توجب عليه حَمل هوية وطنية للحصول على كامل حقوقه المشروعة، وتم التقدم بمعاملة إلى الأحوال المدنية، إلا أن استخراج الهوية تأخر، وأصبح الآن عمره 38 عاماً، ولديه طفل، وهو لا يزال مجهول الهوية.
وأوضح أن أحمد لا يستطيع العلاج من مرضه النفسي، أو حتى تعليم طفله، أو التنقل، أو نيل حقوقه المشروعة.
وناشد ابن عمه وزارة الداخلية سرعة إنهاء إجراءات حصول أحمد على الهوية الوطنية، خاصة أنه مريض نفسي، وفي أمسّ الحاجة لها.

"سبق" حصلت على نسخة من صك حصر ورثة صادر من المحكمة، يُثبت أن المواطن أحمد يحيى العطفي سعودي من أب وأم سعوديَّين، وحصلت أيضاً على نسخة من مشهد تعريف بوجود معاملة في أحوال أبو عريش وخطاب موجَّه من إمارة منطقة جازان إلى المدير العام للشؤون الصحية للسماح بعلاجه برقم 24360، إلا أن علاجه توقف بسبب عدم وجود هوية وطنية.

عضوة شورى تطالب برواتب شهرية للأطفال السعوديين حتى سن الـ18

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/552689

الرياض - خالد العمري
طالبت عضوة في مجلس الشورى السعودي أمس بأن يخصص جزء من دخل مصلحة الزكاة والدخل للرفاه الاجتماعي، وبأن يخصص مبلغ شهري للأطفال السعوديين حتى بلوغهم 18 عاماً. وشددت نورة العدوان على ضرورة توسيع دائرة المستفيدين من إيرادات المصلحة. (للمزيد)
جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى أمس التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل، التي شهدت مطالبة عدد من الأعضاء بكشف صريح ومعلن للإعلام عن بقية أوجه صرف إيرادات المصلحة البالغة 776 بليون ريال.
وطالبت العدوان بأن يشمل صرف إيرادات المصلحة أصحاب الدخول الضعيفة، مشددةً على ضرورة مضاعفة مخصصات الضمان الاجتماعي، فيما طالبت العضو زينب أبوطالب بإعادة صياغة مفاهيم الزكاة لتحقق المفاهيم الشرعية، في إشارة إلى نظام الجباية الجديد.
وكان أعضاء في مجلس الشورى وصفوا تقرير المصلحة بـ«الغموض»، معبرين عن عدم فهمهم لإيرادات المصلحة التي بلغت 776 بليوناً، وأوجه صرفها باستثناء ما صرف على الضمان الاجتماعي.

بقيق: خياطة شفة طفل وبداخلها سن مكسور... وتشكيل لجنة تحقيق

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/552626#null

بقيق – ناصر الكري
شكل مستشفى بقيق العام، لجنة للتحقق من اتهام والد طفل، لطبيب يعمل في مستشفى، بارتكاب «خطأ طبي»، تمثل في خياطة شفة ابنه المصاب، وبداخلها «سن مكسور». وكان الطفل سالم تركي القحطاني (13 سنة) المصاب بمرض

«الهيموفيليا» المزمن، تعرض إلى حادثة، ما أدى إلى إصابته بجرح، في منطقة الفم. ما استدعى خياطة الجرح. بيد أن طبيباً في مستشفى بقيق، خاط الجرح وفي داخله السن المكسور.
وقال والد الطفل «: «سقط ابني تركي، الذي يعاني من عدم تخثر الدم، منذ ولادته، من دراجته الهوائية. وأصيب بجرح عميق في الشفة السفلية، وكسر في السن الأمامي. وحاولنا معالجته في المنزل. لاعتقادنا أنه مجرد جرح بسيط. ولكن في اليوم التالي نقلنا الطفل إلى المستشفى. بعد أن لاحظنا نزيفاً في الدم»، مضيفاً «أخبرت الطبيب أن طفلي مصاب بمرض «الهيموفيليا»، ويعطى حقن بصفة منتظمة ومستمرة مدى الحياة. وقرر الطبيب إجراء خياطة بغرزتين».
وذكر الأب، أن «الطبيب اكتشف بعد الانتهاء من الخياطة، أنه أخطأ، في تحديد مكان النزيف، وقرر إجراء الخياطة مرة أخرى، إلا أن نزيف الدم لم يتوقف. فاقترحت عليه إعطاء الطفل ما يوقف النزيف. ورفض في البداية. ولكن بعد مشاورة اختصاصي، أعطاه الدواء. ولكن النزيف لم يتوقف، بل ازداد بدرجة غير طبيعية، وتحديداً من مكان الغرزتين. وساءت حال الطفل. ولم يستطع الأكل والشرب. وذهبنا إلى المستشفى ذاته. وأعطوا الطفل المغذي، ولكن الوضع لم يتحسن. وجرى تنويمه في اليوم التالي. وبقي يومين».
وفي اليوم الثالث، اكتشف المستشفى، أن «السن المكسور خرج من شفة طفلي من تحت الخياطة، محدثاً فتحة في الشفة على مقاس كسرة السن. ما يعني أن قطعة السن المكسورة بقيت في داخل الجسم لمدة 6 أيام».
بدوره، قال مدير مستشفى بقيق العام والمراكز الصحية في قطاع بقيق محمد الداموكي، في تصريح إلى «الحياة»: «شكل المستشفى لجنة طبية، للنظر في حال المريض سالم تركي القحطاني، الذي دخل غرف التنويم في المستشفى أواخر شهر رمضان الماضي، وانعقدت اللجنة فور مباشرة العمل بعد إجازة العيد. وتم استدعاء الطبيب الذي قدمت في حقه الشكوى. كما تم استدعاء والد المريض، لإحضار الطفل، وإجراء الكشف الطبي ِعليه من قبل اللجنة».
وأضاف الداموكي، «على رغم أنه تم إبلاغ والد الطفل قبل يوم من انعقاد اللجنة. إلا أنه لم يحضر. وتم الاتصال على هاتفه. ولكنه لم يرد على الاتصال». وبعد استجواب الطبيب، وأخذ أقوال الممرض، خلصت اللجنة إلى أن «تأخر والد المريض في إحضار ابنه المصاب إلى اليوم التالي من الإصابة، أدى إلى تورم الشفة السفلى، وصعوبة الإحساس بوجود جسم غريب، سواء بالإبرة أثناء الخياطة أول باليد. كما لم يحضر المريض، للكشف عليه ومعاينة الأسنان المكسورة، ومقارنتها مع الجسم الغريب (السن المكسور)».
كما توصلت اللجنة إلى أن «والد المريض لم يذكر للطبيب المعالج احتمالية وجود جزء من السن المكسور في الجرح، وإمكانية دخول هذا الجزء داخل الجرح العميق أثناء السقوط، والتأخر في الحضور إلى المستشفى، ما أدى إلى صعوبة اكتشاف الجزء من السن المكسور في الجرح. ولم يسأله عن مكان سقوطه.
فيما أن الطبيب المشكو منه لم يسأل والد المريض عن إمكانية وجود جزء من السن المكسور في الجرح، ولم يسأله عن مكان سقوطه».
إضافة إلى أن «الطفل حضر إلى المستشفى بعد 3 أيام من خياطة الجرح، وكان يعاني من نزيف بسيط. وتجمع دموي فوق الشفة السفلى. وتم تنويمه في قسم الباطنية، لأن الطفل مصاب بمرض «الهيموفيليا»، وهو مرض عدم تجلط الدم، وهو مرض وراثي.
ولا نستطيع الجزم بأن الجسم الغريب الذي ادعى والد المريض خروجه من شفة المريض، هو جزء من السن المكسور، لعدم حضور المريض للكشف عليه من قبل طبيب الأسنان، ومقارنة الجسم الغريب مع الأسنان المكسورة، علماً بأن الطفل تحت رعاية مستشفى بقيق العام منذ ولادته».

المملكة ترحب بضيوف الرحمن عقب نجاح موسم العمرة

تطبيق العقوبات النظامية على مخالفي الإقامة بكل حزم بعد انتهاء المهلة

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130917/Con20130917638837.htm

واس (جدة)

رحب مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بحجاج بيت الله الحرام الذين بدأوا يتوافدون على الأماكن المقدسة، سائلا الله عز وجل أن يتقبل حجهم، ونوه بما تحقق لموسم العمرة من نجاحات، حيث أدى أكثر من خمسة ملايين معتمر مناسك العمرة هذا العام قدمت لهم أفضل الخدمات والتسهيلات، منوها بنجاح الخطة التشغيلية لموسم العمرة التي حافظت على التوازن بين أعداد المعتمرين ومشاريع التوسعة القائمة في الحرمين الشريفين وأسهمت في أداء المعتمرين لمناسكهم بيسر وسهولة.

وذكر مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها بعد ظهر أمس في قصر السلام بجدة، جميع الوافدين المخالفين لنظامي الإقامة والعمل الاستفادة من تمديد مهلة التصحيح التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين، أيده الله، وتنتهي بنهاية شهر ذي الحجة 1434هـ، مؤكدا أنه سيتم تطبيق العقوبات المقررة نظاما بحق أي مخالف من الوافدين والمشغلين لهم بكل حزم ولن يكون هناك أي تهاون في ذلك.

إلى ذلك وافق مجلس الوزراء على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته 33 التي عقدت في مملكة البحرين يومي 11و 1434/2/12هـ، بالصيغة المرفقة بالقرار، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 36/79 وتاريخ 1434/7/15هـ، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح الاتفاقية :

- تتعاون الأطراف فيما بينها لملاحقة الخارجين على القانون أو النظام، أو المطلوبين من الدول الأطراف، أيا كانت جنسياتهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.
- تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية في ما يعد جريمة، وفقا للتشريعات النافذة لديها، عند تدخل مواطنيها أو المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى.
- تتعاون كل دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى، عند الطلب، بالمعلومات والبيانات الشخصية عن مواطني الدولة الطالبة أو المقيمين بها، في مجال اختصاصات وزارات الداخلية.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء ناقش عددا من الموضوعات في الشأن المحلي، وتطرق إلى الدورة السابعة لسوق عكاظ، والذي انطلق تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، منوها بما اشتمل عليه السوق من برامج وخطوات تطويرية لمختلف فعالياته.

تعاون سعودي إماراتي

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، أو من ينيبه، بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ودارة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي للدراسات الخليجية في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقا للصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

الاستراتيجية السكانية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والعمل به بصفة استرشادية، وفق ما اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته 33 التي عقدت في مملكة البحرين يومي 11و 1434/2/12هـ، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

اتفاقية للنقل البحري

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الألماني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال النقل البحري، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تطوير النظام المحاسبي

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من رئيس ديوان المراقبة العامة في شأن النتائج والتوصيات التي توصل إليها فريق العمل المشكل لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، المعد من قبل فريق العمل المشار إليه، وذلك وفقا لعدد من الإجراءات من بينها تشكيل لجنة في ديوان المراقبة العامة من المختصين من الديوان، ووزارة المالية، ومعهد الإدارة العامة، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ومن الجهات الأخرى التي ترى اللجنة مناسبة الاستعانة بها، تتولى ما يأتي اختيار عدد من الجهات الحكومية المؤهلة لتطبيق الدليل المشار إليه عليها تجريبيا، على أن تكون من ضمن الجهات المستهدفة بالتخصيص، تكليف أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بالإشراف على التطبيق التجريبي للدليل في الجهات المختارة، وتدريب العاملين فيها من ذوي التخصصات المالية والمحاسبية على تطبيق الأساليب العلمية والمهنية السليمة للنظام المحاسبي الحكومي المطور، ووضع استراتيجية للتطوير الدائم للنظام المحاسبي الحكومي ومتابعة تطبيقه في مرحلة التجربة، والنظر في إمكان تطبيق الدليل بالتدرج في جميع الجهات الحكومية الأخرى بعد المرحلة التجريبية.

تقارير سنوية

كما ناقش مجلس الوزراء عددا من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علما بما ورد في التقارير السنوية المشار إليها، ووجه حيالها بما رآه.

نساء يتذوقن مرارتها في منزل الزوجية

أنتِ عانس..طلاق مع وقف التنفيذ

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130917/Con20130917639093.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

تختلف المسميات لحالات العنوسة، فهناك عنوسة مقنعة وأخرى غير ذلك، وكلتاهما من أخطر ما يهدد مجتمعنا وذلك لاختلاف الأسباب التي أدت لذلك، فمنها العائلية الخاصة، ومنها الاجتماعية العامة ومنها أيضا النفسية الشخصية، وتعدد تلك الحالات يدق ناقوس الخطر والحذر من مغبة انتشارها بين طبقات المجتمع، والضحية دائما من الفتيات اللاتي يمارسن تمردا على قوانين الأسرة، أو زوجة بلباس عانس، كالإبل في الفيافي عطشى لا تستطيع أن ترتوي من الماء الذي يعتلي ظهورها، أو أخرى يقف المجتمع ضدها لتأخر نصيبها، فيما يتخلى عنها أقرب الناس لها، وينظرون لها كوباء يخاف الجميع من انتشاره.

وتصف نهى سالم العنوسة بالكابوس المرعب لكل الفتيات، وتشدد على ألا تترك الفتاة تتخذ قرارها دون مشاورة مع من هم أكبر منها، ولا بد من اتخاذ طرق جيدة لتقارب الافكار مع فتيات هذا الجيل وبين امهاتهن واخواتهن فكل بيت لا يخلو من وجود الفتيات ومن هن في سن زواج أو ممن تعدين هذا السن ولكن لا نقول فاتهن القطار بل لا بد لكل فتاة أن تأمل في الله الخير وتبعد عنها هاجس كلمة أنت عانس، لأنها ليست بمفردها من تحمل هذا الاسم حتى الشاب تقال له لأنه لم يتزوج بعد.

وترى فاتن الحربي أن العنوسة المقنعة أشد وطأة من العنوسة الحقيقية بل وصفتها بأنها الأشد فتكا وفتنة، معللة ذلك بأن المتزوجة التي تسلب حقوقها عاطفيا وحسيا وجسديا من قبل زوج لا يعي ما يفعله تجاه زوجة جلبها من بيت أهلها لتشاركه الحياة بكل تفاصيلها، وفجأة يركنها دون احساس لما سببه لها وكأنها غير موجودة في المنزل، فيما هو يعيش حياته في عالمه الخاص، لاهيا عنها، وهي معدمة حتى لو كانت ترتدي ثوب الزوجة، أما العنوسة الحقيقية -والحديث ما زال لفاتن- فهي الأقل ضررا إذ ان الفتاة تعيش معززة مكرمة في بيت أهلها، والشيء الوحيد الذي يعكر صفوها هو نظرة المجتمع لها، ولكنها استطردت: في كل الأحوال حالها أفضل ممن تعيش الأمرين «عانس بقناع زوجة».

وتختلف وجهة نظر أمل الهاجري عن سابقاتها حيث أوضحت أنه لا اختلاف في المسمى بين المتزوجة بالاسم وغير المتزوجة، فكلتاهما محرومة من إشباع غرائزها الفطرية، وتعانيان من ضغوطات عصبية ونفسية، إلا ان المتزوجة بالاسم لا تعاني من أي ضغوط مجتمعية لأن الجميع يعلم أنها بالشكل الظاهر مرتبطة ومستقرة في كل الأحوال، بخلاف التي تأخر زواجها حيث يعاب عليها من الجميع، كما أنها تحاط بعلامات استفهام دون رأفة بحالها أو بظروفها، رغم أنها ليست مسؤولة عما حدث لها.

أما أم وجدان فتصف التي تأخر نصيبها، بـ«الصابرة» وليست العانس فلعل الله سيكتب لها الخير في تأخيره، وتنتقد بشدة أي مجتمع يحمل الفتاة مسمى العنوسة دون أدنى ذنب عليها، فلعل هناك من يقطع رزقها حسدا ويتكلم في مجالس النساء عنها بسوء وهي لا تدري فالقصص كثيرة من هذا النوع والفتاة ليست شماعة يعلق المجتمع عليها كل مساوئه فكل بيت يوجد فيه فتيات ولكن لسن بأعمار تطلق عليهن لقب عانس فهذا اللقب يحطم نفسيا ويجعل الجميع ينظرون لها نظرة دونية، مضيفة: هذا لا يرضي الله سبحانه ومن المفترض أن تكون هناك حلقات توعية للمجتمع من هذا الأمر وتحسين النظر للفتاة ليراها الجميع بنظرة جميلة فهي ليست بأقل لتحطم بكلمات قاسية عليها.

وترفض المستشارة الاجتماعية سامية الاحمدي كلمة عانس، وترى ضرورة استبدالها بكلمة ألطف كـ«من تأخرت بالزواج» فهي أفضل للنفس البشرية، قائلة: لا ننكر أن كل البيوت تحمل بين أسوارها فتيات بعمر الزهور، وكثيرات منهن تأخر نصيبها، فكيف نحمل الفتاة ذنبا ليس ذنبها، لافتة الى أن الفتاة لا تحاسب على سوء من يأتي لخطبتها من عدمه، كما لا يجوز تحميلها ظروف عائلتها المادية المتعثرة ربما، والتي لم تدعمها في أعين أمهات المقدمين على الزواج من الشباب، مضيفة: نصيحتي لكل فتاة ألا تيأسي، وكوني جميلة في عين نفسك قبل الآخرين وثقي في نفسك أولا، وتأكدي أن نصيبك مقدر لك من الله، مؤكدة على الآباء والأمهات ألا يحملوا فتياتهم ذنب تأخر الزواج، وأن يكونوا لهن عونا، ويعطوهن الأمل بأن نصيبهن من عند الله بدلا من كلمة عانس التي تقضي على كل بارقة أمل في نفس الفتاة وتحيل حياتها جحيما.

طالب يقتل معلما داخل مدرسة في الداير

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130917/Con20130917638981.htm

محمد المالكي (الداير)

اعتدى طالب على معلم بمدرسة عثوان المتوسطة والثانوية التابعة لمكتب التربية والتعليم بالداير وذلك عندما وجه له عدت طعنات بخنجر كان بحوزته في الفخذ الأيمن ما أدى إلى جرح عميق ونزيف توفي على إثرها.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن المعلم نقل بواسطة سيارة خاصة لأحد المعلمين إلى مستشفى بني مالك ولفظ أنفاسه الأخيرة.
وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني أن الجهات الأمنية تمكنت من القبض على الجاني وجار التحقيق معه لمعرفة دوافع الجريمة.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي أن المعلم محمد بكر برناوي أصيب بعدة طعنات في فخذه وحاول الكادر الطبي إسعافه إلا أنه لم يستجب لعملية الإسعاف وتوفي متأثرا بإصابته.

تمكين أسرهم والجهات الحقوقية الاطلاع على ملفاتهم الإلكترونية وسجلاتهم الطبية ومستجدات قضاياهم بكل شفافية

انخفاض أعداد سجناء المباحث إلى 2360 غالبية قضاياهم لدى القضاء

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/17/article868214.html

تقرير - محمد الغنيم
وصل عدد موقوفي سجون المباحث وفق آخر إحصائية ل"نافذة تواصل" التي يتم تحديثها أسبوعياً إلى (2360) موقوفاً حتى يوم امس الموافق 10 ذي القعدة الجاري، حيث تشهد أعداد الموقوفين تناقصاً مستمراً طوال الفترة الماضية.
وتضم القائمة الأخيرة عدداً من الموقوفين صدرت بحقهم أحكاماً قضائية نهائية وآخرون تخضع أحكامهم للاستئناف، في حين يشكل من تنظر قضاياهم لدى القضاء النسبة الأكبر من منهم، فيما تنظر حالياً هيئة التحقيق والادعاء العام في قضايا عدد آخر منهم، كما يجري استكمال إجراءات إحالة عدد منهم للادعاء، بينما يخضع موقوفون آخرون للتحقيق، والبقية إما يتم تأهيلهم ومناصحتهم بمراكز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة او على قائمة الانتظار تمهيدا لإحالتهم قريباً للمراكز.
(المحاكمات)
وعلمت "الرياض" أن عدد الموقوفين ممن هم رهن التحقيق حالياً يصل إلى (236) موقوفاً، ومن يجري استكمال إجراءات احالتهم للهيئة (162) موقوفاً، في حين يصل عدد من أوراق قضاياهم لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ل(130)، أما النسبة الأكبر من الموقوفين فهم المنظورة قضاياهم لدى القضاء ويصل عددهم وفق آخر إحصائية ل(1267)، ومن صدرت بحقهم أحكام خاضعة للاستئناف فعددهم (297)، ويبلغ عدد من صدرت بحقهم أحكام نهائية (190) موقوفاً، في حين يصل عدد من أحيلوا للتأهيل والمناصحة (45) موقوفاً، ومن هم على قائمة الانتظار للتأهيل والمناصحة (33).
(تبادل التهاني والفيديو)
وكانت "نافذة تواصل" قد أوجدت خلال الفترة الماضية تفاعلاً كبيراً بين الموقوفين وذويهم، وحظيت هذه الخدمة بإشادات واسعة من كثير من المواطنين والمسؤولين الذين تفاعلوا مع الخدمات التي تقدمها وأثنوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها بهذه الخطوة الكبيرة وبهذه الشفافية، حيث تعد النافذه قناة غير مسبوقة تتيح لجميع المهتمين والجهات الحكومية والحقوقية وأسر الموقوفين الاطلاع على كافة معلومات وملفات الموقوفين بشفافية تامة.
وكانت النافذة وسيلة سهلة ومريحة للموقوفين وذويهم تبادلوا من خلالها رسائل التهاني بالعيد ومناسباتهم الأخرى عن طريق الرسائل النصية والصوتية والفيديو، كما تتيح النافذة تقديم طلبات الزيارة والخروج المؤقت لحضور المناسبات حيث يتم الرد عليها سريعا، كما تبقي النافذة ذوي الموقوفين على ارتباط مباشر مع ابنهم الموقوف إذ يتم إرسال رسائل

نصية تصل ذوي الموقوفين عند أي تغيير يطرأ على قضيته حتى يكونوا على اطلاع دائم بكل جديد عليها دون الحاجة للحضور لدور التوقيف أو الجهات المختصة.

(الموقوفون الأجانب)

وتتابع سفارات عدد من الدول سير قضايا رعاياها الموقوفين من خلال هذه النافذة، إذ لاقت تقنية التواصل بين الموقوف وذويه عبر الصوت والصورة "الاتصال المرئي" تفاعلاً كبيراً من المستفيدين من هذه الخدمة وفرت على كثير منهم عناء السفر وزيارة السجون للقاء ذويهم كما طمأنتهم على ذويهم من خلال نقل الواقع كما هو من داخل السجون.

(أسماء الموقوفين على تويتر والفيسبوك واليوتيوب)

وتقوم نافذة تواصل أسبوعياً بنشر قائمة محدثة عن الموقوفين في سجون المباحث وسير قضاياهم، متاحة للجميع في شفافية غير مسبوقة إذ يتم عبر هذه النافذه تداول ونقل المعلومات والإحصائيات الصحيحة عن الموقوفين في السجون التي تشرف عليها المباحث وسير قضاياهم بكل تفاصيلها، كما واكبت هذه الخطوة إطلاق خدمات إلكترونية أخرى لتعزيز التواصل مع المواطنين منها حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر والفيسبوك واليوتيوب) تعرض تحديثاً لقوائم الموقوفين وغير ذلك من معلومات كما يتم عبر هذه الحسابات شرح كيفية الاستفادة من خدمات النافذة المتنوعة وما يتعلق بالمستفيدين من مركز المناصحة وعدد من الأخبار الأمنية المستجدة والفعاليات والأحداث، كما قام برنامج نافذة تواصل بتوزيع حقائب على ذوي الموقوفين تشمل كتيبات تعريفية بخدمات النافذة وكيفية الاستخدام وهدايا أخرى، كما خصص قسم للدعم الفني يستقبل الاتصالات والاستفسارات على مدار الساعة ورقم مجاني (8006179990) كما يتم الرد على الاستفسارات من خلال حساب نافذة تواصل على تويتر (@NafethahT) الذي يحظى بتفاعل ومتابعه العديد من المواطنين، بالإضافة إلى الردود عبر البوابة، كما تقدم قناة "نافذة تواصل" على اليوتيوب شرحاً للخدمة وكيفية الاستخدام.

هذا وكانت وزارة الداخلية قد أطلقت "نافذة تواصل" قبل عدة أشهر ويتكون المشروع من بوابة إلكترونية ومراكز خدمات وتوصل إلكتروني وأجهزة خدمة ذاتية ومراكز اتصال، لتقديم عدد من الخدمات الإلكترونية أبرزها:

"بيانات جميع الموقوفين":

حيث تتيح هذه الخدمة الإلكترونية لجميع المهتمين بقضايا الموقوفين من جهات حكومية أو حقوقية أو أفراد الإطلاع على قوائم الموقوفين ومتابعة سير اجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة والمناصحة والتأهيل بكل شفافية، ويتم تحديث هذه القائمة أسبوعياً وفقا لآخر المستجدات.

"خدمات التواصل الإلكترونية والاجتماعات الافتراضية":

وتهدف هذه الخدمة لتمكين الموقوفين وذويهم من تجاوز عاملي الوقت والمكان بكل يسر وسهولة والتواصل المباشر فيما بينهم بشكل آمن وذلك عبر تبادل الرسائل الإلكترونية ومقاطع الصوت والفيديو واجراء الاتصال المرئي.

"طلبات الزيارة":

وتمكن هذه الخدمة ذوي الموقوفين التقدم بطلبات الزيارة إلكترونياً ومتابعة حالة الطلب إلكترونيا، وتشمل الزيارات الأسرية والخلوة الشرعية والاعتيادية وزيارات المحامين والمنظمات الحقوقية.

"ملف معلومات الموقوف الإلكتروني":

وتتيح هذه الخدمة أصحاب العلاقة المباشرة بالموقوف مثل ذويه ومحاميه من الدخول على بيانات الموقوف ومعرفة المستجدات على قضيته ومتابعة مسارها والمراحل التي قطعتها سواء كانت في عهدة الجهات الأمنية أو العدلية، كما تتيح الاطلاع على نشاطات الموقوف داخل دور التوقيف وملفه الطبي أيضاً.

"طلبات الخروج المؤقت":

وتمكن هذه الخدمة ذوي الموقوف من التقدم إلكترونيا بطلبات الخروج المؤقت حيث روعي في هذه الخدمة الجانب الإنساني للموقوف وذويه بحيث يتم تمكينه من مشاركة أهله وذويه المناسبات الاجتماعية كحضور زواج أو زيارة مريض أو تقديم واجب العزاء.

"طلبات النفقات الأسرية":

وتوفر هذه الخدمة على ذوي الموقوف عناء الذهاب إلى الجهات المختصة من خلال تمكينهم من تقديم طلب الحصول على معونة مالية لمساعدتهم في المصاريف الشخصية او السكنية او العلاجية.

"الإبلاغ عن متغيب":

وتعمل هذه الخدمة على تسريع التواصل بين ذوي الموقوف والجهات الأمنية وذلك للإبلاغ إلكترونيا بما يطرأ سلباً على المفرج عنه سواء بتغيبه أو أي ملاحظات أخرى.

"خدمة التنبيهات والإشعارات":

تهدف هذه الخدمة إلى إبقاء ذوي الموقوف وأقاربه ومحاميه على اطلاع بآخر المستجدات أولاً بأولاً، عبر أسهل وأيسر الطرق فحين تطرأ أية معلومة حديثة، أو تستجد حالة الموقوف، أو يتم الموافقة أو الرفض لطلب معين، أو تستدعي الحال حضور المحامي، أو يتم تحديد موعد للمحاكمة، فإنه يتم عندئذ إبلاغ الأشخاص المعنيين من ذوي الموقوف وأقاربه ومحاميه بإشعارات وتنبيهات ورسائل من خلال عدة قنوات (الرسائل النصية SMS، الموقع الإلكتروني، مركز الاتصال، أو البريد الإلكتروني).

"خدمة الشكاوي والاقتراحات":

وتتيح هذه الخدمة الإلكترونية لزائر الموقع تقديم الشكاوي والاستفسارات والاقتراحات والبلاغات.

"خدمة الأخبار والفعاليات":

تتيح هذه الخدمة لزائر الموقع متابعة الأخبار ذات العلاقة بالقضايا والتصريحات الأمنية.

أمر ملكي: الأحد إجازة رسمية لجميع قطاعات الدولة

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/09/17/article868396.html

جدة - و.ا.س

صدر عن الديوان الملكي أمس البيان التالي:

"نظراً لأن اليوم الوطني لهذا العام يصادف الاثنين القادم 17 / 11 / 1434 ه الموافق 23 سبتمبر 2013 م، ثاني أيام العمل الأسبوعي، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود يحفظه الله بأن يكون يوم الأحد القادم الموافق 16 / 11 / 1434 ه إجازة رسمية للطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية، ولكافة موظفي وموظفات قطاعات الدولة في كافة أنحاء المملكة".

النقل العام للطلاب.. رقابة مفقودة.. وتوجيه لم يُنفَّذ

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/09/17/945807

الخبر – سلطان العتيبي

أعرب عدد من أولياء أمور الطلاب عن قلقهم من استمرار معاناتهم من غياب النقل المدرسي للطلاب أسوة بالطالبات، رغم وجود توجيه كريم بتعميم التجربة بعد تطبيقها على نحو محدود في عدد من المدارس. واستغربوا تأخر التنفيذ رغم تفاقم إشكاليات نقل الطلاب وانعكاساتها السلبية على أداء الموظف خاصة من يكون لديه عدد من الأبناء في أكثر من مرحلة وأكثر من مدرسة. فمع انطلاقة العام الدراسي، يستعيد الآباء مشكلاتهم بين النقل المدرسي والدوام الرسمي. ويظل التجاذب مستمراً تاركاً أسوأ الأثر في أداء الموظف عمله نتيجة لإهدار جانب مهم من وقت الدوام في توصيل أبنائه إلى المدارس ذهاباً وعودة. كما يترك أثراً سيئاً في ميزانيات الأسرة نتيجة لاستغلال العاملين في النقل احتياجات الآباء لهذا النقل، مع غياب إشراف الوزارة على الأسعار وجودة الخدمة وما يتعلق بذلك من اشتراطات للسلامة. وبين التوجيه

الكريم وتعثر التنفيذ لأسباب مجهولة، مازال الآباء يتساءلون عن الوزارة ودورها في السيطرة على هذه الإشكالية بحلول إبداعية، تبدو مفقودة.

دوّامة !

يقول خالد الشيخ، ولي أمر لثلاثة طلاب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إن عدم وجود مشروع للنقل المدرسي للطلاب يضطره إلى الخروج من دوامه الحكومي يومياً أكثر من ساعة ونصف الساعة لاصطحاب أبنائه من المدرسة، حيث يدرسون في «الخبر» بينما يعمل هو في «الدمام»، كل حسب موعد خروجه، ومن ثم العودة إلى الدوام في نهاية الوقت ليقوم فقط بتوقيع الخروج ومن ثم العودة للمنزل بعد انتهاء فترة العمل، وهو ما يعانيه عديد من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص، مؤكداً أن في ذلك إهداراً لوقت الموظف وتقليصاً لساعات العمل الحقيقية.

حياة غير مستقرة

وأبدى حسين اليامي اندهاشه من عدم إقرار مشروع لنقل الطلاب أسوة بدول الخليج المجاورة التي يوجد لدى كل منها مشروع متكامل لنقل الطلاب تتاح له حافلات حديثة ومريحة، ما يُسهم في انتظام الحياة الدراسية للطالب ويسهل الأعباء على أولياء أمور الطلاب. وأكد أن حافلات نقل الطلاب أصبحت ضرورة مُلحة ولم تعد ترفاً، خاصة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة كونهم لا يستطيعون قيادة السيارة ويعانون من عدم قدرة الآباء على الخروج من أعمالهم لإعادتهم من مدارسهم إلى المنزل، ما يضطر بعض الطلاب إلى المكوث تحت أشعة الشمس وقتاً طويلاً نسبياً حتى قدوم أولياء أمورهم.

إيجابيات «النقل المدرسي»

ويشير علي البلوشي إلى أن لمشروع النقل لطلاب المدارس فوائد عدة أبرزها الحد من الزحام، نتيجة لعدم الحاجة إلى استخدام السيارات الخاصة في النقل، وهو ما سينعكس إيجابياً على الحالة المرورية ويقلل من الاختناقات المرورية خلال فترتي الصباح والظهيرة، كما سيُسهم مشروع نقل الطلاب في تأمين مستويات أفضل من السلامة في نقل الطلاب من وإلى المدارس، خاصة مع تطبيق مستوى عالٍ من الجودة في خدمة النقل المدرسي، إضافة إلى أنه سيقلل من عدد ساعات العمل المهدرة من قِبل الموظفين، التي يستنفدونها في توصيل أبنائهم من وإلى المدرسة ورفع الحرج عنهم، وتخفيف العبء على أولياء الأمور من حيث التكلفة والجهد في نقل أبنائهم إلى المدرسة. وكذلك تجنب الاختناقات المرورية حول المدارس. لذلك يستحسن البلوشي تطبيق مشروع النقل العام للطلاب كما هو مطبق للطالبات.

غياب المعايير وغلاء الأسعار

أما نواف العتيبي، وهو ولي أمر لطالبين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، فيقول إنه اضطر للاشتراك مع حافلتين لنقل ابنيه بمبلغ 400 ريال لكل طالب شهرياً، أي ما يزيد على 3200 ريال للفصل الدراسي الواحد، منوهاً بأن غالبية مكاتب النقل الخاصة غير مختصة أساساً بالنقل وتقوم بنقل الطلاب بواسطة حافلات عفى بعضها الزمن وتفتقر لأبسط شروط السلامة، ضاربة عرض الحائط بمناشدة أولياء الأمور، الذين اعتادوا على الاكتواء سنوياً برسوم النقل. وأعرب العتيبي عن قلقه من ارتفاع تكاليف نقل الحافلات المدرسية، وعدم استنادها إلى آلية محددة فضلاً عن تهالكها وقِدمها، مطالباً بتدخل مباشر من الوزارة للحد من استغلال أصحاب الحافلات المدرسية حاجة أولياء أمور الطلاب، وما يعانيه ولي أمر الطالب من صعوبات في نقل أطفاله إلى المدرسة وإعادتهم لاحقاً إلى المنزل، لاسيما من لديهم أكثر من طالب في المراحل التعليمية المختلفة، معتبراً ما يحدث تجاوزاً ينبغي على الجهات المسؤولة عن الشأن التعليمي التصدي له.

زيادة غير مبررة

ويشاطره الرأي بدر الدوسري، منوهاً بأن رسوم نقل الطلبة بالحافلات المدرسية تزيد سنوياً بنسبة تصل إلى 50% دون مبرر، ولا يقابل تلك الزيادات أي تطوير في مستوى الحافلات، بل يستخدم بعضهم سيارته الخاصة في النقل وأحياناً لا تكون مهيأة لنقل الطلاب، خاصة من حيث السعة وشروط السلامة، ما قد يعرض الطلاب للخطر.

مخالفات بالجملة !

من جانبه، أكد أحد العاملين في مكتب للنقل المدرسي بالخبر، رفض الإفصاح عن اسمه، أن هناك عديداً من المخالفات التي تقع من قِبل مكاتب غير مرخصة تمارس هذه المهنة، ومع ذلك تجد إقبالاً من أولياء الأمور عليهم، نظراً لعدم وجود مشروع نقل عام للطلاب. وقال إن أغلب تلك المخالفات تندرج تحت استخدام حافلات متهاكلة لا تتوفر فيها عناصر السلامة اللازمة، أو غياب الإشراف على تلك الحافلات من قِبل مشرف مسؤول، كما تشمل قيادة الحافلة من قِبل أشخاص غير مختصين بالتعامل مع الأطفال، خاصة طلاب المرحلة الابتدائية، إضافة إلى أنه لا توجد هناك قاعدة ترتكز عليها الأسعار في النقل، ما يجعل لكل مكتب سعره الخاص حسب الإقبال وحجم الطلب.

112 مكتباً للنقل
من جهته، قال مدير عام الإدارة العامة للطرق والنقل في المنطقة الشرقية المهندس عبدالله السليمان، إن إدارته لا تمانع في قيام مكاتب مرخصة بمهام النقل المدرسي، موضحاً أن عدد المكاتب المرخص لها بتشغيل خدمة النقل المدرسي في المنطقة تبلغ 112 مكتباً موزعة على جميع مدن المنطقة الشرقية. وأضاف السليمان أن ثمة شروطاً لابد من توفرها في الحافلات التي يتم تشغيلها في خدمات النقل المدرسي، من أهمها الحصول على بطاقة تشغيل النقل المدرسي الصادرة من وزارة النقل، ووجود تأمين شامل على الحافلة والركاب، وأن تكون الحافلة في حالة فنية جيدة وملتزمة باشتراطات السلامة المرورية، وأن لا يتجاوز العمر التشغيلي لها عشر سنوات منذ تاريخ التصنيع.
يُذكر أن مجلس الوزراء أقرّ في عام 2011 مشروع شمول النقل المدرسي طلاب التعليم العام (بنين) والمعلمات بدءاً من العام الدراسي 1433/1432هـ بشكل تجريبي في عدد محدود من مناطق المملكة تحدده وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة المالية، على أن يعمم المشروع على جميع مناطق المملكة في حال نجاحه، إلا أنه حتى الآن لم يتم تطبيقه.
في انتظار الرد !
** «الشرق» بدورها حاولت التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، للاستفسار عن أسباب عدم تطبيق مشروع نقل الطلاب وشمولهم بالنقل أسوة بالطالبات، ودور الوزارة في هذا الجانب، إلا أنه لم يُجِب.

خلَعت زوجَها فطعَنها ووالدَها في المحكمة

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/17/946184

بريدة – هادي العنزي
فوجئ مراجعو محكمة البكيرية العامة أمس، بتصاعد الخلاف بين زوجين، حيث سدد على إثرها الزوج طعنات إلى زوجته ووالدها الذي كان يرافقها.
وكانت الزوجة قد رفعت دعوى خلع ضد زوجها، إلا أن الزوج صعَّد الأمر وأصاب زوجته في يدها، بينما أصيب والدها بجروح في الصدر، إلا أن حالتهما مستقرة.
وذكرت مصادر أن الجهات المختصة ألقت القبض على الزوج واقتادته إلى شرطة المحافظة، والدماء تملأ ثوبه، ريثما يتم التحقيق معه فيما نسب إليه من فعل.

معنفة عسير .. صديق زوجها اغتصبها مرة.. وقُبِضَ عليه في المرة الثانية

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/17/946026

أبها – عبدالله الوائلي

يبدو أن قضية معنَّفة عسير التي تابعتها«الشرق» على مدار الأسبوعين الماضيين لن تنتهي، فبعد تعرضها للتعذيب على يد زوجها ووالدها، أنقذت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير المعنَّفة من الجاني الذي اغتصبها في غيبة زوجها متلبساً أثناء محاولته اقتحام منزلها بالقوة مجدداً. وقال متحدث هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير عوض الأسمري لـ«الشرق» إن الهيئة استجابت لنداء استغاثة من شابة قامت بالإبلاغ عن شاب طرق عليها باب منزلها الذي تسكن فيه بحجة إيصال طلبات لمنزلها في غياب زوجها، وعند فتحها الباب هاجمها وقام باغتصابها تحت تهديد سلاح ناري، لافتاً إلى أن الهيئة قامت باتخاذ مايلزم حتى تم القبض عليه متلبساً وهو يحاول تكرار جريمته والدخول إلى منزلها بالقوة. وبيَّن عسيري إلى أنه تمت إحالة الجاني إلى جهات الاختصاص للتحقيق في الواقعة، والتواصل مع دار الحماية لتوفير مكان آمن لها تنفيذاً لطلبها.

وقالت المعنَّفة التي تعرضت للتعذيب من قبل والدها وزوجها في اتصال هاتفي مع «الشرق» إنه تم الاعتداء عليها من قبل صديق زوجها بطريقة بشعة.

وأضافت«تلقيت اتصالاً من صديق زوجي وأخبرني أنه سيأتي لإعطائي مشتريات قام بإرسالها زوجي معه وعندما فتحت باب المنزل دفع الباب ودخل عنوة، فحاولت مقاومته، لكن دون جدوى، وانتهى الأمر باغتصابي بلا رحمة، وبعد انتهائه من فعلته المشينة هددني بسلاح ناري بالقتل لو أفصحت عن الأمر لزوجي أو لأي شخص آخر». وتابعت« ساءت حالتي الصحية والنفسية كثيراً بعد ذلك وخفت من أن يقوم بتكرار فعلته أو تنفيذ تهديداته خصوصاً عندما وجدت التجاهل التام من الشؤون الاجتماعية ممثلة في لجنة دار الحماية الاجتماعية، فبلَّغت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تابعت الهيئة قضيتي، حتى تم إلقاء القبض عليه، وقاموا بالتواصل مع دار الحماية وتوفير مكان لحمايتي وإيوائي بعد أن طلبت منهم ذلك».

دوائر للقضايا الأسرية بالمحاكم خلال أسبوعين

العدوان لـ"الوطن": تسرع البت في قضايا "الخلع" و"الحضانة"

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=160484&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

سعيا إلى تسريع قضايا النساء داخل أروقة المحاكم، والحد من تأخيرها وتراكمها،أعلن مدير مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء المهندس ماجد العدوان عن استحداث "دوائرللقضايا الأسرية" داخل المحاكم العامة بمختلف المناطق.

وقال العدوان في تصريح لـ"الوطن" أمس،إن الإجراء يأتي استجابة للتوجيهات الصادرة من المجلس الأعلى للقضاء، لافتا إلى أن الدوائر الجديدة ستتولى الفصل في قضايا الخلع، النفقة، الحضانة، الطلاق، العضل، و العنف وغيرها من القضايا المتعلقة بالنساء.

وأوضح العدوان أن الأسبوعين المقبلين سيشهدان إطلاق الدوائر في المحاكم العامة ،بدءا بمحاكم مدينة الرياض قبل أن يتم تفعيلها تدريجيا في محاكم المناطق وفقا لجدول زمني أعدته وزارة العدل، يضمن مباشرة الدوائر لمهامها على أكمل وجه، مشيرا إلى أن التطوير يدخل تحت مشروع الملك عبدالله لتطوير مرافق القضاء.

إلى ذلك اعتبر المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي إنشاء الدوائر الخاصة بالقضايا الأسرية، تمهيدا إلى تفعيل محاكم الأحوال الشخصية في المملكة. موضحا أن تفعيل الدوائر سيسرع في إجراءات وفصل القضايا الأسرية الخاصة بالمرأة.

كشف مدير مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان لـ"الوطن" عن استحداث مرافق قضائية داخل المحاكم العامة في عدة مناطق بالمملكة تعرف بـ"دوائر القضايا الأسرية"، مشيرا أن ذلك جاء بعد إصدار توجهات من مجلس القضاء الأعلى بتخصيص "دوائر" داخل المحاكم العامة، متخصصة لقضايا المرأة تسهم في سرعة البت بالقضايا الأسرية كقضايا الخلع، النفقة، الحضانة، الطلاق، العضل، وقضايا العنف ضد المرأة وغيرها من القضايا المتعلقة بالمرأة.

وأوضح العدوان أنه سيتم العمل في إطلاق هذه الدوائر في المحاكم العامة بعد أسبوعين، مشيرا إلى أن هناك تدرجا في عمل هذه الدوائر داخل المحاكم، وكاشفا في الوقت ذاته أن عمل أول دائرة سيكون داخل المحكمة العامة بمدينة الرياض، ثم سيتم إطلاقها في المناطق تدريجيا، وذلك وفقا لجدول زمني أعدته وزارة العدل، يضمن أن تكون هذه الدوائر مستعدة لأداء عملها على أكمل وجه.

وأوضح العدوان أنه سيتم تعيين قضاة جدد للبت في القضايا الأسرية داخل هذه الدوائر، مؤكدا أن الهدف منها هو تسريع البت في قضايا المرأة، إذ كانت الكثير من القضايا تعاني من التأخير وتفاوت عدد الجلسات، خاصة تلك التي تتعلق بالخلع والنفقة أو الحضانة، والطلاق وغيرها.

وقال "هذه الدوائر ستحقق الهدف المنشود منها وهو مصالحة المرأة في إنهاء إجراءات قضيتها وحصولها على حقوقها حسب طبيعة القضية المطروحة أمام القضاء"، مشيرا أن هذا التطوير يدخل تحت مشروع الملك عبدالله لتطوير مرافق القضاء بالمملكة.

يشار إلى أن العدد الإجمالي للقضاة في المملكة بلغ 1726 قاضيا، عين منهم 600 قاض خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، مما يدل على وجود نمو إيجابي لمرافق القضاء وسرعة إنهاء القضايا.

من جهته، أكد المحامي المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن"، أنه من المفترض أن يتم إنشاء هذه الدوائر وفق محاكم الأحوال الشخصية، وهذا ما نص عليه نظام القضاء الذي يتضمن أن كل قضايا المرأة من الزواج وما يترتب عليه من أثر كطلاق أو انقطاع العلاقة بين الزوجين تنظر في المحاكم الشخصية، ولا يمكن إنشاء هذه المحاكم إلا في صدور نظام المرافعات الشرعية وإلى الآن لم يصدر لذلك، مشيرا إلى أن إنشاء هذه الدوائر يعد تمهيدا إلى تفعيل محاكم الأحوال الشخصية في المملكة. وكشف أنه حتى الآن لا توجد في المملكة محكمة تعرف بمحكمة الأحوال الشخصية، لكن

تم وضع بعض اللوحات على مقرات في بعض المدن كجدة حتى يتم إصدار نظام المرافعات الشرعية الخاص بهذه القضايا".
وأكد أن تفعيل دوائر للقضايا الأسرية يسرع في إجراءات القضايا الأسرية الخاصة بالمرأة، مشيرا أن القضاء السعودي ما زال يعاني من قلة عدد القضاة، وهذا يعود لأسباب قديمة تنبهت لها وزارة العدل، وأصبح هناك مرونة واضحة في تعيين خريجين من كليات الشريعة متخصصين في القضاء داخل المحاكم.

80٪ من حجم القروض البنكية للسعوديين .. استهلاكية

2.3مليون مقترض تحوّل المصارف إلى شركات تقسيط

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478820/80-من-حجم-القروض-البنكية-للسعوديين-استهلاكية.html

عمر رزيق - جدة
أكد اقتصاديون ومصرفيون أن هناك ارتفاعا في اقبال المواطنين على القروض الشخصية للبنوك، وعزا مصرفيون زيادة الاقبال إلى التسهيلات التي تقدمها المؤسسات المالية، والتي اصبحت مثل شركات التقسيط - حسب وصفهم- بالاضافة إلى وضع مؤسسة النقد العربي السعودي إلى ضوابط الاقراض والتي حددت بشرائح 20% و 25% و30% من الاقتطاع من راتب المقترض، وهو ما عمل على ضبط حجم الاقتصاد العام، وتشكل القروض الاستهلاكية حسب آخر الاحصائيات نسبة 80 في المائة من حجم القروض البنكية.
وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي اعلنت في وقت سابق، بمناسبة الاعلان عن التقرير السنوي الـ 48، أن حجم القروض الشخصية للسعوديين بلغ حوالى 300 مليار ريال، تمثل ما نسبته 30% من حقيبة الإقراض لدى البنوك وبنسبة 11% من حجم الاقتصاد المحلي.
وأوضح عضو جمعية الاقتصاد السعودي وعضو الجمعية السعودية للجودة عصام خليفة، أن تسهيلات القروض شهدت توسعا كبيرا إذ بلغت 275 مليارًا في عام 2011 الامر الذي يفوق حجم قدرات المقترضين في ظل المنافسة القوية بين البنوك المحلية
كما يقول والتي لاتتوقف عن ابتكار أساليب جديدة لاجتذاب اكبر قدر من العملاء انطلاقا من سهولة وأهمية الأرباح القياسية التي تحققها هذه القروض الشخصية مما حول البنوك الى شركات تقسيط لاتختلف عن معارض السيارات، إذ تجاوز عدد المقترضين 2.3 مليون شخص، وبلغت نسبة القروض الاستهلاكية أكثر من 80% من إجمالي القروض الشخصية في آخر الإحصاءات الرسمية وهو مؤشر وغير مسبوق -حسب رأيه-
وأشار إلى أن بعض البنوك تعطي قرضا شخصيا باستقطاع في حدود ثلث الراتب وتضيف عليه قرضًا آخر هو قرض عقاري فتأخذ بذلك ثلثي راتب العميل وهذا عبئ مالي على الأفراد كون ان المتبقي من الراتب بعد خصم قيمة القرض لايكفي لتلبية احتياجات الحياة، محملا في ذلك المسؤولية على المقترضين لأجل الكماليات او السفر والذين يسارعون لمنتجات البنوك كالبطاقات الإئتمانية واستخدامها بشكل سلبي مما يراكم الديون وهذا يأتي لغياب الرقابة من قبل مؤسسة النقد على المنتجات الجديدة للبنوك!! .
واضاف: تلك القروض تضع المواطن في كماشة القروض فالبنوك تركز على القروض الاستهلاكية بشكل كبير وتناست القروض العقارية لغياب نظام الرهن العقاري حتى الآن.
ويرى خليفة ان البنوك تجعل من الراتب ضمان للإقراض لأنه لاوجود لضمانات أخرى إذ ان الرتب هو الضمان الوحيد المتوفر للمقترض.

وأكد أن السبب الرئيس في زيادة الاقبال على القروض الشخصية، لاسيما الاستهلاكية منها، هو انخفاض الفوائد، والتي وصلت إلى 1.5 في المائة بعدما كانت 4 في المائة في وقت سابق، وهو ما فتح باب المنافسة بين المؤسسات المالية على العميل.

واختتم خليفة قائلا: مؤسسة النقد يجب أن يكون لديها رقابة فاعلة على المنتجات الجديدة للبنوك والتأكد من أن البنوك لاتتجاوز الانظمة المحددة للإقراض، فالبنوك تأخذ ولا تعطي!!.

الرهن العقاري

من جانبه اوضح الخبير الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين، أن نسبة القروض العقارية والاستهلاكية من مجمل محفظة القروض الشخصية في القطاع المصرفي السعودي من النسب المشوهة عالميا، على أساس سيطرة القروض الشخصية بنسبة 80 في المائة عليها مقارنة بـ 20 في المائة تقريبا للقروض العقارية، وهذا أمر في رأيه مناقض للقاعدة العالمية التي تكون فيها القروض العقارية المسيطر الأكبر على محفظة قروض الأفراد.

ويرى فضل أن البنوك تسببت في حدوث هذا التشوه الكبير في توزيع محفظة الإقراض لأسباب منها سهولة تقديم القروض الاستهلاكية مقابل ضمان الراتب

واكد أنه يجب الإشارة إلى دور البنوك في تسهيل قروض المضاربة في الأسهم العام 2006 والتي كانت تصدر تحت أغراض مختلفة ومنها شراء سيارة؛ وترميم منزل؛ وغير ذلك من الأغراض غير الحقيقية و تشجيع البنوك على قروض المضاربة هذه ساهم في زيادة حجم القروض الشخصية التي كانت تقدم لعشر سنوات وبما يوازي 32 راتب، وليس كما هو عليه الآن حيث قلصت المدة إلى 5 سنوات، وحجم القرض إلى 15 راتبًا .

وفي أسف شديد يقول البوعينين لم تنظر البنوك للمصلحة العامة بقدر تركيزها على مصلحتها الخاصة في التوسع في إصدار القروض الاستهلاكية وحتى اليوم لم تستطع البنوك إعادة تشكيل محفظة قروض الأفراد حتى مع إستراتيجية الإسكان التي ركزت عليها الدولة بشكل كبير.

مضيفا أن لوزارة العدل دورا رئيسا في حدوث أزمة القروض الاستهلاكية بسبب وقف عمليات رهن العقار مقابل القروض العقارية، وهذا أسهم في نمو القروض العقارية، إن لم يكن توقفها بشكل تام. في الآونة الأخيرة استطاعت البنوك ومن خلال شركات عقارية تابعة لها الالتفاف على تحفظات كتابات العدل، وأصبحت تقدم القروض العقارية مقابل تحويل ملكية العقار باسم الشركات العقارية التابعة للبنوك.

ويختم حديثه بالتأكيد على أن مؤسسة النقد مطالبة وبشكل عاجل أن تضع حدًا لتشوهات محافظ البنوك الائتمانية المرتبطة بالأفراد، وبما يساعد على تقليص القروض الاستهلاكية بأنواعها في مقابل التوسع في القروض العقارية،والاستثمارية التي تحقق الفائدة لجميع أطراف العلاقة الائتمانية،والاقتصاد الوطني بشكل خاص.

استغرب عدم ذهاب وفد من المملكة لاستلامهم ما أحبط السجناء وذويهم

الجريس: قضية المعتقلين السعوديين بالعراق معلقة دون أسباب واضحة

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/8vDfde

سبق- الدمام:
أكّد محامي الموقوفين أمنياً وسياسياً عبدالرحمن الجريس، أن قضية المعتقلين السعوديين بالعراق مازالت قيد الإجراء، حيث سبق توقيع اتفاقية تبادل السجناء بين الجانب السعودي والجانب العراقي، في شهر شعبان الماضي، وجرى إيقاف جميع أحكام الإعدام بالمعتقلين السعوديين بالعراق وإعادة محاكمتهم، كما شملت اتفاقية تبادل السجناء عدداً كبيراً من المعتقلين السعوديين.
وقال "الجريس": الجانب العراقي أنهى إجراءات سفر المعتقلين السعوديين وأصدر لهم جوازات سفر مؤقتة مدتها عشرة أيام، على أن يأتي وفد سعودي لاستلامهم، إلا أنه وبعد ذلك فوجئ الجميع بعدم ذهاب الوفد السعودي لدولة العراق لاستلام المعتقلين السعوديين، لأسباب لم توضح من أي جهة رسمية.
وتابع: كان لهذا ردة فعل محبطة للسجناء السعوديين وذويهم، وعلى مدى شهرين تُرك الأمر معلقاً دون أي توضيح من أي جهة رسمية، ما جعل السجناء في خطر شديد، حيث تغيرت عليهم المعاملة، من جانب السلطات العراقية نتيجة هذا التأخير، وقاموا بوضعهم في سجن فيه نزعة طائفية، ومليء بالميليشيات والعصابات الإجرامية.
وبيّن "الجريس" بأنه قد رفع للمسؤولين وإبلاغهم بذلك، لنقلهم إلى إقليم كردستان حتى تنتهي المداولات بين الجانبين السعودي والعراقي.

قالت إنها لن تعود حتى لو دخلت السجن .. ووالدها يرفضها

بالفيديو.. "أم أمل" فتاة سعودية تخدم في بيوت باكستان21 عاماً!

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/IrDfde

سبق- الرياض:
عرض برنامج "الثامنة" مع داود الشريان، تقريراً مصوراً عن المرأة السعودية "أم أمل"، التي تعرّضت للإيذاء من مقيم باكستاني قبل نحو 21 عاماً، ومن ثم قام بتهريبها إلى جدة بمساعدة زوجة أبيها، بحجة أن والدها سيقوم بقتلها وهي لم تتجاوز عمر الـ 14 عاماً آنذاك.
واستعرض التقرير الذي أعدّه الزميل حسين بن مسعد، وجاء على لسان "أم أمل"، قصة أقرب من الخيال ولكنها حقيقة مؤلمة وواقعية حدثت في السعودية، وانتقلت فصولها إلى باكستان.
"أم أمل" ذات الـ 14 عاماً طلبت منها زوجة الأب الصعود لمقيم باكستاني يسكن في العمارة ذاتها، بهدف الحصول على مبلغ مالي سلفة للعائلة، وفي هذه الأثناء قام الباكستاني بالاعتداء، ومن ثم وبمساعدة زوجة الأب تم إقناع "أم أمل"، أن والدها سيقتلها وأن عليها السفر سريعاً إلى جدة، حيث استقبلتها عائلة باكستانية هناك، وبعد المكوث لمدة عشرة أيام، لحق بها الباكستاني ودبّر عملية سفرها لباكستان بحجة الهرب من القتل، لتعيش هناك 21 عاماً تخدم في البيوت للحصول على لقمتها اليومية وتنجب ثلاثة أطفال بعد أن عقد النكاح عليها هناك.
أوضحت المواطنة السعودية، أم أمل، التي تم اختطافها من قِبل مقيم باكستاني قبل 21 عاماً وقام بتهريبها إلى بلاده، أنها تواصلت مع أهلها في السعودية بمحض المصادفة، وذلك بعد أن التقت مجموعة من الشباب السعوديين في أحد الأسواق بمدينة كراتشي وقامت بإعطاء أحدهم اسم والدها ليأتي لها ببعض المعلومات عنه، مشدّدة على أنها كانت ترغب في العودة إلى المملكة بعد أن كبرت بناتها وأصبحت تخاف عليهن من مصيرها نفسه بأن يعملن خادمات منزليات في باكستان.
وقالت أم أمل: وبالفعل بعد أسبوع فقط، استطاع الشاب بمساعدة أحد أصدقائه أن يحصل على رقم أبي، ثم اتصلت عليه وعرّفته بنفسي فقال "لا يوجد لدينا بنات بهذا الاسم"، فقلت له طمأنني فقط عليك وعلى أهلي، فرد "أهلك لا يريدونك، ولا أرغب منك أن تتصلي مرة أخرى فلا تفتحي علينا أبواب سبق أن أغلقتها، الكل نساك وأنا قلت لهم إني قتلتك"، وقام بإغلاق السماعة في وجهي.
وأضافت أم أمل خلال استضافتها في برنامج "الثامنة" مع داود الشريان: "بعد يومين اتصلت مرة أخرى، لكنه لم يرغب في التواصل معي وبعدها أغلق الهاتف ولم نتواصل مرة أخرى، وبعدها عدت إلى الشاب السعودي وأخبرته بما حدث، فنصحني بالتوجّه إلى السفارة السعودية في إسلام أباد التي حوّلت موضوعي إلى القنصلية في كراتشي".
وكشفت أم أمل بالقول: "ثم تواصلت مع نائب القنصل في كراتشي، عبيد الله الحربي، الذي أكّد لي أنه سيرسل لي سيارة تأخذني إلى القنصلية، لكنه تراجع بعد ذلك بعد أن علم بالمنطقة التي أسكن بها، فكانت مليئة بالعصابات والإرهابيين وتجار السلاح، فاضطررت لاستخدام مركبة عمومية، وعندما وصلت للقنصلية شرحت للحربي موضوعي وقصتي بأكملها، فبين لي أنه سيهتم بالموضوع وأنه لا يوجد ما يدعو للقلق، لكني لم أر من حديثه شيئاً".
وبيّنت المواطنة، أن القنصلية السعودية في كراتشي أهملت موضوعها لأكثر من سنتين رغم محاولاتها الحثيثة لاستخراج أوراق ثبوتية تسمح لها بالعودة إلى السعودية مع أبنائها الثلاثة، موضحةً أن ما حرّك موضوعها قليلاً هو تواصلها مع صحيفة "عكاظ" التي قامت بنشر معاناتها للمرة الأولى.

وقالت المواطنة أم أمل: "القنصلية لامتني على نشر قصتي في الصحافة، وقالت لي إن ما قمت به سيقطع كل السبل بيني وبين والدي، فأخبرتهم بأني في الأصل لا أريد من والدي إلا أن يخرج لي أوراقاً ثبوتية تسمح لي بالعودة إلى وطني، وبعد أن أتي والدي إلى باكستان، طعنني في شرفي واتهمني بأني إرهابية منتمية لتنظيم القاعدة".
وأضافت بالقول: "حينما قابلت أبي للمرة الأولى بعد 20 عاماً لم أشعر بالفعل أنه أبي، لم يضمني ولم يبد أيَّ مشاعر نحوي، بينما أنا نسيت العالم كله حينما رأيته، وأخبرني بعدها بأنه ترك صورةً من جواز السفر الخاص بي لدى مكتب السفير السعودي في إسلام أباد، ثم غادرت أنا وأبنائي إلى الفندق الذي كان يقيم فيه والدي، وأحمد الله وقتها أن أبنائي لا يتحدثون العربية، فقد كان أبي يستهزئ بهم ويصفهم بالخدم، بينما كانوا هم سعداء برؤيته".
وناشدت المواطنة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بأن يحفظ لها كرامتها، وأضافت: أناشد الأمير محمد بن نايف، الوقوف معي، ليس لي أحد غير بلدي بعد أن تخلى عني والدي".
وشدّدت بالقول: "لن أعود إلى باكستان حتى لو تعرّضت للسجن، وحسبي الله ونعم الوكيل على كل ظالم".
واختتمت حديثها لـ "الثامنة" بقولها: "أطلب من أهلي أن يقوموا بمسامحتي وكل مسؤول بهذا البلد الوقوف بجانبي".

الكريع تؤكد أهمية دور المرأة .. وآل مفرح يطالب بحضور الرئيس

أعضاء شورى ينتقدون تداخل صلاحيات نزاهة مع جهات رقابية أخرى

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639195.htm

فارس القحطاني (الرياض)
وجه أعضاء مجلس الشورى أمس انتقادات واسعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نزاهة كونها تتقاطع في اختصاصاتها الرقابية مع جهات أخرى، خصوصا ديوان المراقبة العامة، وعدم وجود أي تنسيق بينهما.
وأجمع الأعضاء في مداخلاتهم على ضرورة أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات التي تتقاطع معها في مهامها، وأن تهتم بالجانب الرقابي والتحقق من القضايا والمخالفات في المشاريع الكبرى، وعدم تشتيت جهودها في قضايا صغرى، وشدد عدد من الأعضاء على أهمية أن توجد الهيئة الآليات المناسبة التي تدفع الجهات الحكومية للتجاوب مع ملحوظاتها والرد وفق المهلة النظامية الممنوحة للجهة لتقديم ما لديها حيال هذه الملحوظات، فيما تناول عدد من الأعضاء والعضوات جانب تلقي البلاغات وتساءل أحدهم عن طبيعة البلاغات التي تلقتها الهيئة وتصنيفها، مشيرا إلى أنها تلقت 228 بلاغا يدخل في اختصاصها لكنها لم تورد تفاصيل كاملة بشأنها سوى عن 50 بلاغا، وقال ما معنى ما ورد في التقرير بأن الهيئة قامت بمعالجتها.
ففي البداية تساءل عضو مجلس الشورى الدكتور سعيد الشيخ، ما هو السبب الداعي لأن تطلب نزاهة من وزارة العمل ايضاح حول الاستراتيجية للحد من استقدام العامل الاجنبي ؟ لافتا إلى محدودية تجاوب الجهات الحكومية مع ملاحظاتها، حيث تبلغ نسبة الجهات غير المتجاوبة 56 %.
إنجازات متواضعة
من جانبها قالت عضوة المجلس الدكتورة خولة الكريع ان انجازات الهيئة لا تزال قليلة ومتواضعة، وان جهدها يضيع في البيروقراطية منذ ان يبلغ المواطن عن قضية فساد حتى تتم مخاطبة الجهة المعنية، متسائلة، ماذا فعلت الهيئة لتعزيز قيمة المواطن.

وطالبت الكريع بالاستعانة بالمرأة في مكافحة الفساد، مشيرة الى أن الهيئة استنزفت عملها في بحث قضايا هامشية.
من جهتها قالت الدكتورة دلال الحربي ان الهيئة صرفت نفسها في قضايا صغيرة مطالبة بالتركيز على المشاريع الكبيرة أولا.
رئيس نزاهة مطلوب
ووصف الدكتور احمد آل مفرح تقرير لجنة حقوق الانسان بأنه يرمم ما فقد من تقرير مكافحة الفساد قائلا هل يعقل ان لا ترى الهيئة ما يرى المواطن من تجاوزات، متسائلا اين الهيئة من مشاريع المدارس والجامعات والطرق التي يصرف عليها الملايين ؟ مطالبا بحضور رئيس هيئة مكافحة الفساد لمناقشته تحت قبة المجلس.
لجنة رادعة
من جانبها اكدت الدكتورة حنان الاحمدي ان هناك فسادا في كثير من القطاعات بما فيها الجمعيات الخيرية والهيئات، مشيرة الى ان الجهات الحكومية تستغيث من بعضها البعض فنحن نرى هيئة مكافحة الفساد تستغيث من جهات لا تتجاوب معها، وكل الجهات الحكومية تدور في فلك واحد دون التنسيق فيما بينها، واقترحت الأحمدي أن يتم تشكيل لجنة تتبع مجلس الوزراء من قطاعات حكومية تكون رادعا للفساد ومكافحته في الجهات الحكومية.
بدوره قال الدكتور جبران القحطاني ان ما يقارب 74 جهة حكومية لم ترد على خطابات نزاهة، وهذا يعد مخالفا للمادة الخامسة من نظام الهيئة، مقترحا وضع آلية لتنسيق الادوار للجهات الرقابية لتوحيد الجهود ومكافحة الفساد .
آلية البلاغات
وطالبت إحدى العضوات الهيئة بتقديم تفصيلات عن الوقت المستغرق في معالجة البلاغ منذ استلامه وحتى نهاية الحالة، وقالت هل البلاغات تردها من المواطنين فقط أم لديها مبادرات يقوم بها موظفوها.
وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات، وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير في جلسة مقبلة.
وكان المجلس قد استمع لتقرير لجنة حقوق الإنسان والعرائض بشأن تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للفترة من تاريخ إنشائها في 1432/4/13هـ وحتى تاريخ 1433/2/5هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الظفيري.
وأكدت اللجنة على أهمية أن تقدم جميع الجهات المشمولة باختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إجابات على ما يردها من الهيئة استنادا للمادة الخامسة من نظامها والتزاما بأمرين ساميين صدرا للتأكيد على مضمون المادة الخامسة.
وطالبت بوضع معايير واضحة ودقيقة تتعلق بالحالات التي ترى الهيئة إحالتها للجهة المعنية التي ورد بشأنها البلاغ للاستفسار منها والحالات التي ترى إحالتها مباشرة للجهات الرقابية وجهات التحقيق.

وزير الداخلية يستقبل العرشاني

المملكة واليمن توقعان على اتفاقية نقل المحكوم عليهم

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639472.htm

واس، عبدالله الداني (جدة)
بحث صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، في مكتب سموه بجدة مساء أمس، خلال استقباله لوزير العدل في الجمهورية اليمنية القاضي مرشد بن علي العرشاني والوفد المرافق له، عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.
كما تم التوقيع على الاتفاقية المنظمة لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين حكومة المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وذلك بحضور وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، ووكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم، ومدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي.

من جهته، أكد لـ«عكاظ» وزير العدل اليمني القاضي مرشد علي العرشاني أن الاتفاقية لها شروط تم الاتفاق على كل بنودها ولا يوجد أي تفاوت في ذلك، بل إن وجهات النظر تطابقت بين البلدين الشقيقين.
وقال «لاشك أن سمو الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية كان له السبق في الدعوة للحضور لتوقيع الاتفاقية التي تمت دراستها منذ 3 أو 4 أعوام، وجاء الوقت ليتيسر الاجتماع لتوقيعها، لافتا إلى أنه سيعقبها إبرام اتفاقية لتبادل الخبرات والكوادر والتدريب والتأهيل في مجال القضاء بين البلدين الشقيقين».
وعن عدد السجناء اليمنيين في المملكة، قال وزير العدل اليمني «هناك احتمال بأن يكون عددهم كبيرا لأن المقيمين كثيرون، فمن الطبيعي أن تصدر مخالفات، وبالتالي يحاكمون وتصدر ضدهم أحكام جزائية سالبة للحرية، لكن بالنسبة للسجناء السعوديين في اليمن فأعدادهم قليلة جدا»، مؤكدا أن هذه الاتفاقية ستتفتح آفاقا مستقبلية للتعاون بين البلدين.
وكان وزير العدل اليمني زار أمس المحكمة العامة واطلع فيها برفقة رئيس المحكمة الشيخ سالم آل فرحة على إجراءات سير العمل وكيفية استقبال الدعاوى، ووقف على بعض أعمال المحكمة وآلية العمل فيها وزار عددا من أقسامها، حيث أبدى إعجابه الشديد بما لمسه من تطور في الإجراءات والآليات واستخدام التقنية في المعاملات المختلفة.

يقضين حياتهن حبيسات المنازل لرعاية ذويهن

نساء يواجهن المرض النفسي بتحمل المسؤولية

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639445.htm

سماح ياسين (المدينة المنورة)
تختفي خلف جدران بعض منازل المدينة المنورة، حالات نفسية يندى لها الجبين وتتسبب في الألم لكل من يعيشون حولها، وتتحمل المرأة الجزء الأكبر من هذه المعاناة إذ تظل حبيسة المنزل لخوفها من ترك المريض وحيدا، فتحمل على عاتقها مسؤولية الاهتمام به وتوفير جميع متطلباته عن طيب خاطر.
عدد من هؤلاء النساء اللائي يتحملن مسؤولية غيرهن سردن لـ«عكاظ» قصصهن مع أبنائهن أو أشقائهن أو أزواجهن، حيث تتحدث أم نواف عن شقيقها المريض فتقول: لدي شقيق تجاوز عمره الأربعين عاما كان موظفا بإحدى الدوائر الحكومية، يعيش حياة مستقرة وكان وضعه العقلي سليما جدا، وعندما وصل عمره الخامسة والعشرين بدأ وضعه النفسي يتدهور شيئا فشيئا حتى اصبح يغلق على نفسه الباب ولا يكلم أحدا سوى والدتي وترك عمله وأصدقاءه، حاولنا عرضه على أحد الاطباء النفسيين او المشايخ للقراءة عليه ولكنه رفض بشدة وكانت والدتي تشفق عليه وتعامله كطفل الصغير، وكان لا يكلم أحدا سواها وظلت والدتي معه في المنزل ترعاه وتسهر على احتياجاته حتى توفيت وبقي أخي وحيدا في المنزل وفضل البقاء في منزل العائلة، والآن نضطر أنا وشقيقاتي وأشقائي إلى التناوب في الذهاب للاطمئنان عليه ورعاية شؤونه.
أما أم عبدالرحمن الموظفة في أحد القطاعات الخاصة فقد فوجئت بما حل بزوجها، حيث تغيرت طباعه منذ حوالى العامين، وبعد أن كان موظفا بأحد القطاعات الخاصة، ترك الوظيفة وأهمل نفسه وبيته، وتخلى عن مسؤولياته، وألقاها على عاتقها، حتى أصبحت هي الأب والأم -على حد قولها- فيما لم يعد يبالي بأحد، لدرجة أصبح يرى نفسه أفضل الناس، ولا يريد أن يسمع نصيحة من أي شخص وعندما طلبت منه أن يراجع طبيبا نفسيا اتهمها بالجنون وأردف أنها هي من تحتاج للعلاج.
وتضيف أم عبدالرحمن: حرصي على أبنائي الصغار يجعلني أصمت وأصبر، لأنني لو اعترضت سوف يتشرد أطفالي، خاصة أن أهلي لن يستقبلوني في حال الطلاق، وهذا يعني أن أترك أبنائي مع أب بهذه النفسية والعقلية.

ولم تخف شروق شعورها بالحزن تجاه نكسة زوجها الذي فصل من عمله فتقول: تبدل حال زوجي تماما حتى أصبحت أخاف منه، حيث أصبح رجلا آخر لا أعرفه، مختلفا عمن عرفته وتزوجته، إذ لاحظت ذلك عندما تكرر غيابه عن عمله، حيث كان يعمل في وظيفة حكومية مرموقة، ومع تعدد غياباته فصل من العمل، وأصبح يجلس في المنزل يشاهد التلفاز طوال الوقت أو نائما لا يهتم بشؤون المنزل والابناء ولا يريد أن ينصت لما اقوله ولا يريد ان يقوم بأي عمل، فيما يرعى أهله كل شؤون المنزل، كما يتحملون الصرف على الأبناء، وأعتقد أن دلال أهله له منذ ولادته إلى يومنا هذا كان السبب الحقيقي وراء مرضه.

وتبكي أم محمد ابنها قائلة: لدي ابن شاب شديد الذكاء والجمال والخلق انقلب حاله من حال الى حال فأصبح منعزلا عن الجميع يأكل ويشرب في غرفته لا يريد ان يختلط بأحد يخرج من المنزل ليهيم في الشوارع بلا دليل، ماشيا على قدميه، لا يهتم بحرارة الجو أو برودته، ولا يهتم بمظهره، وملابسه متسخة ورثة إلى حد لافت، في الوقت الذي لا أستطيع أن أتركه وحيدا فأنا دائما اجلس في البيت معه حتى أراعي مصالحه، مضيفة: لم نقصر معه في شيء وعرضناه على أطباء نفسيين، فشخصوا حالته على أنها اكتئاب حاد، كما عرضناه على مشايخ فأوضحوا أن به مسا أو شيئا من هذا القبيل، فاحترنا في علاجه، فيما تزداد حاله سوءا يوما بعد آخر.

من جهته، أوضح لـ«عكاظ» أستاذ الصحة النفسية المشارك بجامعة طيبة الدكتور نايف محمد الحربي أن الضغوط النفسية تلعب دورا كبيرا في حياة الناس بشكل واضح، وهذا ما نلاحظه في الاستشارات النفسية والأسرية التي ترد لنا بحكم الاختصاص في كثير من التصرفات والسلوك غير المبرر أحيانا، ولهذا يقول العالم النفسي البريطاني كري كوبر إن الطريقة الوحيدة لكي تعيش بدون ضغط نفسي هي أن تكون في غيبوبة دائمة، ولهذا نلاحظ أن المشكلة ليست في وجود الضغوط النفسية في حياتنا ولكن المشكلة الفعلية في كيفية التعامل معها أو كما يقال ليست المشكلة في المشكلة ولكن المشكلة في كيفية التعامل مع المشكلة.

ويرى الدكتور الحربي أن الأجدر والأنفع الحديث عن استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية وهي على نوعين النوع الأول التعامل المباشر مع أسباب الضغط النفسي سواء كانت أسرية أو اقتصادية أو وظيفية أو اجتماعية والعمل على مواجهتها والتعامل معها وليس الهروب منها وتأجيلها حتى تتفاقم وتصبح ككرة الثلج وهو ما يعرف بالنوع الثاني وهو أسلوب الاسترخاء في التعامل مع الضغوط النفسية بمعنى استخدام الهروب من المشكلة سبب الضغط النفسي وعدم مواجهتها والميل لعدم التفكير والانشغال بالترفيه والضحك كأسلوب للهروب مع ملاحظة أن النوع الأول أفضل للتقليل من الضغط النفسي عنه من النوع الثاني كما أشارت أغلب الدراسات العلمية.

6 شركات عالمية لنقل المعلمات في الرياض وجدة والدمام وعسير وجازان وتبوك

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639204.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن وزارة النقل والإدارة العامة للمرور توصلتا لصيغة اتفاق للتوقيع على مذكرة جلب ست شركات عالمية لنقل المعلمات، في الرياض، جدة، الدمام، عسير، جازان وتبوك، وفتح ما يتراوح بين 10 و15 فرعا لكل شركة في كل منطقة.

وبينت المصادر أن العمل جار لتنفيذ المشروع مطلع عام 2016م، موضحة أن الدراسة الأولية وضعت أكثر من 30 شرطا لمزولة الشركات عملها في نقل المعلمات ومن أهمها: أن تتجاوز نسبة السعوديين في كل شركة 80 في المائة من العاملين، وتتراوح أعمارهم ما بين 35 و 45 عاما، لم يسبق لأي منهم أن سجلت عليه قضايا جنائية، أن يتم التحليل المختبري كل ستة أشهر، خاليا من العاهات، الاعتماد على المركبات الجديدة للعام نفسه والعام الذي قبله فقط، فحص

المركبات قبل انطلاقة الشركة بمدة لا تزيد على شهر، فحص المركبات من قبل الفحص الدوري كل ستة أشهر، تضع الشركة مقار لها ومعروف الوصول لها عبر مكاتب معتمدة وفي الطرق الرئيسة، وضع نقاط للشركات الناقلة للمعلمات عند كل 100 كيلومتر، ألا تتجاوز المركبة 100 في التوصيل وما زاد عن ذلك يتم في مركبة أخرى، وضع نقاط عبور لمركبات في مواقع معروفة وآمنة، تسجيل السائق برقم مركبته «اللوحة وشاص المركبة» في الجهات المختصة، وضع صورة السائق ومعلومات كاملة في كرت يتم الاحتفاظ به بالمركبة، لا يتجاوز عدد المعلمات في المركبة الواحدة 8 معلمات، إلزام الشركات المتعاقدة بتوصيل المعلمات بوضع ثلاث سيارت طوارئ فى حالة الأعطال، الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم بتوجيه المعلمات بالتعاقد مع الشركات العالمية التي تم التعاقد معها، إثبات الإقامات سارية المفعول للسائقين المقيمين وعلى كفالة نفس الشركة.

من جهته، قال سعود القثامي الخبير الاقتصادي في جامعة الملك سعود «إن تطبيق نقل المعلمات سيفتح آفاقا كبيرة وسيكون له مرود اقتصادي كبير»، مؤكدا أهمية المشروع في كبح التلاعب.

أتقن الإنجليزية والفلبينية .. شداد لـ عكاظ:

تأهيل جازان وصفني بالمتخلف العقلي والفحص الطبي أثبت سلامتي

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639208.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أكد لـ «عكاظ» شداد السبيعي أن قضية التأهيل بجازان ليست قضيته فقط وإنما هي قضية جميع المعاقين في المركز التأهيل الشامل، مشيرا إلى أنه لا مستقبل ينتظرهم، إذ أن المركز لا يهتم بتطوير مهاراتهم ولا تعليمهم حتى أبسط أساسيات التعليم كالقراءة والصلاة، وأنه يهتم بالأمور المعيشية فقط لهم من أكل وشرب.

وقال إن بعض المعاقين يمتلكون مواهب ومهارات لو طورت لأصبح لهم شأن عظيم وأشخاص مستقلين، ولكن عندما يسقط الواحد منهم في نفق مظلم ويشير إليه الجميع بالمتخلف، يفقد بذلك أدنى درجات الإنسانية، ولن يجد نفسه إلا متخلفا عاجزا عن أداء أبسط وأقل الأشياء.

وأضاف «لا أمتلك شهادة برغم عمري الذي تجاوز 26 ورغم محاولتي لتطوير نفسي وتعلم اللغتين الإنجليزية والفلبينية بالممارسة والاختلاط»، لافتا إلى أنه لم يخش قول الحق عندما ظهر على برنامج الثامنة وتناول تفاصيل ممارسات وعدم اهتمام التأهيل الشامل بالنزلاء، التي أعفي على إثرها مدير التأهيل الشامل سالم باصهي.

وطالب شداد السبيعي عبر «عكاظ» بتثبيته في مركز التأهيل الشامل بجازان، وقال «كنت أحد النزلاء وتقدمت بطلب توظيف بتاريخ 29 صفر خلال زيارة وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين للمركز، إذ كنت آمل وأطمح في تقديم خدمة للمعاقين، ورحب الوزير بذلك وبعث خطابا بتوظيفي، ورد المدير العام أنني أعاني من تخلف عقلي شديد وذلك ما اضطرني إلى إثبات عكس ذلك بتوجهي لمستشفى الملك فهد المركزي في أبو عريش لإجراء فحص أكد سلامة عقلي 100 في المائة، وأخذت التقرير وتوجهت إلى مكتب الوزير الذي أمر لي بوظيفة مرة أخرى، ثم بقيت حبيسة الأدراج لمدة طويلة وبعد فترة أخرجها المدير وعينني على وظيفة بمسمى عامل نظافة براتب 1500، فيما تم

تثبيت العاملين والعاملات في الأجهزة الحكومية على البنود التي تصرف رواتبها من داخل الميزانية أو خارجها، إلا أنني لم يتم تعييني كمترجم للتواصل بين العمالة والموظفين، رغم إجادتي اللغتين الإنجليزية والفلبينية».

وكان شداد الذي يعاني من ضمور عضلي في اليدين والقدمين قد التحق بمركز التأهيل الشامل بالمنطقة حينما كان في السابعة من عمره، وطالب وزارة الشؤون الاجتماعية عدة مرات بتثبيته في وظيفة، إلا أن الوزارة وإدارة الشؤون الاجتماعية بجازان لم تتجاوبا مع شكواه، فاضطر لمقابلة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير المنطقة الذي وجه بتصحيح وضعه وفقا لأحقيته ومؤهلاته أسوة بزملائه، ولكن الشؤون الاجتماعية لم تحرك ساكنا بخصوص تثبيته وتحسين وضعه الوظيفي، إذ أن موقف التأهيل الشامل يعتمد على تقرير يوضح أن شداد بالإضافة إلى إعاقته الجسدية يعاني من تخلف عقلي، بالرغم من وجود تقرير طبي صادر من مستشفى جازان المركزي يثبت أن حالة شداد العقلية والعصبية سليمة، وأن معاناته تقتصر على إعاقة جسدية في أطرافه العلوية والسفلية منذ الطفولة، ويشير السبيعي إلى أن الشؤون الاجتماعية حولت عمله من مترجم إلى عامل نظافة، مبينا أن هذه الوظيفة لا تتناسب مع مؤهلاته، ولا تتواءم مع قدراته الجسدية الضعيفة.

واستطرد قائلا «بعد حلقة الثامنة التي عرضت وتوضح عيوب دار التأهيل، كان لا بد من أخذ إجازة إلى يوم الخميس المقبل حتى تخف حدة التوتر بيني وبين المسؤولين بالمركز».

يذكر أن شداد دخل القسم النسائي وهو يتكلم العربية فقط، ولكون معظم العاملات في القسم من الجنسية الفلبينية بدأ يتعلم اللغة الفلبينية، ولم يمض إلا شهر واحد حتى لاحظت العاملات الفلبينيات علامات النبوغ اللغوي عليه، وبدأن يولونه عناية خاصة فلم يكمل عامه الأول في القسم حتى أجاد اللغة الفلبينية، وربطته علاقة حميمية بأستاذاته الفلبينيات، واستمر معهن حتى قارب الرابعة عشرة من العمر، حيث تقرر نقله إلى القسم الرجالي، ولا زال تصنيف إعاقته تخلفا عقليا شديدا.

وفي قسم الرجال كان العاملون خليطا من الفلبينيين والهنود وغيرهم، وكانت اللغة السائدة فيما بينهم هي اللغة الإنجليزية، وما كاد يمضي شداد سنته الأولى في قسم الرجال حتى أجاد التحدث بالإنجليزية، وظهرت عليه علامات النبوغ من جديد، واستأثر باهتمام بالغ من جميع العاملين داخل المركز ونزلائه، وبهذا أصبح «المتخلف العقلي الشديد» يتحدث ثلاث لغات العربية والإنجليزية والفلبينية، ومضت الأعوام وكل يوم يمضي يصقل لغاته الثلاث ويزيد فيها رسوخا، ولا زال حتى اليوم وقد دخل عامه السابع والعشرين مصنفا على أن إعاقته تخلف عقلي شديد.

وشعر شداد أن المركز وقع في تناقضات عديدة يصعب على العقل تصورها تمثلت في أن المسؤولين بالمركز شاهدوا على أرض الواقع نبوغه، وشهدوا له بإجادة اللغتين الإنجليزية والفلبينية، الانضباط والالتزام وحسن التعامل والتصرف، بل إنه خير مثال في ذلك كله، ووظفوه مترجما باللغتين، واستفادوا من خبرته في معاملة المرضى، واطلعوا على تقرير مستشفى الملك فهد الذي شهد له بالسلامة العقلية، ومع ذلك كله ما زال شداد طوال كل هذه السنوات حتى اليوم، مصنفا على أن إعاقته «تخلف عقلي شديد».

كما أن توجيه وزارة الشؤون الاجتماعية نص على أن يوظف شداد على وظيفة مناسبة، ومع ذلك وظف على وظيفة عامل نظافة مع أنه مقعد، ولديه ضمور في القدمين والكفين.

واعترض شداد بشدة على ما ورد في بعض الوثائق الرسمية من ادعاء المركز تأهيله وتوظيفه مترجما، ويقول «تأهيلي تم بجهدي الذاتي، ولم أتعلم الإنجليزية أو الفلبينية ضمن برامج تأهيل من المركز، بل تعلمتها على أيدي العمال الأجانب الذين لا علاقة لهم بالتعليم أصلا»، مشيرا إلى أن التعليم لا يوفر في المركز إلا لمن ألح في طلبه، وأن من يمارس هذا الإلحاح يتم تحويله إلى معهد التربية الفكرية بالمنطقة.

واستغرب شداد ادعاء المركز بإنجازات ليس له فيها فضل ولم يقدم الدعم حيالها، مضيفا أن «تقليل قيمتي في المركز وتذكيري بأنني معاق ومتخلف عقليا يجعل كل إنسان يعاني نفسيا وذهنيا من هذا التعامل السيئ، فما بالكم بالشخص الذي يعاني من الإعاقة، وعندما أطالبهم بدعمي لا يكترثون لي ولا يهتمون بوجودي أصلا».

وبحرقة المظلوم تجاه ما عاناه من تعامل في المركز، ورغبة في أن تجد الأجيال المقبلة من إخوانه المعاقين معاملة حسنة، يقول «حديثي ليس عن نفسي بل أمنية بأن يعيش الجيل الجديد من المعاقين غير ما عشته، وأن يتعلم ويتأهل كل حسب قدراته من قبل مختصين يعون حقيقة منح هذه الفئة الرعاية والدعم اللازمين لهم».

ونفى شداد وجود بحث فعلي لكل حالة داخل المركز، مؤكدا أن الكثير من المعاقين يطلق عليهم متخلفين رغم أنهم عباقرة ولديهم القدرة على إثبات أنفسهم وجدارتهم في أي مجال يدخلونه، وأن ما يحدث هو عملية لتثبيط عزائمهم من خلال التقليل من قدراتهم وعدم محاولة صقل مواهبهم، وهو ما جعل الكثير منهم يرفض الإعلان عن هواياته للقائمين على المركز خشية تعرضه للقدح والتقزيم أمام الآخرين. وأكد شداد أن لديه ملفات فاضحة تكشف عيوبا كبيرة في مركز التأهيل الشامل بالمنطقة، ووعد «عكاظ» بنشرها الأيام المقبلة.

عكاظ تحصل على آليات رفع إنتاجية العمالة الوطنية

تحقيق التوازن بين المراكز لمواجهة البطالة وتوفير العمل للمواطنين في مناطقهم

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639216.htm

سعيد الباحص (الدمام)

حسمت الاستراتيجية الوطنية للتوظيف، بخططها التي اشتركت في وضعها وزارة العمل ووزارة الاقتصاد والتخطيط الوطني، مسألة الوصول بالقوى البشرية المواطنة إلى مستوى التوظيف الكامل وفق سياسة ترتقي بإنتاجية العامل السعودي لتضاهي معايير الاقتصادات المتقدمة، وذلك عبر خطة محكمة واستراتيجية طويلة المدى تصل إلى عشرين عاما، بغية تحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني اعتمادا على القوى البشرية المواطنة.

وحصلت «عكاظ» على آليات رفع إنتاجية العمالة إلى مستويات الإنتاجية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تتضمن إنشاء مركز وطني لتحسين الإنتاجية، ومنح المنشآت مخصصات للتدريب والتأهيل لموظفيها ممن هم على رأس العمل، والتوسع في تدريب منسوبي إدارات الموارد البشرية، وتبيان مؤشرات الأداء في معدل الإنتاجية في الاقتصاد.

وطالبت الآليات بضرورة تحقيق التوازن بين المراكز الحضرية في تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وتوليد فرص عمل للمواطنين في مناطقهم لمواجهة البطالة وللحد من هجرتهم بحثا عن فرص التعلم والتأهيل والعمل، وتطوير أسواق العمل المحلية، مع إيراد النسبة المحددة لمن انتقلوا من مناطقهم بحثا عن عمل وتوزيع المنتقلين تبعا لطبيعة المهنة والمستوى التعليمي والأجر، وتشجيع التعليم والتأهيل الدائمين لقوة العمل والمجتمع الدائم التعلم بغية رفع إنتاجية المشتغلين وتأهيل الباحثين عن عمل وإعادة التأهيل للوظائف الناتجة عن النشطة الاقتصادية الجديدة، وتعزيز مفهوم المنشأة دائمة التعلم مع تبيان عدد العاطلين لفترة طويلة ومعرفة نسبة المنشآت المشطوبة إلى المنشآت العاملة وكذلك المستجدة ونصيبها من الناتج المحلي الإجمالي. واشترطت الآليات لضمان تحقيق هذه الرؤية، حصول العامل السعودي على إجازة لمزاولة المهنة ورفع مهاراته وإنتاجية القطاعات المختلفة وتطبيق اختبارات إجازة مزاولة المهنة إلى جانب تطوير وتنظيم هيكلة العلاقات العمالية، وإدارة السوق بمرونة تسهل التوظيف والاستغناء والتسريح من العمل ومواكبة القوانين واللوائح لمتطلبات السوق وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقنين تنظيمات العمل بما يسهم في الحفاظ على التوازن في الحقوق والواجبات والأجر، وزيادة فرص التعليم والتأهيل والتدرج وتمكين استخدام أنماط العمل المرنة، منها العمل الجزئي، والعمل عن بعد والأسر المنتجة وإزالة الأسباب الموجبة للتستر النظامية والإجرائية.

واقتضت الخطة تطويرا عاجلا في هيكل اللجان العمالية وتنظيم ساعات العمل ومقارنة تنظيمات العمل مع تلك المتبعة في الاقتصادات المتقدمة وتوضيح معايير التنقل ومعايير التحصيل الدراسي ومقارنة ذلك الأمر بالمقدرات المكتسبة وإنشاء عناصر شبكة الحماية المتمثلة في حقوق إنهاء الخدمة والاستبدال ومعرفة عدد العاطلين مقابل كل موظف في مكتب العمل.

1.5 مليون سعودية فقط استخرجن بطاقة الهوية.. من 9.8 مليون مواطنة!

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553102

الرياض - حياة الغامدي

أعلنت وكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية أنها أصدرت 1.487 مليون بطاقة أحوال لنساء منذ بدء تطبيق النظام في عام 2002، من إجمالي تعداد النساء في السعودية البالغ 9.876.051 بحسب آخر إحصاء لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. ويمثل عدد البطاقات الصادرة واحداً في المئة فقط من تعداد السعوديات. (للمزيد)

من جهته، كشف المتحدث باسم الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ«الحياة» أن الإقبال على إصدار بطاقة الهوية الوطنية من المواطنات - فضلاً عن عدد المراجعات للأقسام النسائية - «كبير وفي تزايد». وأوضح أن ذلك شجّع وكالة الأحوال على مواكبة الطلب النسائي المتزايد على إصدار البطاقات الشخصية لهن بزيادة أقسام نسائية ملحقة بفروعها، للتسهيل على المواطنات في الحصول على الخدمة في أماكن إقامتهن، واعتماد نظام حجز المواعيد عن طريق البوابة الإلكترونية. وقال الجاسر إن «الأحوال المدنية» لا تقتصر على إصدار بطاقة الهوية الوطنية للمرأة، بل تتعدى ذلك إلى إتاحة المجال للمرأة التي تحملها لتسجيل أو تعديل حالتها الاجتماعية ومهنتها، إضافة إلى الحصول على صورة طبق الأصل من القيود المسجلة لدى الأحوال المدنية لها أو لزوجها أو أحد أصولها أو فروعها. ولفت إلى أن بطاقة الهوية الوطنية النسائية تشتمل على بصمة وصورة لوجه المرأة لمنع انتحال الشخصيات المؤدي إلى الإضرار بالمرأة ومصالحها، كما تمنع حدوث التلاعب الذي تواجهه بعض الجهات وتكون نتيجته تقديم خدماتها لغير المستحقات لها.

وذكر أنه منذ بدء إصدار بطاقات الأحوال للمرأة في السعودية في عام 2002، بدأت وكالة الأحوال بخمسة أقسام نسائية حتى بلغت هذا العام أكثر من 20 قسماً في المحافظات والمدن الكبرى، لافتاً إلى أن فروع وكالة الأحوال المدنية في المناطق النائية التي لا تتوافر بها أقسام نسائية، أتيحت لهن الفرصة من خلال وسائل حديثة اعتمدتها الأحوال تشمل المكاتب والعربات والكاميرات المتنقلة». وزاد: «خضعت الموظفات في الأقسام النسوية في الأحوال المدنية إلى برامج ودورات تدريبية مكثفة في مجال أنظمة الأحوال والحاسب وتقنية المعلومات والسلوك الإداري، وتستهدف هذه البرامج تطوير المهارات والقدرات وتحقيق الجودة في الخدمات المقدمة كماً وكيفاً».

العدل تختار 150 حكماً مثيراً للجدل لتوحيد الأحكام المتفاوتة في حضانة الأطفال والنسب

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553105

الرياض - فيصل المخلفي

أكدت مصادر لـ«الحياة» أن وزارة العدل تسلمت دراسة أعدها قاضٍ في المحكمة الجزئية، بطلب من المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، هدفها توحيد الأحكام في 150 قضية ذات أحكام جدلية بين القضاة، ولاسيما قضايا العقوبات والنسب وحضانة الأطفال.

وأوضح قاضي المحكمة الجزئية في تبوك الدكتور منصور الثبيتي أن هناك 150 من أبرز الأحكام «المتفاوتة» التي وقعت أو محتملة الوقوع في التطبيق القضائي السعودي. وذكر أن ما طلبه المفتي العام من دراسة تُجريها وزارة العدل حول «تباين الأحكام القضائية» حري بالعناية، ومطلب جدير بالاهتمام من كل وجه، استقراءً وتحليلاً وتحقيقاً في ضوء الثوابت الشرعية والمتغيرات العصرية. (للمزيد)

وأكد قاضي المحكمة الجزئية أن بعض القضاة يرى أحقية ولي أمر المرأة المتزوجة بفسخ عقد نكاح ابنته من زوجها في حال عدم وجود كفاءة في النسب، دفعاً للعار، مضيفاً: «وبعضهم لا يرى اعتبارها إلا في الدين، لأن التقوى هي معيار التفاضل». وأوضح الثبيتي أن التباين في الأحكام «دندن حوله شرذمة من الخلق ليتخذوه سخرياً، وخنجراً مسموماً للطعن في خاصرة الشرع والقائمين على حراسته، وكيْل المثالب والمعايب من كل الصنوف، حتى طغى رغاء ذلك وزبده في بعض الصحف».

ولفت إلى أن الأحكام في نطاق العقوبات (القصاص والحدود والتعزيرات (بدنية أو مالية) والديات وما في حكمها)، وفي قضايا الحدود، وحد الخمر المسكر تتفاوت فيها أحكام القضاة من جهة نوع العقوبة وقدرها ووسيلة ثبوتها.

فيصل بن خالد يوجه بإيداعها في دار الحماية

هيئة عسير تطيح بمغتصب معنفة أبها"

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/18/article868534.html

أبها - مريم الجابر

تفاعلت الجهات المختصة سريعاً مع قضية المعنفة من قبل زوجها ووالدها والتي أيضاً تعرضت للاغتصاب من قبل صديق زوجها، حيث أودعت يوم أمس بدار الحماية الاجتماعية بأبها، بناءً على توجيه من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير بتحويل معنفة أبها إلى دار الحماية وتوفير كافة أساليب الرعاية والحماية لها ومتابعة قضيتها من قبل الجهات الأمنية.

وأوضح رئيس لجنة الحماية الاجتماعية سعيد موسى الشهراني أنه "ستتم متابعة قضية هذه المعنفة وتقديم الرعاية الكاملة لها لحين انتهاء الجهات المختصة من التحقيق، مضيفاً أن الدار لن تتوانى عن مساعدتها في الحصول على الأمان والطمأنينة والحماية حتى دراسة ملف قضيتها والتواصل مع الجهات المختصة".

بدوره، أكد المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير عوض الأسمري أن الهيئة استجابت لنداء المعنفة التي طالبتهم بتوفير مكان آمن وحمايتها من الاعتداء وأن تستوفي حقوقها في الحياة الكريمة وأن تعيش بأمان في ظل الظروف الصعبة التي تعرضت لها ولتتمكن من متابعة المطالبات الخاصة بحقوقها وضمان عدم تعرضها للإيذاء.

وأشار إلى أنه تم القبض على المجرم الذي اعتدى عليها، وتم تسليم القضية للجهات المعنية، حيث قامت الهيئة بتسليمها لدار الحماية الاجتماعية وتنفيذ رغبتها في إيجاد مكان آمن تأوي إليه بتوجيه من أمير منطقة عسير وبدعم من الشؤون الاجتماعية.

وأضاف الأسمري أن الشابة المعنفة قامت بإبلاغ الهيئة عن قيام صديق زوجها بالاتصال عليها وإخبارها أنه سيأتي لإعطائها مشتريات قام بإرسالها زوجها معه، وعندما فتحت باب المنزل له دفعه ودخل عنوة، واعتدى عليها تحت تهديد سلاح ناري، لافتاً إلى أنه تم القبض عليه متلبساً وهو يحاول تكرار جريمته والدخول إلى منزلها بالقوة.

مواطن يحاول حرق نفسه احتجاجاً على مصادرة بسطته

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/18/946811

جدة – سعود المولد

فاجأ مواطن في العقد الخامس من عمره مجلس أمين جدة هاني أبو راس الذي يستقبل فيه المراجعين أمس الثلاثاء عندما دخل وفي يده سكين وفي الأخرى زجاجة بنزين، شاكياً من مصادرة بسطته في البلد التي صادرتها بلدية البلد.

وهدد المواطن بقتل نفسه وقام بسكب البنزين على جسده، وأثناء محاولة إحراق نفسه تدخل الحضور وأمسكوا به، وتم استدعاء الشرطة التي قبضت عليه وحوّل إلى شرطة البلد للتحقيق معه.

وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة محافظة جدة الملازم أول نواف بن ناصر البوق أن الموجودين سيطروا على المواطن الذي يبلغ عمره 47 عاماً، قبل أن يقوم بإيذاء نفسه وتم ضبط ما بحوزته، مبيناً أن الشرطة أحالته إلى دائرة النفس في هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال التحقيق معه.

الأميرة هيفاء الفيصل: نأمل وضع التمريض السعودي في أولوية الخطط التنموية

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/18/946883

الرياض – نايف الحمري

أكدت الأميرة هيفاء الفيصل بن عبدالعزيز، رئيس مجلس إدارة جمعية زهرة لسرطان الثدي، مساندتها الخاصة خطط تطوير التمريض في المملكة وسعودته وتحسين أدائه للوصول إلى مستقبل واعٍ بأهمية دور الممرض والممرضة وتشجيعهم على أداء مهامهم. مشددة على أن «الكادر التمريضي هم الساعد الأيمن للأطباء والمرجع الأول للمريض الذي به تنهض جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن».

وأشارت الفيصل خلال رعايتها صباح أمس بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، حفل انطلاق فعاليات المؤتمر العالمي السادس للتمريض بعنوان «التغيير من خلال القيادة والتميز» إلى أن الخطة التنموية التاسعة للمملكة تضمنت محورا خاصاً للقطاع الصحي وكيفية تطوير خدماته على مدى السنوات المقبلة. وأضافت « نأمل من خلالها (الخطة التنموية) تطوير التمريض السعودي ووضعه في أولوية اهتمامات الخطط التنموية لوجود احتياج فعلي للقوى العاملة في هذا التخصص لدى الإناث خاصة «.

ولفتت إلى أهمية تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة، التي بدورها سوف تحقق أفضل مستوى صحي ممكن للمساندة في سد فراغ احتياج المملكة الفعلي للقوى العاملة السعودية في مجال التمريض

من جانبه أكد المشرف التنفيذي العام للمؤسسة العامة في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم القصبي، أن التمريض مهم في تميز جودة الخدمات الصحية التخصصية المقدمة في المستشفى.

وأشار الدكتور القصبي إلى الدعم الذي يقدمه المستشفى للكادر التمريضي السعودي، لافتاً إلى أن التزام قطاع التمريض في المستشفى بالتطوير المهني والتعليمي يمثل مصدراً للفخر تشهد على ذلك الجهود المستمرة في تزايد أعداد الخريجين من الممرضات والممرضين السعوديين سنوياً. وقال «هناك أعداد من الممرضات والممرضين السعوديين الذين يتلقون حالياً دراساتهم العليا خارج المملكة».

يشار إلى أن المؤتمر العالمي السادس للتمريض الذي جاء بعنوان «التغيير من خلال القيادة والتميز» يستمر على مدى يومين، بمشاركة 52 متحدثاً محلياً ودولياً ويهدف إلى تطوير الرعاية التمريضية المقدمة للمرضى، وتبادل الخبرات والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات في مجال التمريض من كافة الجوانب التقنية والتمريضية والطبية، وذلك من أجل التميز في تقديم الرعاية التمريضية وتحسين وتعزيز صحة ونوعية حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

ويطرح المؤتمر 44 ورقة علمية تركز في مجملها على أخلاقيات التمريض والعلاقة بين مهنة التمريض والمجتمع، واستخدام التكنولوجيا وتقنية المعلومات في الرعاية التمريضية، إلى جانب 6 ورش عمل تناقش مهارات القيادة والإدارة التمريضية والتدريب والتطوير للممرض السعودي والارتقاء الذاتي بمهنة التمريض لتعزيز جودة رعاية المرضى وتفعيل أبرز المستجدات في الرعاية التمريضية.

استنفار حكومي لمكافحة "الغلاء

توجيه 6 وزارات بدراسة سبل القضاء على "الظاهرة"

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=160628&CategoryID=2

الرياض: أحمد عامر

بهدف القضاء على ارتفاع الأسعار، وجه المقام السامي 6 وزارات و"هيئة الغذاء والدواء"، بدراسة إعانات السلع، وإعادة النظر في جدوى تحقيق أكبر فائدة للمواطنين منها، وتطبيق إجراءات تكفل القضاء على ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتحفيز لإنشاء جمعيات تعاونية يستفيد منها المواطن بشكل مباشر.

وكشف مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن التوجيه الصادر من المقام السامي تضمن طلب توفير قاعدة بيانات متكاملة حول تطورات أسعار السلع والخدمات في المملكة والدول المجاورة، تتيح للمواطنين الاطلاع عليها، فضلا عن توعية المواطنين بتوفير البدائل؛ تجنبا لوقوعهم ضحية لشجع بعض التجار والمنتجين.

وأوضح المصدر أن الوزارات التي تلقت التوجيه وستعمل على تطبيقه هي وزارات: الداخلية والمالية والتخطيط والتجارة والشؤون البلدية والقروية والثقافة والإعلام، إلى جانب هيئة الغذاء والدواء، مشيرا إلى أن التوجيه اشتمل على تعزيز جهود الأجهزة الحكومية في مجال الرقابة ومنع أي ممارسات احتكارية.

تلقت 6 وزارات إلى جانب هيئة الغذاء والدواء توجيهاً من الجهات العليا بالدولة، بدراسة إعانات السلع وإعادة النظر في جدوى تحقيق أكبر فائدة للمواطنين منها، وتطبيق إجراءات تكفل القضاء على ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتحفيز لإنشاء جمعيات تعاونية يستفيد منها المواطن بشكل مباشر.

وكشف مصدر مطلع لـ"الوطن" أن التوجيه الصادر من المقام السامي تضمن طلب توفير قاعدة بيانات متكاملة حول تطورات أسعار السلع والخدمات في المملكة والدول المجاورة تتيح للمواطنين الاطلاع عليها، فضلا عن توعية المواطنين على توفير البدائل تجنبا لوقوعهم لجشع بعض التجار والمنتجين.

وأوضح المصدر أن الوزارات التي تلقت التوجيه وستعمل على تطبيقه هي وزارات الداخلية والمالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة والشؤون البلدية والقروية والثقافة والإعلام، إلى جانب هيئة الغذاء والدواء، مشيراً إلى أن التوجيه السامي اشتمل على تعزيز جهود الأجهزة الحكومية في مجال الرقابة والإشراف على السلع والخدمات وتوفير بيئة المنافسة السليمة ومنع أي ممارسات في سوق السلع والخدمات، ومراجعة الأنظمة واللوائح التي تعنى بموضوع أسعار السلع والخدمات أو تؤثر فيها.

ووفقاً للمصدر، قضى التوجيه بمنع أي ممارسات احتكارية للتعاطي مع أي ارتفاع مبالغ فيه في الأسعار لتوفير المزيد من الخيارات والبدائل السلعية المتاحة للمستهلكين بشكل يضمن توفير السلع بنوعيات مختلفة وأسعار متفاوتة تتفق مع المواصفات المطلوبة.

وذكر مصدر "الوطن" أن القرارات التي وجهت بها الوزارات مع هيئة الغذاء والدواء شددت على ضرورة أن لا تصدر أي إعانة جديدة إلا بعد دراسات مستفيضة تضمن توافر الآليات العملية الكفيلة بتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه الإعانة للمواطنين.

وأضاف أن التوجيه تطرق إلى العمل على تحفيز إنشاء جمعيات تعاونية يستفيد منها المواطنون بالدرجة الأولى، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة حول تطورات أسعار السلع والخدمات في المملكة والدول المجاورة، ومدى استجابتها للتغيرات في الأسعار العالمية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على هذه المعلومات، ونشر مؤشرات سعرية دورية لتوعية المواطنين بمستويات الأسعار والبدائل المتوفرة لهم للحيلولة دون وقوعهم ضحايا لجشع بعض التجار والمنتجين الساعين إلى تحقيق الربح السريع والفاحش.

وأفاد أن التوجيه دعا إلى الإسراع بالتحرك لوضع خطط وبرامج ثقافية إعلامية محددة، وتفعيلها، لترشيد الاستهلاك وبخاصة لدى المواطنين، بما يحقق نتائج إيجابية لبيئة المنافسة في المملكة، إلى جانب قيام وزارة التجارة والصناعة

بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وهي وزارات "الداخلية، والمالية، والاقتصاد والتخطيط" ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وذلك لإيجاد آلية لجمع البيانات واتباع منهجيات دقيقة تكون مناسبة لرصد الأسعار.

تسليم "الأمم المتحدة" دفعة من تكاليف مكافحة الإرهاب

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=160672&CategoryID=5

نيويورك: واس
سلم الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، مبلغ 3 ملايين دولار أميركي لسكرتارية الأمم المتحدة تمثل الدفعة الثانية لتغطية أعمال العام الثاني لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي تأسس بمبادرة تقدم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وتترأس المملكة مجلسه الاستشاري.
وجاء تسليم الدفعة في أعقاب الاجتماع الخامس للمجلس الاستشاري للمركز الذي عقد الأسبوع الماضي، واشتملت أجندته على الإعلان الرسمي لتبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ 100 مليون دولار أميركي للمركز والذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً.
وأبدى أعضاء المجلس والبالغ عددهم 20 دولة تقديرهم للتبرع السخي الذي قدمته المملكة ولدورها القيادي في مجال مكافحة الإرهاب، مؤكدين دعمهم للجهود التي تقوم بها وفي مقدمتها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
وكان اجتماع المجلس الاستشاري للمركز قد استعرض التقرير الخاص بأعمال المركز خلال عامه الأول وناقش المشروعات المقترحة للعام الثاني.

بائعات يروجن لـ"الفاسدة" أمام المدارس

مصادرة 905 كجم "فصفص" و"لوز"

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=160669&CategoryID=5

مكة المكرمة: حامد سعود
في الوقت الذي تتمركز فيه عدد من البائعات الجائلات أمام مدارس البنات والبنين؛ لبيع الأطعمة الفاسدة والملوثة والحلويات على الطلبة، أكد مدير إدارة صحة البيئة في أمانة العاصمة المقدسة الدكتور محمد فوتاوي، أن لجنة المدارس التابعة لصحة البيئة بالأمانة صادرت خلال الفترة الماضية في جولات على 75 مدرسة، 438 كجم فصفص، و467 كجم لوز، إضافة إلى مصادرة 1213 كجم من الحلويات.
وأفاد أن الفرق الميدانية تقوم بمتابعة مثل هؤلاء البائعات، وتصادر المأكولات التي يقمن بعرضها، فيما أبدى عدد من أولياء أمور الطلبة تخوفهم الشديد من إصابة فلذات أكبادهم بالتسمم الغذائي؛ نتيجة تناولهم بعض المأكولات من هؤلاء

البائعات اللاتي يعرضن بضائعهن تحت أشعة الشمس والغبار، مطالبين أمانة العاصمة المقدسة بضرورة متابعتهن ومصادرة ما بحوزتهن من سلع وبضائع.
قال عبدالله عبيد، ومحمد المالكي: إنه أثناء خروج أبنائنا وبناتنا من المدرسة، يتجهون مباشرة إلى البائعات الجائلات لشراء أنواع الحلويات والأطعمة الملوثة غير معروفة المصدر من المأكولات والحلويات والتسالي والمنفوش والدقة والفصفص واللوز وغيرها من الأطعمة، لافتين إلى أن هذه الأطعمة مكشوفة وغير نظيفة، وربما البعض منها منتهية الصلاحية، والتي قد تصيب أبناءنا بالتسمم الغذائي حين تناولها.

الاجتماعية : لدينا ملايين الريالات لتنفيذ مشروعات ولا توجد أماكن

قالت إنها مقصرة تجاه المستفيدين وترحب بالنقد البناء

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/479000/«الاجتماعية»-لدينا-ملايين-الريالات-لتنفيذ-مشروعات-ولا-توجد-أماكن.html

عبد المحسن القرني – الرياض
«الاجتماعية»: لدينا ملايين الريالات لتنفيذ مشروعات ولا توجد أماكن
قالت وزارة الشؤون الاجتماعية، إنها «مقصرة» تجاه المواطنين، خاصة مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، مؤكدة على جهودها وسعيها المواصل لتحقيق سبل التواصل مع كل المواطنين المستفيدين من وكالة الضمان الاجتماعي عبر وسائل اتصالها المتنوعة.
وقال الوكيل المساعد للبرامج المساندة عبد الله بن صالح آل عبد السلام لـ«المدينة» إن الوزارة ترحب بالنقد البناء، الذي يساهم في تحقيق الجانب الإيجابي والمنفعة لكل المستفيدين والمستفيدات، مشيرا إلى أن الوزارة مقصرة في خدمة المستفيدين والمستفيدات، وأنها تسعى إلى تحقيق كل ما يريدونه والإنصات لهم ولشكاواهم عبر سبل التواصل المتنوعة سوا عبر مكاتبها الموزعة على المناطق أو من خلال الموقع الإلكتروني أو الهاتف النقال والفاكسات وغير ذلك، وأردف بقوله: «نحن نقبل النقد البناء، ونعترف بالتقصير، ولكننا في نفس الوقت نطمح إلى تقديم الأفضل لمستفيدي ومستفيدات الضمان.
وأشار إلى قرب تنفيذ مشروع أكشات في المولات التجارية خاصة للأسر المنتجة لتسويق منتجاتهم، مما يعود بالنفع عليهم بالشكل المطلوب.. وقال إن الوزارة لديها ملايين الريالات لتنفيذ مشروعات ثابتة تخدم المستفيدين والمستفيدات، ولكن لا توجد أماكن.
وأضاف أن الوزارة مازالت تعيقها إيجاد أماكن ثابتة لتسويق منتجات الأسر الضمانية المنتجة على الرغم من رصد ميزانية خاصة للأسر المنتجة تتجاوز 7 ملايين ريال، مبينًا أن الوزارة تقوم حاليا في حل هذه الإشكالية بتوقيعها عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع أمانات المناطق والبلديات، التي بموجبها تقوم بإيجاد أماكن تسويق دائمة وثابتة تخدم مستفيدين ومستفيدات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى مشروع تعاون مع هيئة السياحة والآثار.
وقال إن هناك ضعف إقبال من مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي على بعض البرامج المساندة المجانية، مبينا إلى أن برنامج المساعدات النقدية من أجل الحقيبة والزي المدرسي وبرنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، يعاني من ضعف الإقبال عليهما، موضحًا أن الوزارة وقعت مذكرة مع معهد الملك عبد الله التابع لجامعة الملك سعود للدراسات والبحوث لدراسة أسباب ضعف الإقبال على هذه البرامج، التي تهدف إلى معالجة الأمر.
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي قد أقامت ورشة عمل لتفعيل البرامج المساندة وضمان وصولها للمستفيد والمستفيدات بالجودة والشرعة المطلوبة.
ونوقش بورشة العمل إلى إيجاد سبل لتطوير معاش الضمان الاجتماعي من خلال برامج المعاشات والمساعدات، والبرامج المساندة، إضافة إلى المشروعات الإنتاجية، وأشارت ورشة العمل إلى أهمية البرامج، التي تنفذها وكالة الضمان الاجتماعي، بدء من برنامج الدعم التكميلي، الذي يعمل على تخفيف العبء على رب الأسرة ويساهم في زيادة

دخلة، وأوضحت الورشة إلى أن عدد الحالات المستفيدة من هذا البرامج في العام الحالي يصل إلى 19254 حالة بإجمالي مبالغ مصروفه 144,886,350 مليون ريال، إضافة إلى برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة، والذي المدرسي الذي وصل عدد المستفيدين 36307 حالة بإجمالي مبلغ 274,263,675 مليون ريال، وأيضا برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء وصل عدد الحالات المستفيدة 282195 بإيجالي 538608349 مليون ريال، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء بعدد حالات في العام الحالي وصل إلى 63307 بإجمالي 274263675 مليون ريال.

كما نوهت الورشة إلى أهمية المشروعات الإنتاجية في تحويل الأسر المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي من أسر معتمدة في دخلها على الآخرين إلى أسر تعتمد في دخلها على قدراتها في إيجاد لقمة المشروع أهمية في التخفيف من الأعباء المالية على المدى الطويل، التي يضطلع بها الضمان الاجتماعي من خلال تدوير رأس في سوق المال، وذلك بتحويل رأس المال المستهلك في النظام التقليدي في الضمان الاجتماعي إلى رأس مال منتج يمكن أن يستفيد منه في دعم وتنفيذ العديد من البرامج التنموية من قبل الضمان الاجتماعي، التي تهدف إلى تحويل الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من أسر معولة إلى أسر عائلة قادرة على العمل والإنتاج، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من خلال رفع وتحسين المستوى الاقتصادي للأسر، والمساهمة في تحويل الطاقات المعطلة في المجتمع وتأهيلها لتصبح طاقات منتجة، وتنمية ثقافة العمل الحر لدى مستفيدي الضمان الاجتماعي.

ناشد الجهات المختصة بتوفير عمل مناسب له ليعول نفسه

الخالدي" لـ"سبق": قصر قامتي حرمني العمل والزواج!

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م

http://sabq.org/c2Dfde

نادية الفواز – سبق– أبها:

أكّد المواطن جابر يحيى حسن الخالدي (25 سنة) أن قصر قامته الناتج عن مرض في الغدد الكظرية حرمه من فرصة الالتحاق بالعمل في العسكرية والمدنية.

وقال: إن أسرته اكتشفت مرضه وهو في الصف الأول الثانوي، بملاحظة قصر القامة، وقال: "استغربت عائلتي قصر القامة الشديد؛ حيث إن طولي لا يصل إلى 120 سم".

وأضاف: "توجّهت للعلاج في المستشفى التخصصي، وأجريت الكثير من العمليات، وعرفت بإصابتي بمرض في الغدة الكظرية، واتجهت للتأهيل الشامل بأبها، والذي أقر مساعدتي بمبلغ 4000 ريال سنوياً، وهذا المبلغ لا يسد حاجتي، ولا يعولني".

وقال: "أناشد من خلال (سبق) الجهات المختصة بتوفير عمل مناسب لي؛ لأستطيع إعالة نفسي، وتحقيق أحلامي في الزواج كغيري من الشباب، والحياة الكريمة".

وذكر أن أسرته تعيش في قرية بني مالك بمنطقة جازان، وأضاف: "تقدَّمت إلى الكثير من الجهات للحصول على عمل بشهادة الثانوية العامة، ولم أحظ بأي فرصة".

وتابع قائلاً: "إنني أناشد الجهات المختصة في التدخل؛ لمساعدتي في الحصول على عمل شريف".

بالمخالفة للنظام.. والمديرية تعد باتخاذ إجراء مع الشركة بعد مخاطبتها

عاملات "الصحة" يسكنّ قرب العمال بغرف "سوق الخضار" بالطائف

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://sabq.org/KzDfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
قامت الشركة المشغلة للعاملات بمستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، بتسكين ما يزيد على 400 منهن، بغرف داخل "سوق الخضار والفاكهة"، كما قامت بتسكين ما يقارب من 300 عامل بنفس المستشفى في سكن مقابل له بنفس السوق، لا يفصل بينهما سوى شارع طوله 20 متراً، حيث تحضر الحافلات في موعدها وتنقلهم منه إلى المستشفى وقت مواعيد العمل، ثم تعيدهم إليه بعد الانتهاء من العمل.
وذكر عدد من أصحاب المحلات والتجار داخل سوق الخضار والفاكهة بالطائف، أنهم يشاهدون الحافلات وهي تنزل العاملات مع العمال بالمستشفيات في الغرف التي تم تأجيرها من قبل المستثمر لصالح الشركة المشغلة لهذه العمالة، في واقعة مخالفة للنظام، في الوقت الذي كان بعضهم قد أبلغوا مسؤولي الأمانة عن ذلك التجاوز، وكيف يسمح بسكن نساء داخل سوق الخضار والفاكهة، مع العمالة من الرجال لا يبتعدون عنهن.
وأشاروا إلى أن مسؤولي الأمانة كانوا قد أبلغوهم بأنهم لن يسمحوا للمستثمر بتحويل الغرف داخل السوق لكي تكون شققاً مفروشة أو سكناً لعاملات المستشفيات، وأنهم سيخاطبون المستثمر بذلك.
من جانبه، قال الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان، لـ "سبق" إن هؤلاء العاملات يتبعن الشركة المشغلة لهن بمستشفى الملك فيصل، وأن ذلك مخالف للنظام، لافتاً إلى أنه سينقل هذه الملاحظة لمدير الشؤون الصحية بالطائف الدكتور معتوق العصيمي، من أجل اتخاذ إجراء مع الشركة بعد مخاطبتها.

فيصل بن عبد الله لإدارات التعليم: قاضوا الإعلام المتجاوز

فريق من التربية لدراسة الاعتداء على برناوي والحد من العنف

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130919/Con20130919639558.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)، نادر العنزي (تبوك)

قدم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم باسمه وكافة منسوبي الوزارة أصدق العزاء والمواساة لذوي المعلم محمد بن بكر آدم برناوي (رحمه الله) الذي وافته المنية الاثنين الماضي أثناء أدائه واجبه التربوي والتعليمي، على يد أحد أبنائه الطلاب في مدرسة عثوان المتوسطة والثانوية ببني مالك التابعة لإدارة التربية والتعليم بصبيا بمنطقة جازان، إثر اعتداء آثم أحزن الجميع وآلم مجتمعنا الذي يعرف للمعلم والمعلمة فضلهما وأثرهما الكبير في إعداد الأجيال وبناء مستقبل الوطن.

وشدد سموه على أن المعلم هو أساس العملية التعليمية، ومن حقه أن نوليه اهتمامنا ونقف لمساءلة ومحاسبة كل من يعتدي ويتجاوز عليه، مبينا أن الطالب المعتدي سيتحمل أمام الجهات المعنية مسؤولية ما قام به.

وقال «إنها فاجعة مؤلمة، وخسارة لمعلم فاضل عرف عنه العمل المتميز والجاد في مسيرته التعليمية والتربوية»، مؤكدا أن العزاء والمواساة ليس لأسرة الفقيد فقط بل للوطن والميدان التربوي ولطلاب الفقيد محمد وزملائه وأصدقائه، مضيفا أن الأخ محمد برناوي (رحمه الله وأسكنه فسيح جناته) سيبقى بإذن الله في ذاكرة ووجدان أبنائه الطلاب وزملائه وفي ذاكرة كل التربويين، معلما فاضلا يشهد له طلابه وزملاؤه في المدرسة والإدارة التعليمية بالتميز والخلق الكريم.

وكلف سموه مدير التربية والتعليم والأسرة التعليمية في صبيا والطائف (مقر سكن الأسرة) بالوقوف مع ذوي المعلم ومتابعة كافة احتياجاتهم وتلبيتها وفق المتاح.

وقال سموه: سنولي ما حصل بحق المعلم محمد برناوي جل اهتمامنا، وكلفنا فريقا من المختصين في الوزارة لبحث حيثيات الواقعة ودراسة دوافعها وسبل وقاية أبنائنا من ممارسة العنف بكل أشكاله.

ودعا لتعزيز فاعلية التنظيمات واللوائح الخاصة بالسلوك وإنفاذها بما يحقق ضبط العملية التربوية والتعليمية وتعزيز الجوانب التي تقي مجتمعنا التعليمي بطلابه ومنسوبيه من أي أذى معنوي أو حسي. وتوجه سموه إلى الله جل وعلا أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه وطلابه الصبر والسلوان.

من جهة أخرى، وجه وزير التربية والتعليم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله كافة أقسام إدارات التربية والتعليم في مختلف المناطق والمحافظات، الرد الفوري على كافة وسائل الإعلام والكتاب عند كتابة أي موضوع ينافي الحقيقة وفق ما لديها من معلومات.

وشدد سموه في خطابه لمديري التربية والتعليم، على أهمية رفع دعوى على وسائل الإعلام التي تتجاوز انتقاداتها معايير النقد، وذلك إلى الجهات المعنية وفقا للأنظمة والتعليمات.

كرسي أبحاث المرأة يعقد ملتقى للحقوقيات

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130919/Con20130919639571.htm

مريم الصغير (الرياض)

عقد كرسي الراجحي لأبحاث المرأة في جامعة الملك سعود بالتعاون مع مؤسسة وفاء لحقوق المرأة، الملتقى الرابع للحقوقيات الذي تناول موضوع (العنف ضد المرأة) حيث شملت محاور اللقاء عرضا للمفاهيم الصحيحة والمفاهيم الخاطئة في قضايا العنف الاسري، ومظاهر ظلم المرأة وكيفية الوقاية منها.

أدارت اللقاء الإعلامية مشاعل بنت حمد العيسى، وبدأت بتعريف موجز لمصطلح العنف ضد المرأة، مشيرة إلى دور الإعلام في التعامل مع مفهوم العنف والوقاية منه، فيما تحدثت مها بنت علي المانع أستاذة الشريعة والثقافة الإسلامية عن المفاهيم في قضايا العنف ضد المرأة، وتطرقت إلى نقد مفصل لها كما قدمت عرضا للأسس الفكرية التي يقوم عليها المفهوم إلى جانب أشكال العنف ضد المرأة في المواثيق الدولية المخالفة للإسلام والموافقة له.

ولخصت منال بنت محمد الخميس، باحثة دكتوراه في الشريعة والثقافة الاسلامية، مظاهر ظلم المرأة وكيفية الوقاية منها، والأسباب المؤدية للعنف، مؤكدة أنها نتيجة لثقافة المجتمع وما يصدره الإعلام من مواد تعمل على تطبيع العنف، مما يكرس عدم وعي المرأة بحقوقها.

وأشادت الدكتورة نورة بنت عبدالله بن عدوان المشرفة على كرسي أبحاث المرأة بأهمية موضوع اللقاء والذي كما أشارت يتناول جانبا حقوقيا للمرأة ينبغي الوعي به، لا سيما أن الملتقى موجه للحقوقيات من خريجات أقسام القانون والشريعة، وأن عدد النساء اللاتي يعانين من أشكال ومظاهر العنف سواء من الزوج أو الأب أو الأخ لا يستهان به.

وأوضحت التعريفات الدولية لمفهوم العنف ضد المرأة والتي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أهمية نشر الوعي بين المتخصصات بجميع الأبعاد ذات العلاقة بالمفهوم، لتختم حديثها بالتنويه إلى الدور الرائد للكرسي في دعم ونشر الثقافة الحقوقية للمرأة في المملكة عن طريق الشراكة مع مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية.

إمارة الرياض تتفاعل مع عكاظ وتطالب بكشف حقيقة سرقة كلية غازي

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130919/Con20130919639552.htm

خالد الفارس (الرياض)

تفاعلت إمارة منطقة الرياض مع قضية المواطن غازي العتيبي الذي سرقت كليته في مستشفى عفيف العام، حيث أمر صاحب السمو الملكي الامير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير المنطقة بالإنابة، بتحويل خطاب الشكوى مرفقا بالخبر المنشور في «عكاظ» إلى هيئة الاستشاريين في الإمارة لدراسة القضية، ومن ثم إعادتها إلى سموه.

بدورها شكلت المديرية العامة للشؤون الصحية بالرياض لجنة قانونية للتحقيق في سرقة كلية المواطن وموافاة الجهات ذات الاختصاص في الوزارة بما تتوصل اليه.

وأبلغت «عكاظ» مصادر صحية بأن هناك اهتماما كبيرا جدا بالقضية كونها الاولى من نوعها على مستوى المملكة، مؤكدة أن هذا الاهتمام سينعكس ايجابيا في تحقيقات اللجنة القانونية لمعرفة حقيقة هذا الامر، وسيتم إطلاع وسائل الاعلام بكل ما يستجد في هذه القضية.
من جانبه كرر عم المواطن غازي العتيبي مناشدته لولاة الامر بنقل ابنهم إلى مستشفى أكثر تخصصا ويتوفر به العلاج المناسب.

طبيبات سعوديات يشتكين جامعات ترفض منحهن بدل السكن إلا بعد الزواج!

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553371

الرياض - فيصل المخلفي
تبحث وزارة الخدمة المدنية في شكوى مقدمة من الطبيبات السعوديات في الجامعات يطالبن بعدم ربط بتأمين السكن للزواج وفقاً للفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء التي تنص على «أن توفر الجهات الصحية والجامعات -بحسب الأحوال، السكن والإسراع في ذلك، إلى يتم التنفيذ وتوفر الجهة وحدات سكنية وتتعاقد عليها بأسماء الأطباء البشريين وأطباء الأسنان وتصرف الإيجار من اعتماد البند المخصص للإيجار، على أن لا تتجاوز التكلفة السنوية للوحدة مبلغ 50 ألف ريال». وأكد مصدر موثوق في وزارة الخدمة المدنية لـ «الحياة» أن الوزارة تدرس الموضوع كون النص القانوني لا يقضي بصرف بدل سكن نقدي، وإنما توفير سكن عيني من خلال استئجار وحدات سكنية بأسماء الأطباء، مضيفا: «ونظراً لكون هذا النص لم يتضمن ضوابط تنظيمية لتأمين السكن كحرمان الأطباء من توفير السكن، إذا كان مؤمناً لأحد الزوجين، كما هو في لائحة توظيف غير السعوديين».
وأضاف: «طرحنا لتجاوز هذه المشكلة رأيان للجامعات، إلا لم نتلق إجابة من الجامعات، والرأي الأول هو أن الجهة ملزمة بتوفير السكن للطبيب أو الطبيبة بغض النظر عن حالته الاجتماعية أو إقامته في ذات السكن المؤمن لأحدهما». وبين أن النص ورد مطلقاً في جهتين مختلفتين أو أحدهما على سلم رواتب الوظائف الصحية، والآخر على سلم أجور الممارسين الصحيين العاملين ضمن برامج التشغيل، وعدم وضوح كيفية معاملة الزوجة الطبيبة إذا كانت الزوجة الثانية. وأشار إلى أن الرأي الثاني هو أن القصد من توفير السكن الإقامة الفعلية والعبرة بالمقاصد والمعاني وليس الألفاظ والمباني فطالما تم توفير السكن لأحد الزوجين فلا يجوز تأمينه للزوج الآخر.
يذكر أن وزارة الخدمة المدنية وافقت على وضع حد أعلى لبدل السكن النقدي لا يتجاوز 50 ألف ريال لجميع الفئات الصحية الخاضعة للائحة توظيف غير السعوديين في الوظائف العامة، وعدم قصره على الأطباء في حالة عدم تأمين سكن عيني لهم.

الضمان الاجتماعي: نقدم مساعدات سرية... وغالبية المتسولين محترفون

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553413

القطيف – شادن الحايك

كشف مدير مكتب الضمان الاجتماعي في القطيف فؤاد الجشي، عن مساعدات يقدمونها لمحتاجين يرفضون الحصول على مساعدات من الضمان الاجتماعي، موضحاً أنهم يحصلون عليها ولا يعرفون مصدرها. وأكد أن «غالبية المتسولين ليسوا محتاجين، وإنما هي حرفة اتخذوها»، داعياً هؤلاء إلى «التواصل مع الضمان الاجتماعي، إن كانوا محتاجين».

وقال الجشي: «إن شعار الضمان الاجتماعي حالياً «الوصول إلى المستفيد قبل أن يطلب المساعدة». وأضاف خلال «لقاء الثلثاء الشهري»، الذي أقيم أول من أمس، في فرع غرفة الشرقية في محافظة القطيف، أن هناك «أشخاصاً محتاجين، يمنعهم التعفف من الذهاب إلى الضمان الاجتماعي، وهؤلاء تقدم لهم المساعدات بشكل سري، من طريق الجمعيات الخيرية التي تتولى رعايتهم والاهتمام بهم. ولا يتم إخبارهم بمساعدة الضمان»، مؤكداً أن «الضمان مفتوح للجميع. ويوجد تواصل إلكتروني مع الجوازات والتأمينات الاجتماعية، والتقاعد، والأحوال المدنية، لمعرفة أحوال المستفيدين».

واستعرض البرامج المساندة التي يقدمها الضمان الاجتماعي، ومنها برنامج «المساعدات المقطوعة» الذي يهدف إلى «تحسين الظروف المعيشية لمن كانت دخولهم محدودة للمشمولين في معاشات الضمان الاجتماعي، أو من غيرهم. حتى لو كانوا على رأس العمل، أو لديهم دخول شهرية ضعيفة (من التقاعد أو خلافه) تمنعهم من الحصول على معاشات الضمان الاجتماعي، على ألا يتجاوز مقدار المساعدة 30 ألف ريال لكل حالة، بحسب الضوابط المحددة لهذا البرنامج».

أكد مدير الضمان الاجتماعي في القطيف، حرص المكتب على «تحويل الأسر المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي، إلى أسر قادرة على العمل والإنتاج، من خلال التأهيل وتقديم الدعم المالي»، كاشفاً أن «المكتب يصرف ما يربو على 250 مليون ريال سنوياً، على هيئة مساعدات دائمة ومساعدات مساندة تقدم لهذه الأسر».

وقال الجشي: «إن برنامج «المشاريع المنتجة» يدخل ضمن جملة برامج مساندة يقدمها الضمان الاجتماعي، تضاف إلى المساعدة النقدية الدائمة، إذ يحصل أي مشروع إنتاجي يخص أي مستفيد على دعم مادي من الدولة يصل إلى 30 ألف ريال»، لافتاً إلى أن لدى الضمان الاجتماعي نحو 72 مشروعاً للأسر المنتجة حالياً، وهناك سعي جاد للتوسع في هذا البرنامج الذي يحقق لهذه الأسر المشاركة في عملية التنمية فضلاً عن رفع مستواها المادي».

وأشار إلى أن الضمان الاجتماعي كان «يمنح معونة مادية سنوية تدفع نقداً للمستفيدين. وكانت عبارة عن 2068 ريالاً للشخص الواحد. ثم صارت تدفع بواسطة الشيكات. بعد ذلك أصبح المستفيد يأخذ مساعدته على شكل راتب شهري من طريق الصرّاف الآلي». وأضاف «أن هذه المساعدة يتم تقديمها إلى أي شخص بلغ الـ 60 وليس له دخل، أو من يكون دون الـ60 ولديه عاهة مُثبتة في تقرير طبي، وكذلك للمرأة اليتيمة والأرملة والمعوقة والمهجورة، وكذلك أسرة السجين، ويتم ذلك بعد درس الحالة». وتطرق الجشي، إلى برامج مساندة أخرى، منها «سداد جزء من فواتير الكهرباء».

«متقاعد يقترح على الصحة تكريم متقاعديها بـتأمين طبـي»

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553372

الرياض - صديق البخيت
اقترح متقاعد من منسوبي وزارة الصحة سابقاً خلال حفلة تكريم للمتقاعدين في الرياض أمس، على الوزارة تكريم المتقاعدين من منسوبيها بمنحهم «تأميناً طبياً» تقديراً لما بذلوه من جهود أسهمت في تطوير الخدمات الصحية خلال فترة عملهم. ودعا المتقاعد زيد الخثلان مسؤولي الوزارة إلى تكريم الموظفين على رأس العمل، على أن تمنح لكل موظف أمضى 10 أعوام فما فوق، مبيناً أن هذا التكريم سيكون حافزاً وعوناً للموظف لبذل المزيد من الجهد في خدمة أهداف وزارته. من جهته، أوضح وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة خلال رعايته حفلة تكريم الموظفين المتقاعدين من منسوبي ديوان الوزارة للعامين الماضيين، الذي أقيم في قاعة الاحتفالات في ديوان الوزارة أن هناك سبل تواصل مع المتقاعدين للاستفادة من خبراتهم المتراكمة، مؤكداً حرص الوزارة على استمرار العطاء إما بالرأي أو بالاستشارة، وسيكون هناك تواصل مع المتقاعدين في مختلف المجالات.
من جهته، قال المشرف العام على الإدارة العامة لحقوق الموظفين الدكتور فهد السديري إن التكريم يأتي تقديراً لجهودهم التي بذلوها في مسيرة العمل الصحي خلال فترات طويلة من العمل الجاد والتفاني والإخلاص في إنجاز مهماتهم الوظيفية التي كان لها الأثر الإيجابي. وثمن المتقاعد زيد الخثلان في كلمة ألقاها نيابة عن المتقاعدين البالغ عددهم 26 متقاعداً، جهود وزارة الصحة في تكريمهم، مؤكدين أنهم لن ينقطعوا عن الوزارة «وسيقدمون خبراتهم متى ما طلب منهم ذلك».
وأشار إلى أن هذا التكريم يعد تقديراً من الوزارة لجهودهم ووفاء لما بذلوه خلال فترة عملهم.

الرياض : ملتقى مكافحة الإرهاب يدعو إلى إنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/553460

الرياض – إبراهيم الزاحم
كشف باحثون وخبراء في الملتقى العلمي لـ«الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في ظل المتغيرات الاجتماعية» أن مجلس وزراء الداخلية العرب لا يملك الأدوات التي تمكّنه من مجابهة أسباب الإرهاب، إضافة إلى أن التعاون القضائي بين الدول العربية تعتريه مجموعة من المشكلات والحل المقترح، هو إنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب.
وأوضح المدير العام لمكتب الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد سلامة «أن مجلس وزراء الداخلية العرب لا يملك الأدوات التي تمكنه من مجابهة أسباب الإرهاب، إذ لا يمكنه مواجهة التعصب الديني، والمشكلات الاجتماعية، ولا القضايا الاقتصادية، ولذلك يجب ألا نحمله فوق طاقته»، مشيراً على أنه «يجب أن تعمل الجهات

المختصة بتلك القضايا والمشكلات». وأضاف: «وصلنا في خطط مكافحة الإرهاب إلى الخطة المرحلية السادسة التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الأخيرة، وهناك مجموعة من النصوص المكملة للاتفاقات التي ركزت على مجالات معينة، منها اتفاق مكافحة غسل الأموال التي اعتمدت في 2010، إضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة».

وأشار إلى أن «هناك مشروع بروتوكول عربي لمنع انتشار الأسلحة في المنطقة العربية يتم درسه حالياً، وأن مجلس وزراء الداخلية العرب يعمل على جمع التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعميمها على الدول للاستفادة منها، ووضع قوانين نموذجية ترجع لها الدول الأعضاء».

من جهة أخرى، قال رئيس قسم شؤون مكافحة الإرهاب في جامعة الدول العربية منير عبدالجليل الفاسي: «لا يخفى على الجميع أن التعاون القضائي بين الدول العربية تعتريه مجموعة من المشكلات، لأنه لا يزال يعتمد على الطرق الرسمية التي تعوق هذا العمل في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب»، مشيراً إلى أن «الحل المقترح لحل تلك المشكلات هو إنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما هو معمول به في الدول الأوروبية». ودعت توصيات الملتقى العلمي لـ«الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في ظل المتغيرات الاجتماعية» الذي اختتم أعماله أمس في الرياض بحضور ممثلين عن 17 دولة عربية وأكثر من 80 باحثاً علمياً في مجال مكافحة الإرهاب، إلى التأكيد على ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب بأنه «الإفساد في الأرض، لأنه إهلاك للحرث والنسل»، إضافة إلى ضرورة تحديث وتجديد الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب للاستفادة من الفكر الحديث الشامل لتحديد رؤية واضحة تنطلق منها رسالة محددة وأهداف متجددة، والطلب إلى الجهات المختصة في الدول العربية بتزويد الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بمرئياتها ومقترحاتها بشأن تحديث الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، كما جاء في التوصيات تفعيل آليات المتابعة وتبادل المعلومات ونقل الخبرات بين الدول في قضايا الإرهاب والتطرف، وغرس المفاهيم الإسلامية الصحيحة في المناهج التعليمية ونشرها في شتى الوسائط الإعلامية لمكافحة الفكر المتطرف والغلو، ونشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع كمنطلق للأمن الفكري الاجتماعي، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والحد من آثاره.

كما أوصى الملتقى العلمي بالاهتمام بالأمن الشامل للمواطن العربي ليكون «مدخلاً لأمن المجتمعات والبلدان العربية، والاهتمام بقضايا الشباب من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، إضافة إلى أن الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب تجمع بين أمرين المعالجة والمعاقبة».

أبرزها قضايا الفقر والبطالة والتوطين والإسكان ومشروعات التنمية المستدامة

قرارات لا تُنفّذ والرقيب عاجز..!

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/09/19/article868766.html

تبوك، تحقيق- نورة العطوي

يستبشر الكثير من المواطنين بصدور عدد من القرارات التي يُنظر لها على أنها خطوة على طريق الألف ميل، خاصة حين تلامس همومهم ومطالبهم التي طالما انتظروها، إلاّ أن بعض هذه القرارات التي تُعلن أو تصدر رسمياً لا تُنفذ، أو ربما يأخذ تنفيذها وقتاً طويلاً، على الرغم من تشبّعها بحثاً ودراسةً وتخطيطاً، أو هكذا يُفترض قبل صدورها، مما يطرح عدة أسئلة حول معوقات تطبيقها بالسرعة المطلوبة، وبالصيغة التنفيذية التي جاءت بها، في ظل غياب "الشفافية" حول الكشف عن أسباب التأخير، أو عدم التنفيذ، وكذلك كيفية طريقة المعالجة.

إن ما نُشاهده من تأخر تنفيذ بعض القرارات يتطلب تحركاً سريعاً لمتابعتها، خاصةً إذا ما علمنا أهميتها للمواطنين، فالتراخي يؤدي إلى ما هو واقع الآن من سلبية، كما أنه من المهم وجود دعم ومتابعة مستمرة من جانب العنصر البشري المسؤول عن تطبيق الأنظمة، إضافةً إلى أهمية وجود جهة رقابة وطنية فاعلة لها تأثيرها ولها قراراتها المؤثرة، حيث سيُساهم ذلك في رفع شأن العامل المخلص ومعاقبة المتهاون المتكاسل. "الرياض" تطرح تحقيق "قرارات لا تنفذ"، وتقف على آراء بعض المختصين.

إدارات ناجحة

في البداية قال "د.فهد بن معيقل العلي" -أكاديمي متخصص في الإدارة-: إن القدرة على اتخاذ القرارات السليمة من أهم خصائص الإدارات الناجحة، فالقرارات هي المدخل الأساسي للنجاح التنظيمي؛ لأنها هي التي تحدد الاتجاه، مضيفاً أن عملية اتخاذ القرارات تعد مرادفة لمصطلح الإدارة على حسب ما يعرفها بعض المفكرين الإداريين، مبيناً أن أهمية اتخاذ القرارات تأتي من شموليتها، سواء كانت هذه القرارات تتعلق برسم الرؤية وتحديد الأهداف والإستراتيجيات والأنشطة والسياسات، أو تحديد مسار المنظمة في المستقبل، أو طرق وأساليب العمل، أو تنفيذ الخطط والبرامج، أو بتحديد خطوط السلطة والاتصالات، أو تتعلق بتحفيز العاملين ورفع الروح المعنوية لديهم، أو في طرق المنظمة لحل المشكلات التي تواجهها، وكذلك في تنظيم الخدمة ومراقبتها، كل ذلك أدى إلى أن تكون وظيفة اتخاذ القرارات وظيفة أساسية من وظائف الإدارة، مشيراً إلى أن هناك قرارات صدرت على مختلف المستويات، تتعلق في مسائل وموضوعات وقضايا ومشكلات مختلفة، حيث توضع الخطط والبرامج لتنفيذها.

أسلوب علمي

وأوضح "د.العلي" أنه صدر تجاه مشكلة "البطالة" العديد من الأوامر والقرارات على مختلف المستويات بهدف حلها، إلاّ أن من الملاحظ على أغلبها هو عدم تطبيقها، أو تطبيقها بشكل جزئي، أو لم تطبق بالشكل المطلوب، مبيناً أنه لو رجعنا إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار، فهي التي يتم بموجبها تحديد المشكلة والبحث عن أنسب الحلول لها عن طريق المفاضلة الموضوعية بين عدد من البدائل، مع الاختيار الحذر والمدرك والهادف لحلها، وهي أيضاً عملية عقلية تمارس فيها خطوات التفكير المنطقي الذي يتلخص في أن هناك هدفاً يُراد الوصول إليه، أو مشكلة يُراد حلها، في ظل وجود معلومات بشأنها، حيث يعمل متخذ القرار على تحليلها للوصول إلى بدائل معينة، ثم يختار أحد هذه البدائل، وهذا هو الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات.

وأضاف أن الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات يشمل المراحل التالية؛ تحديد وتشخيص المشكلة، جمع البيانات والمعلومات، التحقق من البدائل المتاحة للحل، اختيار البديل المناسب لحل المشكلة، تنفيذ القرار ومتابعته وتقويمه، مؤكداً على أن اتباع الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار يقود في الغالب إلى النتائج المطلوبة، حيث تكون نسبة نجاح القرار عالية، وهذا الأسلوب المتبع في الكثير من المنظمات الناجحة.

عدم مبالاة

وأوضح "د.العلي" أن هيبة القرار تعني الإدراك التام من الجهة أو الشخص بأن تنفيذه ومتابعة تنفيذه نهائية، وسوف تطبق العقوبات والغرامات في حالة عدم التنفيذ، مضيفاً أن أخطر معوقات تنفيذ القرار هو انتشار ثقافة عدم المبالاة في المتابعة من الجهة المسؤولة عن ذلك، أو في التقيد في تنفيذه من قبل الجهات أو الأفراد، وكذلك الاستثناء من تنفيذ القرار لجهة أو فرد، مبيناً أن من أبرز الأمثلة على ضعف التنفيذ، نجد أن معظم قرارات توطين الوظائف في فترة مجلس القوى العاملة إلى أن تم فصل وزارة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية وحتى الآن بقيت حبراً على ورق، وذلك على الرغم من إعطاء مؤسسات وشركات القطاع الخاص فرصا زمنية طويلة لتعديل وترتيب أوضاعها بهدف تطبيق تلك القرارات، مؤكداً على أن التراخي أفقد تلك القرارات القوة والحسم في التنفيذ، كما أدى ذلك إلى قلة الاحترام لها، وتلاشي هيبتها، والنظر إليها كسابقاتها من التي لم تطبق وتم إلغاؤها.

نجاحات وقتية

وأكد "د.العلي" على أنه يوجد في الوقت الراهن قرارات أمانات المدن والبلديات فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين، ف"صوالين الحلاقة" على سبيل المثال صدر قرار يلزمها في التقيد باستخدام الأدوات لمرة واحدة مثل "البلاستيك" ومكائن الحلاقة، وضرورة لبس العاملين القفازات وغيرها، حيث تم تطبيقها لفترة وجيزة ثم "عادت حليمة إلى عادتها القديمة"، وهذا ينطبق أيضاء على الجهات الحكومية التي تعمل بما يسمى الحملات لتنفيذ الأنظمة والقرارات، حيث تُكتشف العديد من المخالفات والمشكلات في المحلات التجارية والمطاعم ومحلات الخدمة المختلفة، ويركز الإعلام على نجاح الحملة، وهي في الحقيقة طرق مبتكرة في أجهزتنا الحكومية لتنفيذ القرارات، وهي بلاشك تحقق نجاحات وقتية ثم

تعود الأمور على طبيعتها المخالفة السابقة، حيث إدراك العاملين في هذه المحلات والمطاعم أن الحملات مؤقتة ولن تعود إلاّ بعد فترة، حيث ينعم الآخرون في سبات عميق لحين التوجيه بحملة أخرى.

عمل دؤوب

وشدّد "د.العلي" على أننا لسنا في حاجة إلى حملات مؤقتة، بل إلى عمل دؤوب ومتواصل وصارم بشكل مستمر، لمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بصحة المواطن والخدمات المقدمة له بجميع أنواعها، حيث ان التراخي بذلك يؤدي إلى ما هو واقع الآن بأن لا شيء يتغيّر إلاّ بشكل وقتي، مضيفاً أنه لا يوجد نقص في الأنظمة والقرارات التي تشمل جميع المجالات في الدولة، إنما ينقصنا القدرة على تطبيق الأنظمة وتنفيذ القرارات، وفي هذا المجال يمكن الإفادة من التقنية الحديثة في تنفيذ الأنظمة والقرارات، ومثال على ذلك نظام ساهر المروري، وطريقة تحصيل الرسوم والغرامات الحكومية، وإيقاف الاستقدام وغيرها، مبيناً أننا بحاجة إلى الدعم والمتابعة المستمرة من جانب العنصر البشري المسؤول عن تطبيق الأنظمة والقرارات، ونلاحظ في بعض الدول المجاورة كيف أن القرارات لها الهيبة النابعة من الصرامة في تطبيقها وعدم الاستثناء لأي جهة أو شخص.

بيئة ملائمة

وقال "د.عبدالرحمن الهيجان" -رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى-: إنه يفترض في أي قرار يتم اتخاذه أن يتم تطبيقه، خاصةً إذ ما كان قد حظي بالدراسة العميقة ويهم شرائح معينة من المواطنين، لكن في المقابل يجب أن نعترف أنه ليس من المتوقع أن تتاح الفرصة لجميع القرارات بالتطبيق أو التنفيذ، فبعضها قد تكون عملية لكن لا تتهيأ لها الظروف المناسبة للتطبيق، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية، وقد تستحدث عند تطبيق القرار، مضيفاً أن بعض القرارات قد يتم الشروع في تطبيقها لكن يتم التوقف للأسباب ذاتها، مبيناً أن أي قرار يتم اتخاذه لابد أن يتم التفكير في توفير البيئة الملائمة للتطبيق، وفي حال لم يتم تنفيذه لابد من إيضاح الأسباب للمستفيدين أو المتأثرين بهذا القرار، وما هي الإجراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة النتائج السلبية الناجمة عن عدم التنفيذ، مؤكداً على أن أي قرار يتم اتخاذه يجب أن يكون قابلا للتنفيذ، وأن تكون هناك صرامة في التطبيق. وأضاف أن هذا المطلب من الصعب تطبيقه على القرارات؛ لأنها في الأساس عبارة عن افتراضيات أو تخمينات بشأن الخيارات المثلى، أو لحل مشكلة بعينها، لذلك فإنه لا توجد ضمانة بالنسبة لأي قرار أن يكون منطقيا، وذلك بسبب عدم اكتمال المعلومات المطلوبة، إلى جانب ذلك فإن أي قرار مهما كان تأثيره أو هيبته فانه يخدم فترة زمنية محددة ثم يتغير تبعاً لظروف المجتمع.

الاعتراف بالمشكلة

واقترح "د.محمد البيشي" -أستاذ الإدارة المشارك في معهد الإدارة العامة- عدداً من الحلول التي تتلخص في الاعتراف بالمشكلة وتحديد حجمها والأطراف المشاركين فيها، وكذلك الإرادة الصادقة المجمع عليها في معالجتها والتخلص منها، وإضافةً إلى تخفيف الأسباب التي أوجدت المُشكلة، كإيجاد العقوبات، وتقديم الدعم اللامحدود، إلى جانب وجود ذراع قادر على التنفيذ، مثل إنشاء شركة مقاولات عملاقة بالتضامن مع القطاع الخاص تكون على شكل شراكة وتحالف.

غياب الهمّة

وعلّق "د.مسعد العطوي" -أكاديمي في جامعة تبوك وعضو مجلس الشورى الأسبق-، قائلاً: من القضايا الوطنية التي تتواصل مع الفرد والمجتمع والوطن وتتواصل مسؤوليتها مع المشرعين المنفذين قضية التهاون في تنفيذ الأنظمة، متأسفاً على أن البعض يفتقد الالتزام في تنفيذها والجزم في تطبيقها، كذلك هناك من يفتقد الهمّة والعزيمة والتفاني لحمل أمانة الأوامر الصادرة بالمشروعات الوطنية في كثير من الأوجه، فبعضها يتم تنفيذها ويتجلى أمرها للوطن، وكثير منها يختفي تدريجياً، مبيناً أن هناك من استطاع تنفيذ قرارات مهمة عبر تأسيس الجامعات، وكذلك الطرق التي عبرت السواحل والصحاري واخترقت الجبال ووصلت إلى القرى، مشيراً إلى أنه من المُحبط إصدار قرارت بالمليارات ثم لا نرى لها أثراً، متسائلاً: هل هي الجهة المنفذة وتخطيطها ورقابتها وأمانة كل فرد فيها؟، أين فاعلية القرارات؟، ومنهجها وتنظيمها؟ فالمُلاحظ اشتعالها وقت الإصدار وسرعان ما تخبو، فلا هي أُنجزت، ولا هي تركت مساحة للإنجاز، متسائلاً: من المسؤول عن غياب الرقابة الذاتية وفقدان الإحساس بالمسؤولية؟، هل نحمل الأمانة ونؤدي الرسالة؟

جهة مراقبة

وشدّد "د.العطوي" على أن القرارات يجب أن تتوفر لها جهة مراقبة داخلية لكل مؤسسة لا تخضع للمؤسسة، وكذلك جهة رقابية وطنية فاعلة لها تأثيرها ولها قراراتها المؤثرة، مضيفاً أننا نحتاج إلى ثقافة تبني روح العمل ومصداقيته، وكذلك إعلام يحمل الأمانة ويؤدي الرسالة ويكون مبنياً على العمل، إضافةً إلى تدريب القيادات وتدريب العاملين، مبيناً أنه من المهم الاستجابة لرقابة المجتمع والإعلام، مع رفع شأن العامل المخلص ومعاقبة المتهاون المتكاسل، كذلك ابعاد الضعيف عن المسؤولية، وتفعيل المؤسسات الرقابية، سواء هيئة مكافحة الفساد أو ديوان المراقبة أو هيئة الرقابة والتحقيق، أو

المباحث الإدارية؟، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات تحمل أمانة ولاة الأمر وتحمل أمانة مصلحة الوطن، وعليها دور كبير في التنفيذ.

«فريق العمل» يضمن التنفيذ..!

أكد "د.فهد العلي" على أن ضمان نجاح تنفيذ القرار يتطلب مشاركة العناصر المهمة لنجاحه، مضيفاً أنه تختلف درجة مشاركة المتأثرين به بناءً على أسلوب متخذ القرار، فقد لا تتاح لهم المشاركة في اتخاذه، مشيراً إلى أن هناك من يصدره بمفرده ويعلنه على جماعة العمل أو المتأثرين به ثم عليهم تنفيذه، أو قد يشارك المتأثرون بالقرار جميعهم باتخاذه.

وقال إن بين هذين الأسلوبين النقيضين يوجد درجات مختلفة من المشاركة، فقد يعمل متخذ القرار على شرحه مع تبيان الأسباب التي دعت إلى اتخاذه، وقد يعرض متخذ القرار على المتأثرين به فكرة القرار ويدعوهم للاستفسار عنه والاستيضاح عن جوانبه المختلفة، أو قد لا يتخذ قراراً بل يعرض المشكلة على المتأثرين به ويتعرف على آرائهم، ويحصل على الحلول أو البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة ثم يتخذ القرار بعد ذلك.

وأضاف إن من معوقات عملية اتخاذ القرار وتنفيذه هي المركزية الشديدة وعدم المشاركة، وكذلك عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وضعف أو سوء التخطيط، إضافةً إلى بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، والتردد وعدم الحسم، إلى جانب انعدام الهيبة للقرار، والاستثناء من التقيد بتنفيذه.

لم يُنفذ أم لم ينجح..!

أكد "د.محمد البيشي" على أنه يوجد اختلاف كبير بين كون القرار لم ينفذ وبين كونه لم ينجح، حيث يقتضي التنفيذ الاستعجال، وربما يتطلب الحكم على النجاح أو الفشل التريث.

وقال:"يمكن أن يُعزى عدم تنفيذ القرارات إلى أسباب غير مبررة، مثل الفساد والأجندة الخفية والرضوخ إلى ضغوط أصحاب المصالح، وأسباب مبررة أبرزها ظهور مستجدات غير متوقعة مثل الحروب والتغيرات المناخية والتقنية"، مشيراً إلى أن هناك ما يسمى بالانفراج المتناهي (break through)، حيث الاعتراض على القرار من قبل أفراد وجماعات يرون فيه ضررا عليهم، فيتقدمون بالشكاوى وتأليب الآخرين لإعاقة تنفيذه.

وأضاف إن من أسباب عدم تنفيذ القرارات ضعف الذراع التنفيذي، ووجود أجهزة ضعيفة غير قادرة على تحويل القرار إلى واقع، كذلك وجود مقاومة، حيث قد يترتب على إزاحة وضع قائم وإنشاء جديد غير مألوف للآخرين وجود دافع للمقاومة، إضافةً إلى غياب العقوبات، وعدم مشاركة المعنيين في صناعته، إلى جانب التخلي عن دعمه من قبل مُصدره، مما يجعل تنفيذه ضرب من الخيال في حالة عدم وجود دعم مادي أو قانوني.

أبرز قرارات وتوصيات معالجة مشاكل الفقر والبطالة والسكن

أصدر مجلس الوزراء العديد من القرارات المتعلقة بقضايا ومشكلات المجتمع، كما قدم مجلس الشورى مقترحاته وتوصياته للوصول إلى الحلول الناجعة، ومن أبرز تلك القرارات التي ينتظر بعضها التطبيق أو التفعيل أو بعضها الآخر المتابعة والتقويم، ما يلي:

معالجة الفقر

• الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقعاً وخط الفقر، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسميا في المملكة، وبحدود حجم دعم يبلغ (264.000.000) ريال سنوياً.

• دعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ (300.000.000) ريال سنوياً.

• زيادة المخصصات المقدمة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة، ومن في حكمهم بمبلغ (82.000.000) ريال سنويا، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

• إقامة برنامج باسم "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق، التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل: وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها، على أن تحدد سقوف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة.

• زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من(100.000.000) ريال إلى (300.000.000) ريال سنوياً.

• - تكون الجمعيات الخيرية من مسؤولية وزير الشؤون الاجتماعية.

البطالة

• إقرار برنامج حافز.

- إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية.
- إقرار (200) ريال شهرياً على كل موظف غير سعودي في شركات تقل بها نسبة السعودة عن (50%).
- مطالبة الهيئة الملكية للجبيل وينبع بتوفير قواعد بيانات اقتصادية توضح المضاعفات الخاصة بالعمالة، والدخل، ونسب البطالة، والعوائد الاقتصادية الحقيقية.
- مطالبة وزارة العمل بإصدار تقرير كل ثلاثة أشهر يوضح التغيرات في سوق العمل بناءً على أساس كمي وتحليلي، متضمناً أعداد العمالة السعودية وغير السعودية.
- وضع خطة زمنية متدرجة لسعودة وظائف قطاع تجارة الجملة والتجزئة.
- التنسيق لإدراج بحث قياس معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية.
- تفعيل اتفاقيات التوظيف التي يعقدها صندوق تنمية الموارد البشرية مع الغير بجعلها ملزمة لجميع أطرافها.
- التوسع في برامج صندوق تنمية الموارد البشرية الموجهة للمرأة.
- وضع حد أدنى للأجور.

الإسكان

- استحدثت وزارة الإسكان قطاعاً مالياً جديداً وهو شركات التمويل غير البنكية لترفع تنافسية القطاع التمويلي والمصرفي.
- توحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة.
- تحديث نظام صندوق التنمية العقارية بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان، والأنظمة ذات العلاقة.
- رفع رأس مال صندوق التنمية العقارية المدفوع ليصبح مائتي ألف مليون ريال.
- زيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمئة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.
- وضع آلية للتعاون بين صندوق التنمية العقارية والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب.
- إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من صندوق التنمية العقارية.
- التوسع النوعي في أعداد المساكن الشعبية في جميع مناطق المملكة.
- الموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري.
- إيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة.
- قصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا أراضي.
- تنظم وزارة التجارة والصناعة - بالتنسيق مع الجهات المعنية- سوق تجارة الأراضي.

مطالبات بسن قانون صارم ضد المتحرشين بالأطفال

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/19/947760

تبوك – ناعم الشهري

طالب عدد من المهتمين والمختصين بالشأن القانوني والاجتماعي بسن قانون صارم ضد المتحرشين بالأطفال، والتنبه لهذه الظاهرة المؤلمة بجدية، إضافة إلى توعية الآباء والأمهات والأطفال أيضاً بطرق الوقاية والتصدي لهذه الجرائم، والعلاجات النفسية المناسبة في حال حدوثها، جاء ذلك خلال الحملة التي نظمتها مجلة «سيدتي» بعنوان (الحملة البيضاء) ضد التحرش الجنسي بالأطفال، بالاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني، الذي ترأسته الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة البرنامج، في مدينة جدة.

وركزت مسؤول برنامج الأمان الأسري فاطمة الشهري، في مداخلتها، على أهم بنود القانون الصادر لحماية الأطفال وقانون الحماية من الإيذاء الذي تم إقراره من مجلس الوزراء يوم 26 أغسطس الشهر الماضي، وتكوَّن من 17 بنداً كلها تدعم الفئات المستضعفة من الأطفال والنساء لتوفير الحماية لهم من جميع أشكال الإيذاء، وأكدت «صدور هذا النظام يُعد

نقلة نوعية كبيرة، فهو تشريع قوي نعتمد عليه في توفير الحماية لهذه الفئات المستضعفة التي تتعرض للإيذاء بشكل أو بآخر».
وأوضح رئيس تحرير مجلة سيدتي محمد الحارثي، أن المطالبة بسن قانون عقاب ضد المتحرشين بالأطفال أمر مهم، لأن وجود مثل هذه الظاهرة في مجتمعنا يُرعِب الأسر، ومع الأسف إلى الآن لا يوجد قانون لتجريم التحرش الجنسي، رغم وجود قانون لحماية الطفل وقانون آخر للحماية من العنف والإيذاء.
وعرَّفت المستشارة التربوية الأسرية الدكتورة نادية نصير المتحرش بقولها: «هو كل من خرج عن الأخلاق في الفعل أو في القول، فهناك تحرش لفظي وتحرش عن طريق اللمس، أو تحرش عن طريق النظر، الذي يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي كون أطفالنا متمتعين بأحدث التقنيات التكنولوجية، فابن الخمس سنوات أو ابن السبع سنوات يحمل جواله الذي يحتوي على تقنية عالية ويرى فيه كل شيء، وبسهولة يتم التحرش به إلكترونياً، عن طريق الصور، وبعض المناظر السيئة التي لا تليق بطفولته، فالتحرش الإلكتروني منتشر جداً في مجتمعنا، خاصة أن كثيراً من الأهالي يعطون أبناءهم الأجهزة الحديثة دون رقيب».
وأوضحت التربوية نادية فقيه أن الأطفال يقلدون الكبار أحياناً، فقد يرى الطفل أمه وأباه ويحاول تقليدهما، أو أياً من أقاربه، وهذا ما يسمى بالتقليد الأعمى، وهو ضمن خصائص نمو الأطفال من سن الثالثة حتى الخامسة، لكن إساءة التصرف مع الطفل تقلب الوضع مأساوياً، حيث يلازمه الأمر حتى يكبر.

الدخيني: قلة الأراضي وراء تكدس الطلاب في المدارس.. والمشكلة في طريقها إلى الحل

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/19/947894

الدمام – ياسمين آل محمود
أوضح المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أن عدم توفر الأراضي أو المباني لاستخدامها كمدارس في بعض المناطق يسهم في تكدس الطلاب والطالبات في الفصول الدراسية. وأكد أن التكدس يختلف ما بين أحياء المدينة الواحدة ويختلف من حي إلى آخر ولا يمكن تعميم هذه المشكلة على كافة مدن المملكة وبشكل واسع، إلا أن المدن الكبرى تعاني بشكل ملموس من هذه الظاهرة، وتعمل الوزارة على إيجاد حلول لها منذ انتهاء العام الدراسي وحتى بداية الأسابيع الأولى من الدراسة وهي في طريقها إلى الحل.
وقال إن الكثافة العددية في الفصول الدراسية تحدد بحسب المساحة المترية للفصول بالإضافة إلى نوعية المبنى «مستأجر/مستقل». وعلق الدخيني على ما يتردد عن تسرب الطلاب والطالبات من المدارس الخاصة إلى الحكومية بسبب ارتفاع أسعار الأولى، أن المدارس الحكومية تعتبر جاذبة لأنها توصل المادة التعليمية بشكل جيد وتعطي الجانب التعليمي عناية فائقة في ظل مقررات جيدة وبيئة تعليمية، بجانب المدارس الأهلية، كشراكة استراتيجية في العملية التربوية والتعليمية لتقديم نماذج مميزة لتعزيز جانب الإبداع والتميز في كلا القطاعين.
من جانبه، أوضح المتحدث باسم تعليم المنطقة الشرقية خالد الحماد أنه لا صحة لما يتردد عن ازدياد الأعداد بسبب قبول تلاميذ من أحياء أخرى، حيث قُدِّرت أعداد الطالبات في بعض مدارس الدمام بحوالي 50 طالبة في الفصل الواحد، مؤكداً أنه لا يمكن قبول طلاب في مدارس من أحياء أخرى إلا في حال توفر شواغر واكتمال تسجيل الطلاب من المنطقة نفسها، كما أن التسجيل والنقل يتم عن طريق برنامج نور الإلكتروني.

محافظ خميس مشيط لـ الشرق: حلول عاجلة لمعالجة تكدس الجثث في ثلاجات الموتى

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/09/19/947887

أبها – الحسن آل سيد

كشف محافظ محافظة خميس مشيط، سعيد بن عبدالعزيز بن مشيط، عن تشكيل لجنة من عدة جهات ذات العلاقة لمعالجة مشكلة تكدس الجثث في ثلاجات الموتى، وذلك بعد أن أصبح هناك عدد كبير من الجثث يشغل حيزاً من ثلاجات الموتى وأصبحت الثلاجات غير قادرة على استيعاب مزيد منها بسبب أن مستشفيات خميس مشيط تستقبل الجثث من جميع مراكز المحافظة.

لم تعد مستشفيات خميس مشيط تستطيع حفظ حقوق الأموات ومعاملة جثثهم باحترام؛ بسبب التكدس الكبير في ثلاجات الموتى على مستوى منطقة عسير، وفي الصورتين جثتان مجهولتان في ثلاجة مستشفى، وأخرى وضعت تحت الشمس لعدم توفر مكان لحفظها

جثتان مجهولتان في ثلاجة مستشفى

وقال لـ«الشرق»، إن هناك جثثاً لم تُسلم وبعضها لم يُرحل إضافة إلى وجود جثث مُرتبطة بقضايا جنائية، مبيناً أن تشكيل اللجنة تم بتوجيه من أمير منطقة عسير لإيجاد حلول عاجلة لهذا التكدس، وأضاف «اجتمعت اللجنة المشكلة من هيئة التحقيق والادعاء العام والشرطة والمرور والدفاع المدني والبلدية ومستشفى خميس مشيط العام على مدى يومين في مستشفى خميس مشيط العام بحضور مندوب من كل جهة معنية»، مضيفاً أنه تم اتخاذ بعض الحلول العاجلة ومن ضمنها إنهاء إجراءات الجثث التي لها طلب ترحيل ومخاطبة الجهات ذات العلاقة للإفراج عن الجثمان، وتابع «الجثث المجهولة التي لا توجد لديها أي معلومات فيتم الحصول على تحليل « DNA» والاحتفاظ به لدى الجهة المختصة بالقضية ودفن الجثث في مواقع معلومة، حيث يتم الرجوع إليها عند الحاجة، ويظل تحليل الحامض النووي مرفقاً في أوراق القضية ومحفوظاً لدى الجهة المستلمة».

وأشار إلى أن الجثث المرتبطة بقضايا جنائية فيتم مخاطبة الجهة المختصة لمعرفة أين وصلت إجراءاتها ومن ثم دفن الجثث والاكتفاء بتحليل حامض « DNA» وبذلك يتم الانتهاء من تكدس الجثث والتقليل من زمن الحفظ وإيجاد عيون في ثلاجات الموتى لأي طارئ قد يحدث.

إلى ذلك، علمت «الشرق» من مصادر أن عدداً من المستشفيات لم تعد تستطيع استقبال الجثث بسبب التكدس الكبير في ثلاجات الموتى على مستوى منطقة عسير، حيث يتم الذهاب ببعض الجثث لمسافات كبيرة لحفظها، مبينة أن معظم الجثث الموجودة لمجهولي الهوية، خصوصاً أن منطقة عسير شهدت في الفترة الماضية عدداً من حوادث تهريب المجهولين الذين لقوا حتفهم وأصبحت ثلاجات الموتى تغص بهم ولم يتم التعرف على هوية أصحابها.

وأضافت أن عدداً من الجثث محفوظة لعدة سنوات في ثلاجات الموتى ولم يتقدم أحد للتعرف عليها لدفنها بمعرفة الجهات المختصة.

حراس الأمن.. كادر وظيفي والراتب 5 آلاف

اللجنة الأمنية بـ"الشورى": أوصينا بمساواتهم بـ"الجنود"

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=160817&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

خطوة أخرى ينفذها مجلس الشورى لمصلحة العاملين في مجال الحراسات الأمنية "السكيورتي"، فبعد أن أسهم "الشورى" قبل سنوات في قصر هذه الوظيفة على السعوديين فقط، تبنت اللجنة الأمنية بالمجلس مشروعا لمناقشته قريبا، يتضمن وجود كادر وظيفي يحدد المراتب وسلم الرواتب، إضافة إلى مميزات أخرى.

واقترح نص المشروع بحسب مصادر "الوطن"، "ألا يقل الحد الأدنى لرواتب الحراسات الأمنية الخاصة عن الراتب الأساسي لرتبة الجندي في سلم رواتب العسكريين، وتبدأ من 5 آلاف ريال".

وفي السياق، قال رئيس اللجنة الأمنية بالمجلس اللواء الدكتور محمد أبو ساق، لـ"الوطن" أمس، إن "مشروع نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة مكتمل وجاهز للعرض وتمت دراسته، وأحيل إلى لجنة الشؤون الأمنية، وفي طريقه للعرض على المجلس"، مضيفا "شركات الحراسات الأمنية توظف ما يصل إلى 190 ألفا، وفي حال تم اعتماد الدراسة، فإنه سيوظف ما يقل عن نصف مليون مواطن"، مشيرا إلى أن اعتماد المشروع سيجعل حارس الأمن مثل الجندي في السلك العسكري".

تبنت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى معالجة المشاكل التي يعاني منها حراس الأمن الصناعي في المملكة (السكيورتي)، وذلك بعد أن أسهم قبل سنوات عدة في اقتصار هذه الوظيفة على السعوديين فقط بعد أن كان مسموحاً بها عمل الأجانب، وذلك لوضع حدٍّ لمعاناة الكثير من حراس الأمن الصناعي السعوديين التابعين للشركات الأمنية، من عدم وجود بيئة خصبة للعمل إلى جانب افتقارهم للحوافز والمرتبات الجيدة وطول فترة العمل، ما جعل الكثير منهم ينفر من تلك المهنة.

وينص المشروع الذي ينتظر أن يناقش تحت قبة الشورى، أن يكون هناك كادر وظيفي يحدد المراتب الوظيفية وسلم الرواتب وتصنيف وتحديد المهام والميزات والأجور والإجازات وساعات العمل والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية وفق نظام العمل والتأمينات.

وجاء في التعديلات ألا يقل الحد الأدنى في سلم رواتب الحراسات الأمنية الخاصة عن الراتب الأساسي لرتبة الجندي في سلم رواتب الأفراد العسكريين، وتلتزم الشركة أو المؤسسة الأمنية المرخص لها بتدريب الحراس والمشرفين التابعين لها وتأهيلهم لأداء واجباتهم.

وبحسب المصادر فإن المرتبات لحراس الأمن الصناعي ستكون بدايتها من 5 آلاف ريال سعودي كحد أدنى بدلا من وضعها الراهن مع إمكانية رفع المبلغ في حال مناقشة المشروع تحت قبة المجلس.

وسعى "الشورى" من خلال اللجنة الأمنية إلى تقديم مشروع مختص حول تطوير عمل حراس الأمن الصناعي، وانتهت اللجنة منه وفي طريقه للعرض والمناقشة تحت "القبة" والتصويت عليه بالموافقة من عدمها، وهو ما يؤكده رئيس اللجنة اللواء الدكتور محمد أبو ساق، في تصريحه أمس وقال: "مشروع نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة مكتمل وجاهز للعرض وتمت دراسته بموجب المادة 23 من نظام المجلس، وأحيل إلى لجنة الشؤون الأمنية وفي طريق عرضه على المجلس، وهو يركز على الشركات الأمنية التي تقوم بحراسة القطاع الخاص كالشركات والبنوك وبعض الإسكانات وغيرها". وأضاف: "نحن في اللجنة ننظر أن الشركات الأمنية تمثل قطاعا أمنيا قويا مساندا للأمن العام مساندة قوية جدا، وشركات الحراسات الأمنية الآن توظف ما يصل إلى 190 ألفا وفي حال تم اعتماد الدراسة فإنه سيوظف ما يقل عن نصف مليون مواطن سعودي"، مشيرا إلى أنه بعد اعتماد المشروع لن يقل مستوى حراس الأمن عن الجنود في السلك العسكري وسيكون لهم حد أدنى جيد وراتب مميز وحوافز وبيئة عمل جاذبة وبدلات".

وتابع أبو ساق: "تمت دراسة كافة تلك الأمور من خلال نظام المشروع والمجلس قبل عدة سنوات ساهم في حصر الحراسات الأمنية وجعلها مخصصة للسعوديين فقط، وحاليا المجلس لا يوظف فيها إلا السعودي وعندما يعتمد مقترح المجلس وأنا لى ثقة فإنه سيسهم في معالجة البطالة".

وكان العضو اللواء الدكتور محمد أبو ساق، أكد أن هذا المشروع يسعى لتحقيق مستوى أفضل في مجال خدمات الحراسة الأمنية الخاصة عبر معايير ترتقي بالخدمة وتمكن من استمرارية الإشراف والمحاسبة، وتخفيف الأعباء الأمنية على القطاعات العسكرية التي تضطرها حالات الأمن إلى التدخل بتوفير الحراسات على منشآت في القطاع الخاص. وتهدف التعديلات المقترحة لجعل خدمة الحراسة الأمنية أكثر تنظيما وجاذبية للراغبين الالتحاق بالعمل به، توفير عشرات الآلاف من الفرص الوظيفية للسعوديين وإتاحة فرص وظيفية للمرأة.

الجاني اعتدى عليها بقسوة وضرب رأسها في جدار حائط منزلهما

مُسنّ يقتل زوجته بسبب خلافات عائلية بـ"نكاسة مكة"

المصدر: صحيفة سبق الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م

http://sabq.org/A9Dfde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:

تحقق هيئة التحقيق والادعاء العام بمكة المكرمة "دائرة النفس" وشرطة العاصمة المقدسة، ممثلة بمركز شرطة المنصور، مع مقيم (67 عاماً)، إثر قيامه بضرب زوجته (53 عاماً) مساء أمس بمنزلهما بحي قوز النكاسة؛ وذلك بسبب خلافات عائلية.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها "سبق" إلى حدوث مشادات ومشكلة عائلية بين الزوجين، تطورت إلى قيام الجاني بضرب المجني عليها ضرباً مبرحاً، وضرب رأسها في جدار حائط منزلهما بحي قوز النكاسة، وفي الصباح حاولت ابنتها إيقاظها، لكنها كانت في غيبوبة تامة؛ وجرى نقلها لمستشفى النور التخصصي؛ في محاولة لإنقاذ حياتها، ولكن الأطباء أكدوا وفاتها نتيجة "هبوط حاد بالدورة الدموية وتوقف القلب".

تم إبلاغ الجهات الأمنية بالحالة، وخصوصاً أن آثار الضرب واضحة على جسدها، وباشرت الدوريات الأمنية إلقاء القبض على الجاني، وتولى مركز شرطة المنصور ملف التحقيق في القضية، بعد أخذ البصمات والأدلة الجنائية من مسرح الجريمة بالمنزل، ولا تزال التحقيقات جارية بالقضية، والجاني رهن التوقيف والتحقيق.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة، المقدم عبدالمحسن بن عبدالعزيز الميمان، أن التحقيقات لا تزال جارية في القضية.

العار في منظور خرافة تكافؤ النسب

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/19/article868771.html

حصة بنت محمد آل الشيخ

اختارت "زبيدة" 28 سنة الطريق الخطأ عندما لجأت للقضاء لتكسب حكماً يسمح لها بالزواج ممن أرادته ورفضه أهلها بسبب عدم الكفاءة، فالقضاء لدينا لازال يعتبر مسألة كفاءة النسب فيفرق لأجلها ولو بعد الزواج فكيف والمسألة في شأن خطوبة، وكما هو أمر مشروع معمول به في مدرسة الفقه فهو كذلك في القضاء، زبيدة بعد تعنيف وعضل أخيها وأهلها لجأت لدار الحماية في عسير، ورفعت للقضاء قضيتها، لكنها صدمت من الحكم الذي جاء لصالح العاضل ضد المعنفة المعضولة، زبيدة لم تستسلم للحكم وتنوي الاستئناف لتبطله وتحصل على حقها في اختيار زوجها.

كفاءة النسب هي مجرد انشداد رجعي مأزوم بالعنصرية القبائلية العربية، يقيد حق اختيار المرأة ويسلمه لإطار فقهي ضيق يرشح بالعنصرية والتعصب بل وبادعاء تكذّبه المقاصد

لازال القضاء ينبش الورق الأصفر ليحكم به واقع اليوم، فيستمر الوعي بالواقع من خلال معايير تراثية تقليدية، معايير انتهت صلاحية استعمالها منذ قرون، ويبقى السؤال إذاً أين حق المرأة من مشروع الحماية من الإيذاء؟! أليس التردي الحقوقي هو الممهد لمزيد من الإيذاء واستمراء الإيذاء؟!

كفاءة النسب هي مجرد انشداد رجعي مأزوم بالعنصرية القبائلية العربية، يقيد حق اختيار المرأة ويسلمه لإطار فقهي ضيق يرشح بالعنصرية والتعصب بل وبادعاء تكذّبه المقاصد، فأستاذ الفقه المقارن د. محمد النجيمي يدعي بأن الفقهاء اعتمدوا الكفاءة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر العرب عليها، وهو تعد مكشوف تقوم بضده الأدلة من السيرة النبوية الكريمة، أما الغرض منه فالدفاع عن فقهاء العصبية القبلية، يتبنى النجيمي رأي أحمد بن حنبل في تكافؤ النسب فيقول: في حال تَمسّك الأولياء (وهم عصبة المرأة الأب والإخوة والأعمام وأبناؤهم) بشرط الكفاءة فإن للقضاء فسخ العقد! وهو ماحصل وما زال يحصل للأسف.

لا نستطيع فصل تفاصيل الحكم التكليفي لاعتبار الكفاءة في الزواج عن نظرة الفقهاء للمرأة، من حيث اعتبارها مولاة لا تملك من حق حريتها شيئاً، فهي دائماً تحتل موقع المفعول به لا الفاعل في كل شؤونها، فلا تكاد تقرأ فعلاً يخص المرأة في كتب الفقه وتقع المرأة فاعلاً له، يقول فقه العرب القبائلي في حق كفاءة النسب: ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يجب اعتبارها" أي كفاءة النسب"، فيجب تزويج المرأة من الأكفاء، ويحرم تزويجها بغير كفء، وذهبوا إلى أن الكفاءة تعتبر في جانب الرجال للنساء، ولا تعتبر في جانب النساء للرجال، لأن المرأة هي التي تستنكف لا الرجل، فهي المستفرشة والزوج هو المستفرش، فلا تلحقه الأنفة من قبلها، إذ أن الشريفة تأبى أن تكون فراشاً للدنيء والزوج المستفرش لا تغيظه دناءة الفراش، وكذلك الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه. والزوج الشريف لا يعيّر إذا كانت زوجته خسيسة"

اللغة - كما هو حال العبارة السابقة - تتعدى التعبير عن الحال لتكشف بأسلوبها مكانة المتحدث عنه، دعك من الألفاظ الظاهرة إلى اللغة الاعتبارية المؤصلة للدونية القاهرة والتراتبية العنصرية، فبمعيارية اللفظ لا يمكن أن تضع اللغة الرجل مكافئاً مساوياً للمرأة في أمر مشترك بينهما كالزواج، فيأتي لفظ"تزويج المرأة" كدال معادل للتبعية المطلقة لا الفاعل للزواج، يقابله حرية مطلقة للرجل، ويضيف هذا المعيار الأهوج "عنصرياً" بعد المواربة المنافق ليصور المذموم ممدوحاً والعكس بالعكس، فيجعل الحرية الاختيارية للرجل مذمة، بينما عبودية الحق وتعقيده وفاشية إطلاقه المتعدية لسواه منّة وفضلاً للمرأة.. فإذا أضفنا ألفاظ "الخسيسة والدنيء" أمكننا قراءة الشتائم في أجوائها الهوجاء المفارقة لحس الإنسان وكرامته، إلى طلب شرف عنصري جاهلي يقسم الناس لقسمين: أصحاب دماء نبيلة"قبلي"، وغير نبيلة"غير قبلي"، ويبيح إزاءها لأفعال مبطنة؛ التكبر والازدراء المفضي إلى الكراهية، بتمرير أخلاقي يجافي الحق بالمداهنة والمراء.

اللغة الفقهية الموروثة وهي تتماهى مع الذكور تضيف بعداً مشاعياً للحق مع المرأة، وتؤطره بالرؤية العامة لها "العار"، ففي الشأن نفسه"تكافؤ النسب" يقول التراث (فهي حق للمرأة والأولياء كلهم القريب والبعيد حتى من يحدث منهم بعد العقد لتساويهم في لحوق العار بفقد الكفاءة) فالمرأة عار لذلك تصرفاتها ارتباطية فتلحق العار بغيرها، ولغيرها "الهاء تعود لمشاعية الأولياء الذكور" وحقهم بفسخ العقد دفعاً للعار!!

(فلو زوجت المرأة بغير كفء فلمن لم يرض بالنكاح الفسخ من المرأة والأولياء جميعهم)"زوجت"فعل مبني للمجهول، لأنها لا تفعله بنفسها، بل بولاية ذكورية تشمل دائرة من يلحق بهم العار!

(بيان لمن لم يرض فوراً وتراخياً، لأنه خيار لنقص في المعقود عليه أشبه خيار العيب، ويملكه الأبعد من الأولياء مع رضا الأقرب منهم به ومع رضا الزوجة دفعاً لما يلحقه من لحوق العار) المعقود عليه: المرأة، والعار والعيب ملحقات تحضر بحضور المرأة في الصورة، فأي بعد للعار والعيب في أمر حلال؟! هذا سؤال لا يحضر في ظل هذا المحفل العنصري البذيء.

يقول: (يملك الفسخ الأبعد حتى لو وافق الأقرب، وترتيب الأولياء، الأب ثم أبوه ثم الابن وإن نزل ثم الأخ لأبويه وابنه كذلك ثم الأخ لأب وابنه كذلك ثم العم الشقيق وابنه كذلك ثم العم الأب وابنه كذلك، ثم المعتِق أو الولي أو الوكيل.) كتاب كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، هذه الكتب مصانة عن النقد فضلاً عن طلب إيقاف التعلم من مدّها العنصري.

وفي عالم الحديث هناك بعض أحاديث مكذوبة وموضوعة لمجرد تمرير عنصرية تكافؤ النسب، فقد سئل أحمد بن حنبل في هذا الخصوص عن حديث مكذوب كيف تأخذ به وأنت تضعفه قال العمل عليه، يعني أنه يوافقه لموافقته العرف) وكما تقفز الأعراف والعادات على الشرع تقفز على الإنسان، ولازالت كتب التعليم في مادة الفقه للصف الثالث ثانوي تؤكد هذه العنصرية في شروط الزواج فيحتل كفاءة النسب الشرط الخامس له، في إشارة تنم عن الوقوف على نقطة لا إنسانية في خط الزمن، تنأى عن النقد الإنساني وتحاط بسياج قداسة الموروث.

وبالنظر لاستخدام التراث يحضر الاستعداد النفسي للقبول العنصري في تكافؤ النسب بشدة فتقدم له فروض الولاء والانقياد، فقياساً على المذاهب الأخرى يعتبر المذهب المالكي بالذات المذهب الوحيد الذي يرفض التكافؤ على أساس النسب بل وينبذه من منطلق ديني مقاصدي، وهو الأقرب نصاً وروحاً وعقلاً للمبادئ الإسلامية بشهادة تكاد يكون مجمع عليها من الفقهاء، ومع ذلك يعرض عنه إلى سواه، مما يؤكد جاهزية النفوس لتبني الرأي السائد المحافظ على الأعراف والعادات وإن خالف المقدس.. وهو توجه يضاف لعنصريته العربية القبلية المشهورة تعصبه المذهبي.

في القراءة العلاجية لمواجهة العادات والأعراف اللا إنسانية علينا وفي معرض الاحتكام إلى الحق أن نعترف أولاً أننا لازلنا نعيش أسرى صور اجتماعية جاهزة تشكل بحكم البداهة قدراً بينما هي في العمق قيد جارح ضد الحرية والعدالة، وأننا إن رغبنا التغيير الذي يتغيا الإنسان أن نقيم الوعي بالإنسان أولا ونعمل على استنبات بيئة مدنية حديثة يستثمر فيها مشاريع الأنسنة وتحرير المرأة من قيود المتفيقهين، فعتق المرأة انعتاق للإنسان، وهي مشاريع تمتد لمجالات الوعي والمعرفة والواقع وتتطلب جهداً مؤسساتياً ضخماً يؤدي دوره الإصلاحي في التعليم والإعلام والقضاء، يحاكم الولاءات المفضية إلى الازدراء أو الكراهية أو لكليهما ويردها لطريق الحق؛ طريق المحبة والاحترام المتبادل، فالمشاريع التي تناهض المألوف فتسعى لتمكين الإنسان وتحقيق كرامته على مستوى راق من الحرية والمسؤولية هي مشاريع نهضوية توازن بين التنمية ومتطلبات العصرنة، فتوفر بيئة حقوقية قانونية تحفظ كرامة الإنسان عن الابتذال العشوائي لمشاعية لا قانونية وبذات الوقت تنمي الوعي الجمعي بحقوق الآخرين على مستوى المساواة والعدالة، وأفقية الإنسان في هذه البيئة الاستصلاحية هي الملتقى؛ ملتقى الوعي بالحقوق وملتقى نيل الحقوق.

إنه ومن واقع استخدام الدين لمصلحة السياسة وبشكل يتدثر بالنفاق والمراء، يهاجم التقليدي المتشدد كل أشكال توجه الوعي الأخلاقي في بناء الإنسان لمصلحة الإنسان، بادعاء الدفاع عن قداسة الدين، وهو إنما يخشى أفول نجمه ويدافع عن وجوده المتعين في الواقع كما هو متعين في الوعي الجمعي، لكن الدين يسير في رحاب المساواة والعدل، ويتطور في وسائله بالتزود من نبعيهما الصافيين بتطور العصر، فمده الإنساني المبارك لا توقفه دعاوى المتفيقهين.

معلمات النائية إلى متى

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130919/Con20130919639656.htm

اعتدال عطيوي

سنوات وسنوات تمضي وأحداث متوالية ومسلسل المعلمات خارج المدن ما زال كما هو، حيث المكابدة ما زالت مستمرة للمعلمة وأسرتها تتمثل في تبرم الزوج الذي قد يصل إلى التهديد بالطلاق وتسرب الوقت وتراكم الأدوار المنزلية وتداخلها وتأثير ذلك على الأبناء، ناهيك عن بعد المسافة وسائقي الحافلات الطائرين وشبح الحوادث والنعوش يلوح أمامهن في كل لحظة، فما هي توقعاتنا من إنسانة تخرج في الثلث الأخير من الليل من منزلها لتعود بعد العصر بنفسية مشبعة بالإحباط متحفزة بالهلع أن تقدم لجيل متنمر أساسا.

لا تغيير ولا تبديل سوى انتظار الفرج وبشارة الوزارة بالنقل ومتابعة محمومة للقوائم، وفي معظم المنازل المعنية بظهور ها كبوابة الخلاص والنجاة، وتواتر الأمر في المجتمع جيئة وذهابا نقاشا وحوارا أو صراخا، حتى انزرع لدينا مصطلح معلمات النائية مشاكلهن وأخيرا طرائفهن وهن يدفعن السيارة بعد الانغراس في الرمل وغيرها وغيرها.

وفوق هذا وذاك مخاطر ومشاكل العمل ذاته، ابتداء من طول المسافة ووعورة الطرق وتهالك النقل المستعمل وجشع شركات النقل وإهمالها في صيانة سياراتها ومراقبة سائقيها، ثم العبء المادي الذي يبتدئ من أجرة السائق إلى توفير الطعام والشراب، أي أن بدل النائية يستلم باليمين ليصرف باليسار،

وفوق هذا وذاك تعرضهن في بعض المناطق للكثير من المخاوف والمخاطر تبتدئ بالحيوانات وتختتم بتحرشات بعض البشر، ما حدا بالبعض منهن لحمل السلاح كما ورد في كثير من التحقيقات الصحفية.

كيف لهذا السيناريو اليومي المتكرر أن يستمر في حياتنا ونحن في مجتمع جعل المرأة همه الأول بوضعها تحت المجهر في كل لحظاتها وحياتها، أم أن المجهر لا يرى إلا واجباتها ويتجاهل حقوقها، وما بال المتحدثين عن الدرة المكنونة الواجب صيانتها صامتين، وإشارتي هذه للتنويه إلى ظاهرة الكيل بمكاييل مختلفة عند هؤلاء.

إن وزارة التربية والتعليم لا تملك خيارات كثيرة أو حلولا سحرية لسد ثغرات الحاجة في ظل التنامي اللاهث للسكان، ما يعني الطلب الملح على الخدمات التعليمية، خصوصا أن جل المجتمع من الشباب.

ويمكن تقليل حدة الوضع ومشاكله بالاستفادة من تجربة بعض الدول العربية كمصر التي جعلت للمعلمات والطبيبات المغتربات سكنا يخضع للحراسة، وهذا ما تقوم به بعض المعلمات حاليا بمجهوداتهن الخاصة، ولكن من الأفضل والآمن أن يكون تحت إشراف الوزارة تماما طالما أن الحاجة قائمة وستظل.

كما يمكن أن ترشح الوزارة شركات بعينها للنقل، الأمر الذي قد يضمن تميز خدمتها؛ لأن التعامل مع الدولة ومؤسساتها يختلف عن التعامل مع الفرد العادي، فرغم وجود رقابة على ناقلي المعلمات ومركباتهم، إلا أن الحال لم يتغير كثيرا، فما زال السائقون يبارون الريح ولا يلتزمون بالتعليمات المرورية كالحزام والامتناع عن الهاتف وغيره، وما زالت المركبات متهالكة والصيانة تنام في العسل والهلع الصباحي يطل برأسه كل يوم.

إذن، الأجدى أن تبذل الوزارة جهدا منظما في اختيار شركات وترشيحها للعاملات طالما أنها معنية بالأمر برمته، فلا يترك للاجتهادات الشخصية ولابتزاز الناقلين ورداءة خدماتهم.

إن الأمر برمته يحتاج إلى مزيد من الدراسة لابتكار آليات جديدة تتماشى مع واقع الحاجة والمشكلة من كافة النواحي.

المرأة ونظام الحماية من الإيذاء (3)

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/478855/المرأة-ونظام-الحماية-من-الإيذاء-3.html

د. سهيلة زين العابدين حماد

المرأة ونظام الحماية من الإيذاء (3)أواصل الحديث عن ما ترتب على المفهوم الخاطئ للقوامة من إيذاء للمرأة، وذلك من خلال:

- تفسير شرط القوامة (بما فضّل الله بعضهم على بعض) بأنّ الرجال أفضل من النساء، وهذا ما ذكره الإمام ابن كثير في تفسيره لهذه الآية، مع أنّ هذا المعنى يتنافى مع آية (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ)، الأفضلية هنا لمن تتوفر لديه القدرة على القيادة، بدليل مجيء النص القرآني بلفظ(الرجال)، وليس (الذكور) لأنّ ليس كل ذكر رجلًا، وهناك نساء يتصفن بصفات الرجولة، فقد وُصفت السيدة عائشة -رضي الله عنها- بأنّها "رجلة في الحديث"، وهذا يعني أنّ هناك حالات لا يصلح فيها الرجل للقوامة مثل المريض النفسي، أو المشلول شللًا كاملًا لا يتحرّك ولا يتكلم، أو مدمنًا للمخدرات والمسكرات، أو مجرمًا إرهابيًّا، أو مجنونًا أو معتوهًا أو سفيهًا محجورًا عليه، أو مرتكبًا للفواحش مع محارمه، فكيف يكون مثل هذا قوّامًا على أسرته؟

- إعطاء حق القوامة للرجل الذي لا ينفق على أسرته، مع أنّ القوامة مشروطة بشرطي الأهلية والنفقة، فإن كان لا يُنفق على من هو قوّام عليهم، كيف تكون له قوامة عليهم؟ والمطلقة التي تنفرد بالإنفاق على أولادها لا تستطيع أن تسافر معهم، أو تدخلهم المدارس، أو حتى فتح حساب بنكي لهم. إلّا بموافقة أبيهم.

- إعطاء القوّام حقوقًا ليست له كمنحه حق الانفراد باستصدار الأوراق الثبوتية للمرأة البالغة سن الرشد، وتجديد جواز سفرها.

- تعميم مفهوم القوامة جعل كل الرجال قوّامين على كل النساء، لجعلها تحت رئاسة الرجل أينما كانت، وحرمانها من تولي مناصب قيادية.

- بموجب المفهوم الخاطئ للقوامة القائم على الاستعباد أعطى للزوج حق الطاعة بشكل يُعطيه حق منعها من البر بوالديها، وزيارتهما حتى في مرضهما مرض الموت، وذلك من خلال ترديد ذلك بعض أئمة المساجد وبعض المشايخ في برامج إذاعية وتلفزيونية مستدلين بأحاديث ضعيفة وموضوعة، في مقدمتها حديث ابن بطّة الذي أورده ابن قدامة في المغني دون تخريجه وتوضيح سنده، فكل ما ذكره قوله:

روى ابن بطة في أحكام النساء عن أنس أنَّ رجلاً سافر ومنع زوجته الخروج، فمرض أبوها، فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيادة أبيها، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اتقي الله ولا تخالفي زوجك"، فمات أبوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازته، فقال لها:" اتقي الله ولا تخالفي زوجك"، فأوحى الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم:" إنِّي غفرتُ لها بطاعة زوجها".

هذا الحديث ضعيف متنًا وسندًا.

يقول الذهبي في كتاب سير أعلام النبلاء: قلت: لابن بطة مع فضله أوهام وغلط. وقال عبيدالله الأزهري ابن بطة ضعيف. ضعف الحديث متنًا:

1- واضح من نص الحديث أنّ المرأة خرجت من بيتها مرتيْن لتستأذن النبي عليه الصلاة والسلام في زيارة والدها المريض، وبذلك عصت زوجها، ولم ينبهها الرسول إلى ذلك.

2- لا يتفق مضمون الحديث مع قوله تعالى: (وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالديْن إحسانًا) فقد قرن الله تعالى إفراد العبادة له بالإحسان إلى الوالديْن، ومن الإحسان إليهما برهما وزيارتهما وخدمتهما في المرض، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فعدم البر بالوالدين والسؤال عنهما وزيارتهما من العقوق بهما، والعاق لا يدخل الجنة، فالعقوق من أكبر الكبائر، وصلة الرحم تدخل الجنة، كما جاء في الحديث الشريف، وممّا يؤكد ضعف حديث ابن بطة أنّ الله أوحى للرسول

بدخول هذه المرأة الجنة لأنّها أطاعت زوجها وعقّت والدها، في حين هي قد عصت زوجها بخروجها مرتيْن لسؤال الرسول صلى الله عليه وسلم!
3- ما ذكره ابن قدامة من علة مرفوض، فقوله لا يجوز ترك الواجب لما ليس بواجب لا ينطبق على هذه الحالة، فزيارة المريض واجبة، فما بالكم بزيارة الأب إن مرض، فهي من أوجب الواجبات.
4- مناقضة ابن قدامة لما جاء في الحديث، فلو كان على قناعة بصحة الحديث لما قال: "لا ينبغي للزوج منعها من عيادة والديها وزيارتهما؛ لأنَّ في ذلك قطيعة لهما وحملاً لزوجته على مخالفته، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف".
فكيف سيُعاقب الزوج الذي يمنع زوجته من زيارة أهلها، وهذا الحديث، وغيره من الأحاديث الضعيفة والموضوعة -التي يرددها خطاب بعضنا الديني- يُعطيه الحق في ذلك؟
انتقل إلى الاعتداء الجنسي الذي شمله تعريف النظام بالإيذاء: هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية والنفسية، أو الجنسية، أو التهديد به يرتكبه شخص تجاه شخص آخر له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعية معيشة.
ولكن كيف ستتم حماية المرأة من الإيذاء الجنسي من محارمها وكثيرًا لا تُصدّق، وتُتهم بارتكابها الفاحشة مع أجنبي، وإلصاق جريمتها في أحد محارمها دون محاولة التثبت من صحة دعواها عن طريق فحص الـ D.N.A حال إبلاغها عن حالة الاعتداء.
ومن أين تأتي المُتحرَّش بها في البيت أو العمل بشهود على المُتحرّش بها، فالتحرّش عادة لا يتم في الملأ؟ وللأسف المرأة لا تُصدّق، ويُقال إنّها تدّعي باطلًا!
فكيف سنُعاقب المُغتصب والمُتحرّش إذا كنّا لا نُصدّق المرأة، ولا نُطبّق حد الزنا على المحارم إن ثبت عليهم؟!

هل تكفي 800 ريال؟!

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18218

حليمة مظفر

حسبما نقلت "العربية نت" يوم الأحد الماضي، أن مدير عام مصلحة الزكاة والدخل إبراهيم المفلح، كشف بأن الضرائب التي تحصلها المصلحة من شركات البترول، والتي بلغت العام الماضي 752.33 مليار ريال سعودي من إجمالي 776.06 مليار ريال تُودع فورا في حساب وزارة المالية، بينما يذهب المبلغ المتبقي إلى وكالة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
لن أتحدث هنا عن 752.33 مليارا التي دخلت في خزانة وزارة المالية لتنضم إلى إخوتها المليارات، فنحن نعرف حزم وصرامة وزارة المالية، كما يشيع عنها مسؤولو الوزارات الأخرى حين يبررون تعثر المشاريع المصابة بالإعاقات لديهم.
لكن ما يهم هنا هو ما يتبقى من هذه المليارات التي يتم إيداعها في حساب الضمان الاجتماعي تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو يقارب 24 مليار تقريبا - بحسبتي البسيطة - وأتساءل كل هذه المليارات في هذا الحساب بجانب مليارات أخرى تُصرف من الدولة للوزارة ضمن الميزانية العامة، إلا أننا مع ذلك لا نرى لها أثرا واضحا.. "إنها مليارات يا جماعة الخير"! وإنني أتساءل بكل صراحة: لماذا لانرى أثرها على المحتاجين في ظل هذه الأعداد من

المليارات التي من شأنها أن تكفل حياة كريمة للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي لو تم صرفها بشكل صحيح، ورقابة حازمة، وليس فقط مجرد مبلغ من الريالات لا تكفي شراء سلة غذاء!.

بالله عليكم هل مبلغ يقارب 800 ريال يصرف للفرد أو (2858 ريالا) لأسرة من ثمانية أفراد في الضمان الاجتماعي يكفي مصروفات إيجار وفواتير وغذاء؟! وهل يمكن تسمية هذه المبالغ ضمانا اجتماعيا؟!. كيف نرى حجم هذا المبلغ الضئيل جدا أمام المليارات التي تدخل في حساب الضمان الاجتماعي ولا نراها تُترجم في حياة المستفيدين منه؟!

والمشكلة الكبرى أن من يستفيد من الضمان الاجتماعي خاصة بعض الأرامل والمطلقات واليتيمات يُحرمون من تحسين هذا الدخل المتواضع، ويُشترط ألا يكونوا موظفين حتى لو بـ(2000 ريال) وإلا سيتم إخراجهم من قائمة المستفيدين رغم هذا "التقطير" الشهري!.

يجب إعادة النظر في مستحقات المستفيدين من الضمان الاجتماعي إن كان الهدف منه حياة تهتم ببناء الإنسان!، فإن كانت العمالة المنزلية التي يتم استقدامها من الفلبين مثلا تتم إعادة النظر في مرتباتها ورفعها من 800 ريال إلى 1500 ريال، فماذا تعني 800 ريال في ظل تضخم أسعار غير مسيطر عليها ولا رقابة جيدة حولها! إلا إذا كان الضمان الاجتماعي مجرد تحصيل حاصل!.

ولكن أين التوعية؟

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/16/article867950.html

عابد خزندار

قلت في مقال سابق إنّ المملكة هي الأولى عالمياً من حيث انتشار فيروس الكورونا وعدد الوفيات الناجمة عنه، وقد طلبت من وزارة الصحة أن تشرح لنا السبب في ذلك، خاصة ونحن في حيرة من هذا الأمر، فالمسالة لا ترجع إلى قلة ما يصرف على الخدمات الصحية، وإلا كان انتشار الفيروس في دول فقيرة أكثر من انتشاره لدينا، ولا ترجع إلى المناخ، ولا ترجع إلى سبب مفهوم، ولا يبقى إلاّ عامل الإهمال والتقصير وسوء الأداء، وعلى الوزارة أن تقنعنا بغير ذلك، أو تشرح لنا السبب، ولعلها تكون معذورة، على أنه ليس لها العذر في عدم توعية المواطنين توعية كافية بأخطار المرض وطرق الوقاية منه، مما جعل الذعر مثلاً، كما قالت إحدى الصحف ينتشر بين أهالي حفر الباطن بعد أن بلغ عدد الوفيات بسبب الفيروس 3 حالات وذلك في فترة لا تتجاوز الشهر، ومما جعل مدير إحدى المدارس ينصح طلابه بوضع كمامات على أنوفهم، وطبعاً هذا أدّى إلى انتشار الإشاعات وخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، وقد صرح نائب وزير الصحة زياد ميمش بأن انتشار الفيروس لم يصل إلى درجة الوباء كالأنفلونزا، والمقارنة هنا غير واردة كمن يقارن بين السيف والعصا، فالأنفلونزا ليست فيروساً واحداً بل العشرات من أنواع الفيروسات، ونحن نسمع كل يوم عن فيروس جديد كانفلونزا الطيور والخنازير وغيرها أما الكورونا ففيروس واحد، ولهذا فإنّ 96 إصابة تشكل وباء!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العمالة الوافدة ومخاطر إسكانها وسط المدن

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/16/article_786014.html

كلمة الاقتصادية

هناك جهود لتنظيم سوق العمل في المملكة وفي مقدمة هذه الجهود ذات الطابع التنظيمي ما تقوم به وزارة الداخلية ووزارة العمل، حيث تتحمل هاتان الوزارتان مسؤوليات جسيمة أمام المجتمع خصوصا فيما يخص الجانب الأمني، فالعمالة الوافدة تعيش في مجتمعنا وهي غريبة عنه في بنائها الثقافي ومعرفتها بالتشريعات المنظمة للحياة اليومية فيه، ولأن مشكلة العمالة السائبة بلغت حدا لا بد له من نهاية، فقد أصبحت لدينا قاعدة قانونية تفرض عدم جواز ترك صاحب العمل عامله يعمل لدى غيره، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل توظيف عامل غيره، ولا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص. وتتولى وزارة العمل التفتيش على المنشآت والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها من قبل مفتشيها ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها.

إن من مشكلات وجود العمالة الوافدة عدم تخصيص مواقع لسكنها، مما يضطر تلك العمالة للسكن في الأحياء الشعبية وسط الأهالي، وهو ما لم يعد مقبولا، حيث أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضوابط البناء المنظمة لإنشاء مجمعات سكنية للعمال في أطراف مدينة الرياض، وذلك بهدف تنظيم وتوفير الإسكان المناسب للعمال العزّاب في العاصمة بجميع فئاتهم من عمّال غير مهرة، وفنيين، ومشرفين، إضافة إلى مشاريع إسكان الإداريين والمهندسين، أيضا حصرت أمانة منطقة الرياض الأراضي المملوكة للأمانة والمتاحة للاستثمار التي تتفق مع ضوابط الموقع وطرحها للمستثمرين، ووجهت بربط جميع المجمعات السكنية العمالية بغرفة عمليات شرطة منطقة الرياض، مع إعداد خطة أمنية للسيطرة على التجمعات عند الحاجة.

لقد حددت الهيئة العليا المواقع المسموح بإقامة مجمعات لإسكان العمالة فيها ضمن النطاق العمراني لمدينة الرياض، حيث تشير الأرقام إلى أن مدينة الرياض تحتضن نحو 2.2 مليون نسمة من السكان غير السعوديين، معظمهم وسط العاصمة وبقية الأحياء القديمة ويبلغ عدد العمالة الذكور غير المتزوجين منهم نحو 610 آلاف عامل، يسكن منهم 120 ألف عامل في إسكان المدينة الصناعية الثانية، ونحو 33 ألف عامل في مناطق المستودعات والورش فيما تتركز الأغلبية في وسط مدينة الرياض ورغم تلك المبررات التشغيلية لوجود العمالة في مساكن داخل المدينة إلا أنه لم يعد مقبولا، وبإلقاء نظرة على حجم ونوع المخاطر المترتبة على تسكين تلك العمالة الوافدة وسط المدينة توضح ما يمكن أن يحصل من خسائر وأضرار.

لقد تراكمت أخطاء تشغيل العمالة الوافدة وإسكانها في جميع المدن في المملكة؛ فهناك ما يقارب 700 ألف منشأة، وهذه الإحصائية هي حصيلة إدراج تلك المنشآت الصغيرة في برنامج نطاقات الذي حصر ما تبقى مما يجب إنجازه من أعمال في ملف السعودة على مستوى القوى العاملة في سائر المناطق والمحافظات وهي خطوة لا يمكن الاستهانة بأثرها الإيجابي في خدمة ملف السعودة الذي بات من أولويات معظم الجهات الرسمية، وفي مقدمتها وزارة العمل وبمتابعة من المجلس الاقتصادي الأعلى، حيث يتم رسم سياسة تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة وواقعية وإن أنظمة الإقامة والعمل واضحة في موقفها من تشغيل العمالة غير السعودية حيث لا يمكن تبريرها دائما بوجود الاحتياج لها، كما أن البدائل النظامية متوافرة، فالاستقدام لم يقفل وإن كان يتم بصورة منظمة توازن بين الاحتياج الكلي للأيدي العاملة الوافدة في المملكة واحتياج الأيدي العاملة الوطنية للعمل.

ماذا يحدث في جازان والطائف؟!

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130915/Con20130915638219.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

الذي يسمع عن تكرار أخبار الإعفاءات في مديرية الشؤون الصحية في جازان، ومعاقبة بعض صغار موظفيها على مدار العام، أو يقرأ خبر إنهاء تكليف مدير مركز التأهيل الشامل بقرار تدوير أصله عقوبة على تقصير والذي يرجع لكثافة أخبار تقصير فروع هاتين الوزارتين تحديدا في جازان خلال أربعة أعوام، يعتقد خطأ أن تقصير إدارات وفروع و مستشفيات ومراكز هاتين الوزارتين يقتصر على منطقة جازان فقط، وأن الفروع والإدارات والمراكز والمستشفيات في المناطق الأخرى على أفضل مايرام!!، وهذا غير صحيح. فالخلل في الوزارتين الخدميتين ومعهما وزارات خدمية أخرى كالتربية والتعليم والمياه والكهرباء هو خلل وتقصير وقصور مركزي شامل وعام ومنبعه خلل إداري في الأصل ولا يمكن أن يقتصر على فرع دون غيره.

هو خلل في الإدارة الأم في هيبتها وأنظمتها الرقابية والإدارية والمالية والمحاسبية و (المحسوبية) والمتابعة والإمداد والتموين وجميع هذه العناصر تخضع لمركزية الوزارة ولا يمكن أن يعاني منها فرع دون غيره إطلاقا.

إذا لماذا جازان تبرز فيها المشاكل، وتتكرر فيها القرارات التأديبية؟!.

من واقع زيارتي لجازان وتجولي في مؤسساتها ومعاشرتي لأهلها وقبل ذلك دراستي على أيدي عدد كبير من أبنائها في الجامعة عرفتهم رجالا لا يرضون بالقصور ولا يسكتون عليه ولديهم فيما بينهم شفافية عالية في نقد تقصير أحدهم وإيصال الشكوى للإعلامي سواء كان كاتبا زائرا أو مراسلا صحفيا، وأذكر مثالا ليس للحصر أننا، حمد القاضي وخالد السليمان ومنصور الخضيري وأنا، سمعنا خلال زيارة لمعرض الأسر المنتجة نقدا موضوعيا حادا و مقترحات أشبه بمحاضرات رائعة من نساء وفتيات مشاركات في المعرض في حضور كامل طاقم إدارة المعرض!!.

هذا الأمر يذكرني بسؤال سبق أن طرحه علي شقيقي خالد يقول ألا تلاحظ أن أكثر ما ينشر من حوادث في الصحف يكون مكان حدوثها الطائف أكثر من غيرها بكثير؟!.

أجبته: لا يذهب تفكيرك بعيدا، كل ما في الأمر أن شاب الطائف الذي يعمل مراسلا للصحف أنشط من غيره و إلا فإن الحوادث في كل مكان ونحن للأسف مجتمع رقيبه و قناة شكواه الوحيدة ومرآته الصحف!!.

الوصاية على المرأة: عزل الجسد وعزل العقل

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/15/article867687.html

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

وضع المرأة في أي مجتمع عنوان من العناوين البارزة الدالة على رقيه ونموه وازدهاره، وعلامة من العلامات الكبرى المؤشرة إلى نقاء فكره وإنسانيته وتحضره؛ المجتمع الساكن هو المجتمع الذي ينكفئ إلى الماضي فيعيش فيه ويستلهم معطياته، منقطعاً عن الحاضر بكل ما فيه من تجليات ثقافية وزخم عصري، وهو المجتمع الذي تتحكم فيه وتسيطر عليه شخصيات منغلقة ذوات رؤى ضيقة تخلط فيها بين الدين وحياً وحديثاً، ومقولات واجتهادات فقهاء التشدد، شخصيات لا تعي حقائق الدين ومغازيه وعياً جيداً، وتتسم بالتشدد والغلو سعياً إلى الانتشار والشهرة، ولا عجب أن تحتل المرأة بؤرة تلك الرؤى المتزمتة فهي مادتها وموضوعها، وهي التي تمثل مركز الثقل في فكر التخلف!

عندما تكون المرأة مهمشة بسبب عادات وتقاليد بالية تفرض عليها البقاء بين أربعة جدران، عندما يحال بينها وممارسة دورها في الحياة العامة والطبيعية، عندما يراد لها أن تكون بعيدة عن صخب قضايا تمس وجودها، عندما يراد لها أن تكون خانعة تابعة لا رأي لها ولا موقف تؤمر فتطاع، عندما يراد لها أن تكون حبيسة فكر يقول لها مكانك دوما في الظل!! ستبقى هذه المرأة أبداً بعيدة عن الوعي بدورها، بعيدة عن الوعي بمكانتها، بعيدة عن الوعي بإنسانيتها، بعيدة عن الوعي بأهمية الحراك النسائي في مجتمعها، عندها تصبح تلك المرأة معزولة عقلاً بعد أن عزلت جسداً، مستسلمة تماماً لعقيدة الإقصاء التي أحكمت حولها، وربما تستعذبها وتستميت في الدفاع عنها.

في بلادنا فئة احترفت الصراخ والعويل عند ظهور أي بادرة تستهدف التغيير حتى لو كان طفيفاً يأتي على استحياء، وقد استمرأت تلك الفئة توجيه أصابع الاتهام إلى بعض المسؤولين والمثقفين والكتّاب والأكاديميين التنويريين، والعاملين في الشأن الثقافي، واتهامهم في دينهم والتشكيك في معتقداتهم

في بلادنا فئة احترفت الصراخ والعويل عند ظهور أي بادرة تستهدف التغيير حتى لو كان طفيفاً يأتي على استحياء، وقد استمرأت تلك الفئة توجيه أصابع الاتهام إلى بعض المسؤولين والمثقفين والكتّاب والأكاديميين التنويريين، والعاملين في الشأن الثقافي، واتهامهم في دينهم والتشكيك في معتقداتهم، ويلاحظ أنهم يهبون هبة مضرية تصاحب إقرار أيّ جديد لم تألفه ثقافة السكون، والركون إلى نمط واحد من التفكير والعمل وأسلوب العيش!

لقد دأب بعض المتشددين في بلادنا من محترفي التجريف الفكري والتدمير الثقافي، على إفساد مشاركة المرأة وحضورها في الفعاليات الثقافية، وليس آخر ذلك اعتراض أحد مدرسي وزارة التربية والتعليم على وجود الشاعرة التونسية جميلة الماجري(فبينما كانت تقرأ قصائدها أمام جمهور مهرجان سوق عكاظ، ضمن برنامجه الثقافي، طالب بنزولها من المنصة)! هكذا بكل جرأة، وبلا احترام للموجودين من ضيوف ومواطنين، يريد ذلك المعترض وأمثاله أن يكونوا أبطالاً، بفرض وصايتهم على المجتمع بأسره، ومصادرة مشاريع الوطن التنموية والثقافية والترفيهية، حتى بتنا أسرى لأمزجتهم وشغفهم بالشهرة، هل تساءلتم لماذا يهرب المواطنون في أي عطلة مهما قصرت خارج الوطن وينفقون ملايين الريالات هنالك؟ أليس لكي لا يعكر صفوهم ويفسد عليهم ماهم فيه أولئك العصابيون الذين يحسبون أنهم على شيء وهم ليسوا كذلك، أولئك الذين يحتكرون الدين لهم وحدهم ويريدون مصادرة قرارات الوطن، وجعله والمواطنين رهينة لأمزجتهم وتسلطهم؟ كمحاربتهم لعمل النسوة المحتاجات للعمل، وتدخلهم في عمل الوزراء وكبار المسؤولين، وإفساد المناسبات الثقافية كمعرض الكتاب، والترفيهية كمهرجان الجنادرية واحتفالات الأعياد ومهرجان الزهور، لقد تقاسم أولئك الأدوار والمناطق، وتعاهدوا على الإثارة والتشويش على كل الفعاليات الثقافية والترفيهية، حتى باتوا لازمة لتلك الفعاليات، فلا تكاد تأتي مناسبة دون أن يعكروا صفو الحضور، ويزعجوا الضيوف، ويقلقوا رجال الأمن والمنظمين، فلقد أمنوا العقوبة فاستمرأوا اللعبة! كيف يسمح لهم بإفساد المشاريع التي تنفق عليها الدولة ملايين الريالات لإسعاد المواطنين، والخروج

بالثقافة من النفق المظلم الذي حبسوها فيه طوال أربعين عاما؟ لقد طفح الكيل، وآن الأوان ليقال لهم حسبكم فلستم كل المواطنين، كما أنه ما من أحد خولكم فعل ما تفعلونه. محاسبة أولئك الغوغاء باتت واجبة، فلقد عمت تصرفاتهم الآفاق، وانتشرت عبر الفضاء الواسع، حتى اتهمت بلادنا بأنها لا تملك لنفسها شيئاً بوجود تلك الأصوات النشاز، لقد حشروا أنوفهم في كل شيء، فما أصبرنا عليهم!

كيف يجرؤ بعضهم على تحريم أمور لم يقل الدين بحرمتها؟ ويتجاهل القاعدة التي تقول إن الأصل في الأشياء الإباحة، وقد حرم الله التحليل والتحريم لأنهما افتراء عليه بالكذب (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ)، نعم أين الحرمة في وجود امرأة في محفل كبير دُعيت لإلقاء قصائد، وليس للرقص أو الغناء الذي يحرمونه؟ ما الإشكال في وجودها على منصة في مكان رسمي ترعاه الدولة؟ إن كان ثمة خلل أو إشكال فليس إلا في عقول تلك الفئة التي ارتبطت رؤيتهم للمرأة بتصورات لا وجود لها إلا في أذهانهم.

إن ما تمارسه جحافل الظلام يتنافى مع ما ورد في القرآن الكريم (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا)، عندما يمارس أولئك قول السوء بتطاولهم على المسؤولين، وإفساد الفعاليات الثقافية والترفيهية، وتكدير صفو الناس الذين يأتون من أماكن مختلفة لاقتناص لحظة فرح حرموا منها سنوات طويلة، ومضايقة النسوة العاملات في الأسواق كسباً للعيش، فهم ليسوا مظلومين بقدر ما هم ظالمون، أي إنهم في ممارستهم تلك يبتعدون عن النص الديني، ويسقطون في ممارسة الإيديولوجية التي لا تؤمن إلا بالإقصاء والوصاية، وذلك ما يتنافى جملة وتفصيلاً مع حرية الفرد المسلم التي لا تخرج عن الثوابت التي جاء بها القرآن وصحيح السنة، لا اجتهادات المتشددين.

تزدهر قضايا المرأة وتلقى قبولاً في مجتمع السكينة والركود، لذا فهي تهيمن على خطاب المتشددين طالبي الشهرة، وكأنه لا يوجد في المجتمع قضية أخرى تستحق الاهتمام سوى المرأة وجوداً وحضوراً وتفاعلاً، فأين قضايا يموج بها مجتمعنا في خريطة وعيهم، وهي قضايا على درجة عالية من الخطورة

والأهمية؟ أين هؤلاء من المخدرات التي تفتك بمتعاطيها من الشباب؟ أين هؤلاء من انحراف بعض الشباب وهروب بعض الفتيات من بيوتهن؟ أين هؤلاء من زنا المحارم ومن اغتصاب الأطفال الصغار من أقرب الناس إليهم؟ أين هؤلاء من جرائم العمالة والسائقين في كثير من المنازل؟ بل أين هؤلاء من الفقر والبطالة التي يعاني منها بعض أبناء وبنات الوطن؟ أين هؤلاء من قضايا التستر التي يمارسها ضعاف النفوس وفاقدو الشعور بالانتماء إلى الوطن؟ بل أين أولئك من جشع التجار واستغلال المواطنين؟ إن ما يمارسه هؤلاء بدعوى الاحتساب ليس إلا ترفاً ونزقاً وتسلطاً لا موجب له ما دامت الدولة تحتكم في كل ما تفعله للدين الحنيف، وليس أولئك بأحرص منها على تطبيق دين الله، والمزايدة على الدولة في ذلك لا تعدو إثارة للفتنة والتخريب.

إن بعض ذوي التوجهات الإسلامية الحركية في بلادنا هم الذين يقفون على رأس القوى المناهضة لأي تجديد يتعلق بالمرأة، وهم الذين يكرسون ثقافة التقليد وفكر التخدير، ويعتمدونهما سبيلاً لاستهواء الغوغاء، وإن الخطاب التنويري السائد الذي يبثه الكتّاب والمثقفون عبر الصحف المحلية، وعلى رأس ذلك حضور المرأة ومشاركتها الفعاليات الثقافية، ليس فيه ما يخرق القيم الدينية التي نحرص جميعاً على التمسك بها لأنها ليست موطن اختلاف بيننا، لكن بعض المتشددين يصرون على اعتبار هذا الطرح خروجاً على القيم الإسلامية، وهي دعوى غير صحيحة تخوض في عموميات وتفتقد دليلاً يؤكدها، وعندما يزعمون أن ما يطرحه الكتّاب التنويريون مخالف للثوابت، فإن الثوابت التي يزعمونها - إذا استثنينا القيم الدينية - ليست إلا مفاهيم تدين بوجودها للعادات والتقاليد والسائد الاجتماعي. التنويريون الذين يسميهم المتشددون بأهل الأهواء، وأنهم – حسب أحد المغردين - " يحتجون بالدين إذا صار حجة لهم وينسفونه إذا كان حجة عليهم " وهو زعم مرسل لا ينهض به دليل، كدأب أولئك المتنطعين، حسبهم - أعني التنويريين - أنهم يسيرون مع الوطن في توجهاته نحو العصرنة والتحديث، وأنهم أحرص الناس عليه للنأي به عمّا يريده أصحاب الأجندات الخفية، الذين يُعلون الانتماء إلى أمة الإسلام على الانتماء للوطن!

وإذن يمكننا أن نقضي على الفقر

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/09/18/article868632.html

عابد خزندار

وفقا لصحيفة الرياض العدد رقم 16519 الصادر في 9 من ذي القعدة 1434 الموافق 15 سبتمبر 2013 ، وفرت مصلحة الزكاة والدخل لخزينة الدولة 06ر776 مليار ريال، فضلاً عن إيرادات لعروض التجارة تجاوزت 11 ملياراً، وجاءت هذه المبالغ تحصيلاً لضرائب شركات البترول وضرائب الاستقطاع والغرامات، وقال التقرير السنوي للمصلحة إنّ هذه المبالغ تسهم مع الإيرادات الأخرى (لم تحددها وهل هي دخل البترول) في تغطية النفقات العامة لقاء الخدمات العديدة التي تقدمها الدولة للمواطنين والمقيمين، ونفهم من هذا الكلام أمرين أولهما أنّ دخل البترول الذي يتجاوز التريليون ريال هذا العام لا يكفي لتغطية نفقات الخدمات التي تقدمها الدولة، ولهذا تستعين الدولة بالمبالغ التي تحصلها مصلحة الزكاة، وهو ما لا يمكن تصديقه لأنّ ميزانية الدولة لا تتجاوز التريليون ريال في العام، وإذن أين يذهب أو كيف ينفق المبلغ المحصل من مصلحة الزكاة ؟ والأمر الثاني هو أن هذا المبلغ أو جزءاً منه لا ينفق على مصارف الزكاة التي حددها القرآن الكريم وخاصة الفقراء والمساكين، وهذا أيضا لا يصدق، إنّ في الأمر شيئاً لا أفهمه، فاللهم أعن وساعد، على أنّ هذا المبلغ لو صرف على مصارف الزكاة، مضافاً إلى ما قد يصرفه الأثرياء وأصحاب الأراضي الذين لا تحصل مصلحة الزكاة أيّ مبالغ منهم، فإننا سنقضي على الفقر في بلادنا، وهو ما لا يحدث الآن.

تصاعد حالات الطلاق والعنف

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130918/Con20130918639281.htm

عبدالله عمر خياط

.. فيما أذكر أن لرجال الحي والعمدة في مقدمتهم دورا بالغ الأهمية في الزمن الجميل، إذ لم نكن نسمع عن خلاف بين أهل الحي، ولم تصل إلى آذاننا كلمة «طلاق».
كان الرجال من أهل الحي أصحاب مروءات، وكان للعمدة شخصية وصاحب كلمة يصعب على الجميع عدم قبولها، ولذلك لم تكن ثمة مشكلة تمتد ليكبر أو يتضخم الخلاف بين اثنين ناهيك عن الطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله.
كان هذا في الزمن الجميل أما اليوم فإن مما يؤسف له أنه إذا اختلف اثنان لا تجد من يفكر في التوسط بينهما لحل ما قد يكون بينهما من أسباب الخلاف.. في حين أن الكثير إذا رأوا اثنين يعيشان علاقة قوية يتساءلون عن السر .. وما هي المصلحة التي تجمعهما وكأنه لا يجمع الناس إلا المصالح؟
أما الطلاق.. فقد تفشى بسبب عدم شعور الزوج أو الزوجة بالمسؤولية لدرجة أنه بلغت نسبة حالات الطلاق ثلث حالات الزواج!!

فقد نشرت «عكاظ» بتاريخ 1434/10/8هـ: أن وزارة العدل أوضحت أن إجمالي عقود الزواج التي تمت خلال العام الماضي بلغت 160371 عقد نكاح، في مقابل 34490 صك طلاق وخلع وفسخ نكاح بمعدل 96 صكا يوميا.
وذكر تقرير صادر من الوزارة ـ حصلت «عكاظ» على نسخة منه ـ أن أعلى إجمالي عقود الأنكحة سجل في منطقة مكة المكرمة 45217 عقدا بنسبة 28 في المائة من إجمالي العقود المسجلة، تليها منطقة الرياض بـ 35445 عقدا بنسبة تجاوزت 22 في المائة، فمنطقة عسير بـ 15882 عقدا، ثم منطقة المدينة المنورة 12186، المنطقة الشرقية 11677، منطقة جازان 9105، منطقة القصيم 7694، منطقة حائل 4919، منطقة تبوك 4247، منطقة الجوف 3877، منطقة الباحة 3603، وأخيرا منطقة الحدود الشمالية بواقع 2698 عقد.
كما ذكرت «الرياض» بعدد الخميس 1434/10/8هـ: «أن وزارة العدل أوضحت عن تلقي المحاكم العامة العام الماضي 454 قضية عنف ضد المرأة، واحتلت منطقة مكة المكرمة الصدارة بمعدل 314 قضية، تلتها منطقتا الشرقية والرياض.
ترى ما هو الحل يا أهل العقد والحل؟!
السطر الأخير:
مفارقتك للآخر بمئة غلطة.. أنت الخسران.

البحرين - قوات الأمن تحتجز أطفالاً

تقارير عن الاعتداء بالضرب والتهديد بالتعذيب أثناء الاحتجاز

المصدر: هيومن رايتس ووتش الأحد 9 ذو القعدة 1434 هـ - 15 سبتمبر 2013م
http://www.hrw.org/ar/news/2013/09/15

(بيروت) -
قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن قوات الأمن في البحرين تحتجز أطفالاً بشكل روتيني دون أسباب، وتخضعهم لإساءة معاملة يمكن أن ترقى إلى مصاف التعذيب، وهذا بناءً على تقارير من الضحايا وأفراد عائلاتهم ونشطاء في مجال الحقوق القانونية.
أصدر البرلمان الأوروبي، بتاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2013، قراراً إضافيا بشأن الوضع الحقوقي المتدهور في البحرين، يدعوها ضمن أمور أخرى "إلى احترام حقوق الأحداث، والامتناع عن احتجازهم في مقرات مخصصة للبالغين، ومعاملة الأحداث بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي تعد البحرين دولة طرف فيها".
قال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "لا يجدر بأي بلد أن يعتقل صغاره ويزج بهم في السجون ويضربهم ويهددهم، والسلطات البحرينية بحاجة إلى النظر في هذه المزاعم وإصدار أمر فوري بوقف أية اعتقالات تعسفية وإساءة معاملة بحق الأطفال".
توحي المعلومات التي حصلنا عليها مؤخراً من الضحايا، ومن أفراد عائلاتهم، ومن نشطاء حقوقيين محليين، بأن السلطات البحرينية كثيراً ما تحتجز الأطفال لفترات مطولة، وتخضعهم لضروب من إساءة المعاملة تماثل ما يخضع له المحتجزون البالغون، بما في ذلك الضرب والتهديد بالتعذيب. تلزم اتفاقية حقوق الطفل الحكومات بحماية الأطفال من إساءة المعاملة والتعذيب، ومنح كافة الأطفال المحتجزين ـ دون سن 18 سنة ـ تدابير حماية خاصة، وفصلهم عن البالغين عند الاحتجاز.
قالت منظمات حقوقية بحرينية لـ هيومن رايتس ووتش إن احتجاز الأطفال المشتبه في مشاركتهم في الاحتجاجات المناهضة للحكومة هو ممارسة شائعة. سجل مركز البحرين لحقوق الإنسان 15 حالة احتجاز لأطفال في أغسطس/آب، وقال إن عدد الأطفال المعتقلين يجعل من المستحيل توثيق كل اعتقال للتأكد من مشروعيته ومن سن الأشخاص المعنيين. كما سجلت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان 22 اعتقالاً لأطفال منذ 1 أغسطس/آب.
قال مرتضى المقتد، وهو شقيق أحد الصبية المعتقلين، لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة اعتقلت مجموعة مكونة من 14 شخصاً، بينهم 9 صبية تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً، يوم 5 سبتمبر/أيلول، من أحد المسابح القريبة من منتزه عين عذاري الوطني. وقال إنهم كانوا ضمن مجموعة من بلدة بلاد القديم القريبة، كانت قد استأجرت المسبح للتمتع بليلة تنزه أخيرة قبل بدء الدراسة في 8 سبتمبر/أيلول.
قال المقتد إن جعفر المقتد، الأصغر في المجموعة بعمر يبلغ 15 عاماً، اتصل بأسرته في اليوم التالي لاعتقاله، لكنه لم يتمكن من إبلاغ أسرته بأنه في مركز احتجاز الميناء الجاف ووصف ظروف اعتقاله إلا يوم 9 سبتمبر/أيلول. وقال إن ست سيارات تابعة للشرطة وصلت إلى المسبح في الرابعة صباحاً واعتقلت 14 شخصاً كانوا ما زالوا هناك، وعصبت أعين مجموعة الشباب ووجهت إليهم اللكمات والركلات أثناء اعتقالهم. كما قال إن المحققين أساءوا معاملتهم لاحقاً، بالضغط عليهم للاعتراف بهجوم على ضابط شرطة بزجاجات المولوتوف يوم 2 سبتمبر/أيلول. رفض ضباط الميناء الجاف طلب الأسرة لرؤيته يوم 11 سبتمبر/أيلول.
قال مرتضى المقتد إن أخاه الأصغر لم يحظ بالتواصل مع محام أو مع أخصائي اجتماعي رغم أن اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها البحرين وكافة بلدان العالم تقريباً، تشترط "تمتع كل طفل محروم من حريته.. بالحق في الوصول على وجه السرعة إلى المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات المناسبة".

في واقعة منفصلة، ذهب أكثر من 10 ضباط بملابس مدنية إلى منزل صبي آخر في الخامسة عشرة، هو علي رستم، في قرية عراد، في ساعة مبكرة من صباح 8 سبتمبر/أيلول واعتقلوه، وهذا بحسب نشطاء حقوقيين بحرينيين. قال النشطاء إن رستم، المصاب بالسكري ويتطلب علاجه 4 حقن إنسولين يومياً، لم يتمتع بأي تواصل مع عائلته منذ ذلك الحين.
تحدثت هيومن رايتس ووتش أيضاً مع سيد الوداعي، الذي أدلى بمزاعم تفصيلية عن تعذيبه في فترتين منفصلتين حين كان محتجزاً، في يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز، وكان عمره وقتها 17 عاماً ويعد طفلاً بموجب القانون الدولي. بعد المشاركة في احتجاج سلمي قرب مسجد الخواجة يوم 25 يناير/كانون الثاني، قال سيد إن الشرطة اعتقلته مع قرابة 20 شخصاً آخرين.
وقال إن ضباط الاعتقال اعتدوا عليهم بالضرب في الشارع، وشحنوهم في حافلة وأخذوهم إلى قسم شرطة الحورة. واصل الضباط ضربهم في الحافلة بينما كانت متوقفة بالخارج، حسب قوله. قال الوداعي إنه في إحدى المراحل صعد ضابط قائد إلى الحافلة كي يأمر رجال الشرطة الذين يضربون المتظاهرين بتقليل ما يصدر عنهم من ضوضاء.
في مكتب النائب العام في اليوم التالي، طالب محام تم تخصيصه لتمثيل الوداعي بالإفراج عنه بناءً على سنه. وقال الضباط الذين حضروا الاستجواب هناك للمحامي إنهم "سينظرون في الأمر"، لكنهم أخذوا سيد إلى مركز احتجاز الميناء الجاف في اليوم نفسه. وقضى سيد 45 يوماً هناك في عنبر للسجناء البالغين قبل الإفراج عنه بكفالة بلغت 500 دينار بحريني (1325 دولار أمريكي). قال سيد لـ هيومن رايتس ووتش إن ضباط السجن أخذوه في البداية إلى عنبر للمحتجزين الأحداث، لكنه كان ممتلئاً.
قال الوداعي إنه في صباح 8 يوليو/تموز الباكر، قام رجال شرطة بثياب مدنية وفي سيارة دون أرقام بإيقاف السيارة التي كان ينتقل بها مع اثنين آخرين وعاودوا اعتقاله، بزعم وجود أمر سابق بضبطه وإحضاره. وقالوا له إنهم سيأخذونه إلى قسم شرطة الوسطى لكنهم أخذوه في حقيقة الأمر إلى وحدة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية.
وعند وصوله قام رجل شرطة بتقييد يديه خلف ظهره وعصب عينيه بشماغ عربي. واضطر سيد للوقوف في ردهة لمدة ساعات، حيث كان الضباط المارون يهينونه. قال الوداعي إن أحد الضباط قال له إنهم سيغتصبونه. ثم استجوبه ضابطان، وسأله أحدهما، "هل تعرف ما تفعله المباحث بمن لا يساعدنا؟".
وقال إنهم طلبوا منه الاعتراف بإحراق إطارات في مظاهرة بتاريخ 12 مايو/أيار قرب دوار الفخر، حيث كان قد اعتقل. أنكر سيد المزاعم في البداية، لكنه اعترف بعد سلسلة من التهديدات. وقال لـ هيومن رايتس ووتش:"أنت لا تملك الاختيار في ذلك المكان. إنك تعترف بما يريدونه منك". احتجزت السلطات الوداعي لمدة 15 يوماً أخرى قبل الإفراج عنه ثانية بكفالة. وفي 26 سبتمبر/أيلول سيواجه سيد تهمتي التجمع غير المشروع والتحريض على كراهية النظام.
هناك أوجه تشابه بين قصة الوداعي وما توصلت إليه اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لعام 2011، التي وصفت واقعة وجد فيها المحققون "عدداً من الأطفال" دون الخامسة عشرة معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي في أحد أقسام الشرطة. قال التقرير: "كانوا جميعاً قد تعرضوا للضرب، وكان على صدر أحد الصبية، وعمره 14 عاماً، آثار لحروق السجائر... قالت قوات الأمن لمحققي اللجنة إن الصبية اعتقلوا لإلقاء الحجارة على سيارتين للشرطة. فحص المحققون سيارتي الشرطة ولاحظوا أن التلفيات الحادثة بهما لا تذكر".
في 11 يونيو/حزيران أصدرت لجنة حقوق الطفل مراجعتها لمدى التزام البحرين بالاتفاقية، وأبدت الملاحظة الختامية "القلق من تقارير تفيد باستخدام التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة من قبل الدولة الطرف أثناء الأحداث السياسية الأخيرة. علاوة على هذا فإن اللجنة تشعر بالقلق من مزاعم تفيد بأنه كان بين ضحايا التعذيب هناك أشخاص دون سن 18 سنة. وفي هذا الصدد تبدي اللجنة أبلغ القلق من غياب التحقيق في شكاوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاعتقالات التعسفية، مما أدى إلى قصور في ملاحقة الجناة".
صدقت البحرين على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واتفاقاً مع المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، تشير لفظة "طفل" إلى الأشخاص دون سن 18 سنة. كما تشترط المادة 37(ب)من اتفاقية حقوق الطفل "ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وألا يمارس احتجاز الأطفال "إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة".
يتعين على حكومة البحرين فتح تحقيقات مدققة ومستقلة ومحايدة في كافة مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة، بما في ذلك مزاعم الأطفال المحتجزين. وعلاوة على هذا يجب على حكومة البحرين أن توقف ممارستها واسعة النطق لاحتجاز الأطفال، وألا تحتجز أي شخص دون الثامنة عشرة إلا كملجأ أخير. وينبغي فصل الأطفال المحتجزين عن البالغين في كافة الحالات، وعلى السلطات أن تخطر ذويهم فوراً بمكانهم، وأن توفر لهم التواصل السريع مع المساعدة القانونية.

قال جو ستورك: "على السلطات البحرينية إجراء تحقيق عاجل في مزاعم اعتقال الأطفال تعسفياً وإساءة معاملتهم، ووضع حد لتلك الممارسات".

انخفاض معدل وفيات الأطفال في العالم

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ - 16 سبتمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=160268&CategoryID=3

جنيف: الوطن
بلغ عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم قبل أن يكملوا عامهم الخامس في العالم 6.6 ملايين طفل تقريبا وذلك في عام 2012، بواقع 18 ألف طفل يومياً، حسبما جاء في تقرير جديد أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يمثل تقريباً نصف عدد الأطفال الذين قضوا دون سن الخامسة في عام 1990، التي زاد فيها عددهم على 12 مليون طفل.
وتشمل الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال دون سن الخامسة الإصابة بالالتهاب الرئوي والخداج والاختناق أثناء الولادة والإسهال والملاريا. ويُعزى حوالي 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم إلى نقص التغذية.
ويقع نحو نصف وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات في خمسة بلدان حصراً، هي: الصين وجمهورية الكونغو الديموقراطية والهند ونيجيريا وباكستان، وتستأثر الهند بـ(22%) ونيجيريا بـ(13%) وحدهما معاً بما يزيد على ثلث إجمالي تلك الوفيات.
ومع أن المعدل السنوي في المتوسط لتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم قد زاد من 1.2% في فترة السنوات 1990-1995 إلى 3.9% في فترة السنوات 2005-2012، فإن هذا المعدل لا يزال غير كاف لبلوغ الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي 1990 و2015.

إطلاق مبادرة لتحقيق تكافؤ فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: صحيفة الدستور الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ - 19 سبتمبر 2013م
http://www.addustour.com/16978/إطلاق+مبادرة+لتحقيق+تكافؤ+فرص+توظيف+الأشخاص+ذوي+الإعاقة.html

عمان –
أطلق برنامج تعزيز وتطوير المجتمع المدني امس الدليل الإرشادي الأول عن مراحل العمل والتوظيف للأشخاص المعوقين بعنوان «دليل الثلاثين: ثلاثون سؤالاً وجوابا حول تحقيق تكافؤ الفرص.«

وقال كبير الأمناء ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين الأمير رعد بن زيد «إن أهمية الدليل تكمن في أنه يشكل الدليل الإرشادي الأول الذي يتناول مختلف مراحل العمل والتوظيف، استناداً لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكامها التفصيلية ذات الصلة.«

وأضاف إن هذه الوثيقة تمهد الطريق لعمل يجب أن يبنى عليه وتتضافر فيه جهود الجهات ذات العلاقة جميعها للوصول إلى بيئة عمل خالية من العوائق المادية والحواجز السلوكية، وتسودها قيم حقوق الإنسان والتنوع وقبول الآخر، بما يحقق تكافؤ الفرص وعدم التمييز.

وأكدت الأمين العام في المجلس الأعلى لشؤون المعوقين الدكتورة أمل النحاس أهمية إيجاد مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم المشاركة الفاعلة والقائمة على الإنصاف والاحترام.

واكدت مديرة البرامج في برنامج تعزيز وتطوير المجتمع المدني إيمان النمري اهتمام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدعم سياسات وممارسات جديدة من شأنها أن تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما قدم رئيس الشركة الاستراتيجية معين خوري عرضا لنتائج البحث حول وضع المساواة وتكافؤ الفرص في الاردن.

وسيكون دليل الثلاثين متوفراً قريباً على الموقع الإلكتروني للمجلس، وسيوزع بشكل موسع لجمعيات رجال الأعمال، وشركات القطاع الخاص، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وديوان الخدمة المدنية، ووزارتي العمل، والصناعة والتجارة. (بترا)

كاريكاتير

المصدر: صحيفة الحياة
السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/551583

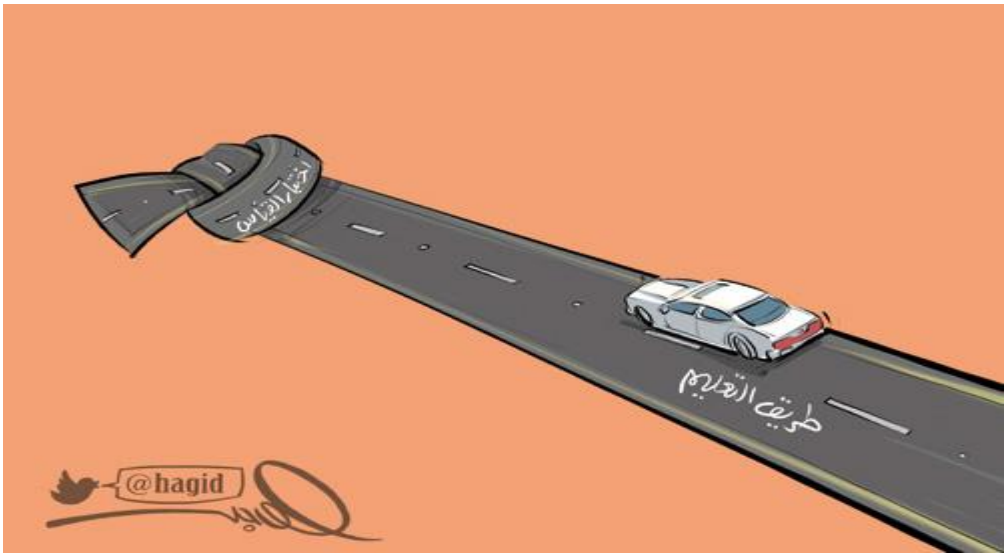

المصدر: صحيفة الجزيرة
السبت 8 ذو القعدة 1434 هـ - 14 سبتمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130914/cartoon.htm?pic=mn.jpg&nam=%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84&sms=9182

المصدر: صحيفة الجزيرة
الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ
- 16 سبتمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130916/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=الماضي&sms=6569

المصدر: صحيفة الوطن
الاثنين 10 ذو القعدة 1434 هـ
- 16 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4861

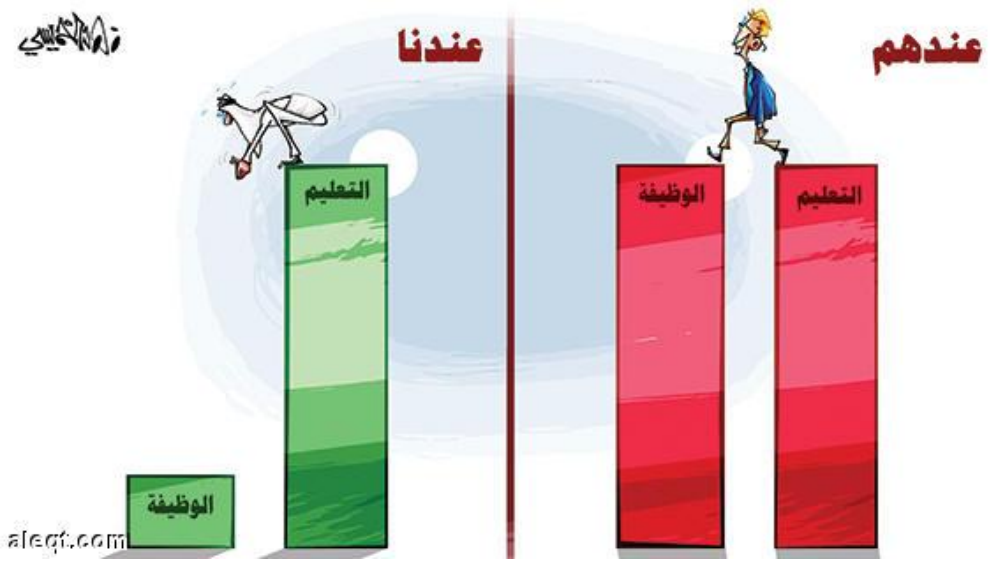

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: صحيفة الاقتصادية
الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/09/17/article_786303.html

الوطن al-watan

المصدر: صحيفة الوطن
الثلاثاء 11 ذو القعدة 1434 هـ - 17 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4863

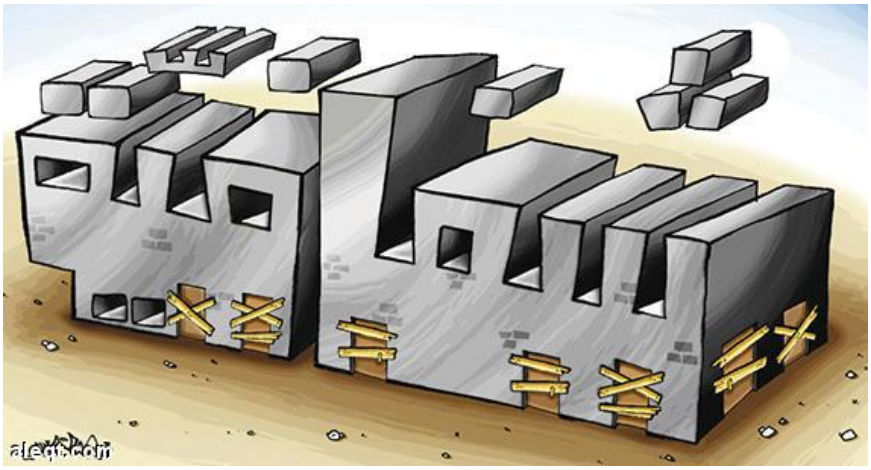

المصدر: صحيفة الاقتصادية
الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/09/18/article_786595.html

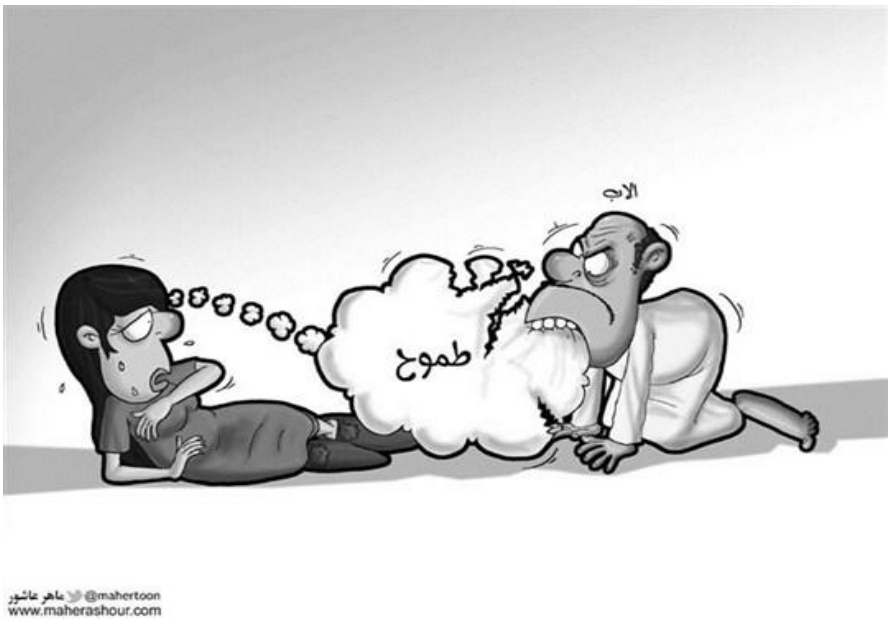

المصدر: صحيفة الحياة
الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ - 18 سبتمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/552986

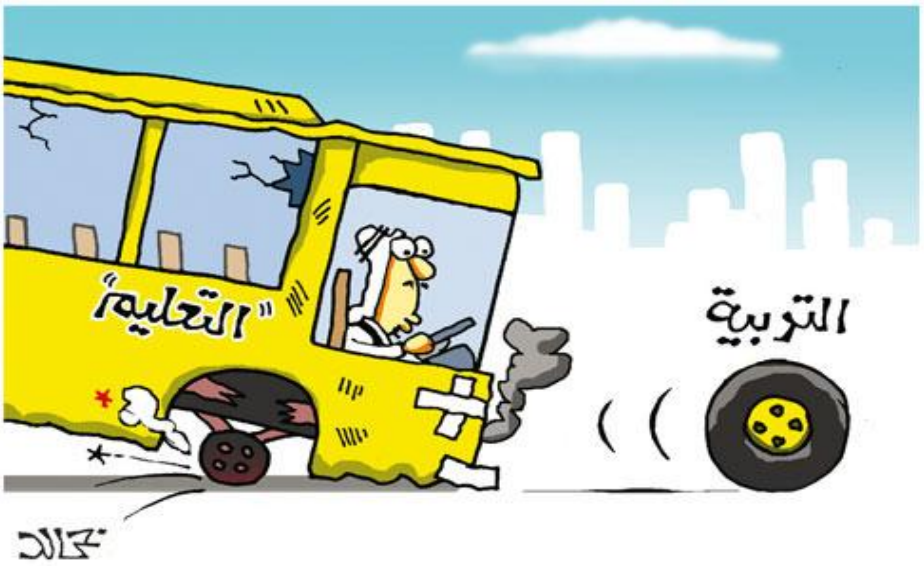

المصدر: صحيفة الوطن
الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ
- 19 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4867

المصدر: صحيفة الحياة
الخميس 13 ذو القعدة 1434 هـ
- 19 سبتمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/553412